٨٩٧

٥٤١
٢١٠٩٢٥
کتابخانه مجلس شورای اسلامی

اهدائی
١٣٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين
بآدابه فهذه فوائد وافية لحل مشكلات الكافية
للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب
تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك
التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله
عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية
لأنه لهذا الجمع والتأليف كان العلة الغائية نفعه الله
بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا
بالله

بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله صدّر
رسالته هذه بحمد الله سبحانه بأن جعله جزءا منها هضما
لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب
السلف رحمهم الله حتى يصدّر بها على سنتهم ولا يلحق من ترك العدم الا
بطريقها حتى يكون تركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من
كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يجب في هذا الكتاب عن احوالهما
فلا بد من معرفتهما كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها
جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام
مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس
كالجرح وقد عبّر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال
جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر
اللام جنس لا جمع ككلمة وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب بتأويل بعض
الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف
الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس فالاصل الواحد جنس ويمكن
حملها على العهد الخارجي بأن يراد الكلمة المذكورة على السنة النحاة
اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها

ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكميا لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع من الخطوط والعقود والاشارة والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال اللفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر الوضع تخصيص شيء بشيء آخر بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم

وبيان

وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد المفرد ما يقصد بشيء منه فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف مفعل اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بهما وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلت المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيرها فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال الثاني بانه ليس هاهنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض باسماء الفنا والاجهة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع فيهما وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس

وما اورد صاحب التحصيل المفصل في تعريف الكلمة بحيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فنقل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي قائمة وبصري مما بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلة فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل اي الكلمة

اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها

اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي من صفتها كان في اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة

هنالك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة وهو له ايجوز وعلى انه صفة لمعنى ومفاوح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد او التركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يكتب فيه بجوز الكما و يكتب في مثل من قبل قليلا فليتامل وانما رفع على انه صفة للفظ ومفاوح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يخرج من بيان نكتة في ايراد الوصف جملة فعلية في الاخر مفردا وكان نكتة التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى بصيغة الماضي بخلاف الافراد او لانه نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب

وما اورد

عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية
وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى
القسم ٢ وهو ما يدل على معنى في نفسها لكن والى
فانهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء
الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة
فافهم وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف
وهو في طرف اى في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان
عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم وهو ما
يدل على معنى في نفسها من صفتها كذلك المعنى
المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها اى الماضي
والحال والاستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد
الازمنة ايضا مقارنا له من صفتها ان يقترن ذلك
المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم ٣
وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة مأخوذ من السمو بمعنى العلو لاستعلائه على اخويه
حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم
وهو علامة لانه علامة على مسماه والقسم وهو

ما يدل

ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر اى بوجه
حصر الكلمة في الاقسام الثلثة اى من تلك
الاقسام وذلك لانه قد علم بهذا الوجه الحصر ان الحرف
كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى
والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة
الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز
عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحروف
بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها
تعريف جامع لافراده ومانع عن دخول الاغيار فيه وليس المراد با
الحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار
الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك
ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطباع في اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة اى لفظ تضمن
حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم

منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة
من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما اى نسبة اسنادية اى اسناد
احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما
الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها فخرج بقيد الكلمتين المفردات
والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات
وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل
وبقي المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضرب عمرو
وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن
كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة
تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكون كلمتين حقيقة او حكما دخل في
التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع
انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل
محاود يز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه
في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب زيد قائما
مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب زيد والمنصوب
خارج عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى

ذكر

ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف
الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه لذاته مقصودا ومن
جعله اخص من الجملة قيده به فيخرج بقيد الجملة على الجمل الجزئية الواقعة
اخبارا او اصنافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد
هو الاسناد المقصود لذاته فح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص
من الجملة اى يحصل اى الكلام ضمن ضمن احدهما
مسند والاخر مسند اليه ضمن مسند اليه مسند و
في بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام
الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل
وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف
ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من
مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في فعل واسم واما
الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي
الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف
احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان
كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم
يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو

المنوي فيه اعوا ... اى كلمة دلت ... كائن ... اى في
نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في
الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى
اى ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار
امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج
عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار
متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وتحصيله ما ذكره بعض
المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بنفسه وكذلك في الذهن
معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول
هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالمعنى
فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا
بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير
حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط الا
حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه و
هذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة
عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا و
وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح

ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الابتداء الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا
ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة
المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلة لتعرف احوالها وذلك المعنى
الكلي يمكن ان يتعقل قصدا وبالاحظه في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح
ان يكون محكوما عليه او به واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح
ان يكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منها ان يكون طرفا من النسبة الا بجزء
النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر متعلقها بكونها الالات
لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها
واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة
الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور
في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر
لكونه على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع
الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى
الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى ~~في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها~~

~~على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو~~
~~ارجاع الضمير الى المعنى~~ لعلمهم سبق منها ابدال على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة
وحمل الجزم المص هناك برجوعه الى المعنى وما سبق من التحقيق ظهر انه
لا يخرج من حد الاسم جمع او لاحد الحروف شيء كالاسماء اللازمة الاضافة
مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها الا انها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا
من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في معانيها مضافة الى
متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لم يذكرها لزم بهذه الخصوصيات
لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة في حد نفسها الا ان غيرها فهي
داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار
معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة في الفهم
عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى غير مقترن
مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم
الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فيدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها
اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد
يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا

انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصوات
نحو صه او عن الظرف والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس
شيء منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب اصل
الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال
والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلاثة فيدل على
واحد معين بخصوصه اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما
سواه ثم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه وابى الدلالة من الارادة
ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة
معرفته فقال ومن خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن
التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص
به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة الافراد وهي خاصة لها كالكاتب بالقوة
للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام
اى لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل ليس
من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان آلة التعريف هي
اللام وحدها زيدت اللام المتحركة عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن

واما الخليل فذهب الى ان ال للتعريف والميرد الى ان الهمزة للوصل والمفتوحة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليس شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة ونحوها كالموصولات وكذا الباقي من خواص الجنس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر المجرور به لفظا والمجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل على الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالاسم فع علق على الوجوه الاعلى مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الكلام او الحق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد اليه وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه بجزمه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع بان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه بلزم خلاف الوضع

وضعه و منها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم فقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة تستلزم حرف الجر المختص بالاسم والمنافية تابقولنا انتقل بحرف الجر لكان ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت افضى الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم في قولك زيد قائم وقام هؤلاء خلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة في قولك زيد وعمرو وبكر وخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحروف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة ولهذا النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول

ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف بها ولانا فرنا الاضافة بكون الشيء مضافا فلان

هؤلاء

قال السيوطي في الفتح واختلفت فيما قبل ان يركبا واسطة لا مبنيا او معربا

من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب بل المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا ابا التوجه اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيما اتى من كلامه فمعرفته متقدمة على انه مما يختلف اخره فلو كان معرفة المعرب حاصلا بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرفه اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المصنف وحكم اي من جملة احكام المعرب واثارها المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الاخير

المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض خلاف عمل بعض الاخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وان ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظا اخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير او الاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وفتى انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد و رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة المفردة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء ولم يترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف

قولنا

حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين فی الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة الاعراب ما اى حركة او حرف اختلف اخره اى اخر المعرب من هو حيث معرب ذاتا او صفة به اى بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد عليه العامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها خرجا بباء السببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامی لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعانی المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد واللام فی ليدل متعلق باختلف وهو خارج عن الحد يعنی وضع الاعراب المفهوم من نحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره ليدل الاختلاف وعلى الاختلاف على المعانی يعنی الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اى على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشیء وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحدا بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانی المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغی ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف فی اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانی ووضعه بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعانی وانما جعل الاعراب فی اخر اسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك فی ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا

لانه خارج عن الحق

عن الدال

عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعانی المقتضية او من عربت معدته

و انواعه اى انواع اعراب الاسم ثلاثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها تستعمل فی الحركات البنائية غالبا وفی الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشیء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشیء مفعولا حقيقة كما او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشیء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية بها كما فی الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه غير الجر جعل علامة له والعامل لفظا كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانی المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففی جاء زيد جاء عامل اذ به يحصل معنى الفاعلية فی زيد فجعل الرفع علامة لها وفی رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فی زيد فجعل النصب علامة لها وفی مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فی زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد

اذا فسدت على ان تكون الفرة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمى به لانه يزيل فساد التباس بعض المعانی ببعض

المنصرف الصحيح اى الاسم المفرد الذی لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف ولا جمع المكسر المنصرف اى الذی لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير المنصرف كرجال وطلبة فالاعراب فی هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل فی الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة والثانی اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث فی الاحوال الثلاث فالاعراب فيهما بالحركات الثلاث فی الاحوال الثلاث بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءنی رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثانی مثل جاءنی طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذی هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجیء ذكره نحو جاءتنی مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات وغير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءنی احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوات ابدل جمع لبيك الكاف لان الجر قريب التنوين من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشیء المنكر الذی يستحيى من ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة

فالاعراب فيهما

منقوص

ها اذا اصلها فوه وذو مال وبعض يقولون بالواوين اذ اصله ذوو

منقوصان واوية وفوك هو اجوف واوی اللام وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لا مصغرة لانها معربة بالحركات نحو جاءنی اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءنی اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغی ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف فی هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والجمع ثلاثة فجعلوا فی مقابلة كل منهما اعراب اسماء وانما اختاروا هذه الاسماء لمشابهتها المثنى فی كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب

اما

والجموع

في الحركة فيها واخرها حسب الاعراب سماعا على خلاف سائر الاسماء المحدودة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحرف المحذوف عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا كما يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى المضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذا اشترط في كونه اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا وبالياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو

والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا الجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها السبع وهي ثلاثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلاثين لان ثلاثة مقادير العشرة واطلاق ثلاثين على التسعة لانها ثلاثة مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس البواقي وانما هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع الواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلاثة واعرابهما ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للجموع فلو جعلوا اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي المجموع بلا اعراب وكذا لو خص المجموع بها لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه ضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو ضربا ويضربان والواو علامة الرفع في الجمع لانه ضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء

بالحمل حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظ ذلك لانه لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصى بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة قبل دخول العامل امتنع ان تدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها فما ذهب اليه بعضهم ان اعراب مثل هذا الاسم

في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلاث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن في اللفظ ثقيل على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالحركة بالاعراب رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان [illegible]

الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء فيكون الاعراب
بالحروف تقديرا في الاحوال الثلاث في نحو جاءني ابو القوم ورايت ابا القدم ومررت
بابي القوم فانه لما سقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق
الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا
ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير
المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس
الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف
ما اي [illegible] معرب فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه انواعهما
سيجيء ذكره من علل تسع [illegible] واحدة منها اي من تلك التسع تقوم مقامه العلة
الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تتكرر وحدها فاثنين فاحدهما وهي
اي العلل التسع مجموع ما في البيتين هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها
حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك الجموع
عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب فالعدول في عطف
هاتين العلتين من الحلو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها
الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فعقلت ثلثة منصوب على انه حال اذ المعنى

ويمنع التنوين

ويمنع التنوين الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من
قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا
التوجيه زيادة الالف مع ان الغرض زيادتها والظرف متعلقا بالزيادة
بل زيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقديم الالف
عليها في هذا الوصف فيفهم زيادتهما جميعا ولهذا كما قلت جاء زيد راكبا من قبله
اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم عليه اخيه
في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل
بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول
بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في التحقيق
اثنان منها لا واحدا والقول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها
خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر
لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة
ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر
مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال
للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث

اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب
مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل
فيه وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله
على علتين او واحدة يقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك
لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه
الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره
الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان
لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير
لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل
كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون زائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم لان اصل
كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن
كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضرورية او غير ضرورية

صرفه

صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان
غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة يقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
فالضمير في صرفه راجع الى الحكم للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية
القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار
يخرجه عن الوزن او انه حاف يخرجه عن السلاسة [illegible] فالكلام الاول
على مصائب [illegible] لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر
نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير
التنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سليم
الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله
للضرورة قلت الاحتراز عن بعض الزحاف اذا امكن الاحتراز عنه ضروري
عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية كما في قوله سلام على خير
الانام وسيدي حبيب اله العالمين محمدي بشير نذير هاشمي مكرم عطوف
رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن لكنه يخل بالقافية فان

حروف الروى فى سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اى يجوز صرف المنصرف لتحصيل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا نقرأ سلاسلا واغلالا مثال الجمع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف للتناسب وما يقوم مقامهما اى يقوم مقام علتين من العلل التسع
فهى علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما احديهما الجمع اى صيغة المنتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالاكالب واساور وتاليهما كالجموع الموافقة لها فى الحروف عدد والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة كحبلى والممدودة كحمراء اى كل واحد منهما كحبلى وحمراء لانها لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا بخلاف فى حبلى حبل وفى حمراء حمر فجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع لانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعى فالعدل مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا خروجه اى خروج الاسم كونه خارجا عن صيغته الاصلية التى يكون الاسم باقيا اى عن صورته التى تقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة

المشتقات فاضافة الصيغة الى ضمير الاسم توجب المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع فى الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله فى صيغة اخرى اى مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتهما غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نظم انها خارجة عن الصيغ الاصلية فان الفاظ مثلا قوس وانيب من الجموع ليست خارجة عما هو القياس فيها اى اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد يجوز بعضهم تعريف الشئ بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض اعداه فيمكن ان يكون المقصود تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة فى تصحيح التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نظم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل

تحقيق

فاعتبروه فيها لانهم تتبعوا العدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد فى اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففى بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدل على وجود الاصل للمعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفى بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على اصلهما ان فى معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما فى جاءنى القوم ثلاثة ثلاثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة وكذا الحال فى احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب فى منع صرف ثلاث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلاثة ثلاثة صارت اصلية فى ثلاث ومثلث

لاعتبارهما فيها وضعا والاخر جمع اخرى وهى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه فى الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عما ذكر من اى عن اخر من وانما لم يذهب الى انه عدل عن الاضافة لانها توجب التعريف او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل وبعد ويا تيم تيم عدى ولم يوجد شئ من ذا لا ففيه ان يكون معدولا عن الاخر المعرف باللام وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقى والاخر الصفة الاصلية وان صارت الغلبة فى باب التاكيد اسما وفى جمع وخلافه احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس بلا شك وذلك فى هذه الجمعية والافراد للاسم المخرج ليلزم منها المخالفة الشذوذ وقد نص ابن الحاجب فيهما بالشذوذ ومن هنا تبين

بين التأنيث والعدل لا في تقديرها وجوده كما في اصل مقدر مفروض
بكونه الثاني في تقديره وفرض منع الصرف لاجل [illegible] وكذلك [illegible]
وجد [illegible] فيه [illegible] سبب ظاهر الا العلمية [illegible]
ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل [illegible] فيهما دليل على وجوده
غير منع الصرف [illegible] ان [illegible]
[illegible] باب نظام المعدولة عن [illegible] كان [illegible] على فعال
المؤنثة من غير [illegible] في لغة بني تميم [illegible] هذا الباب [illegible]
في الاعلام المؤنثة [illegible] فيهما [illegible]
العلمية والتأنيث والبناء لا يوجبان البناء [illegible] العدل [illegible]
البناء فلما [illegible] فيها العدل [illegible] سبب البناء [illegible]
غير منصرف [illegible] على [illegible] الاحتياج اليه [illegible] منع الصرف
العلمية مع التأنيث [illegible] فيه [illegible] هو [illegible]
وبهذا [illegible] باب نظام [illegible] العدل [illegible]
سبب منع الصرف [illegible]
[illegible] ذوات الراء [illegible]

منصرف [illegible] اعتبار العدل فيهما لتحقق سبب البناء وعلى ما عدها
الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء
كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال نحو اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع
لعدد معين من مراتب العدد فلا وصفية بحسب الوضع لكن تعرضه الوصفية كما في المثال
المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد
علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له
في الاستعمال لا اصل بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو
الوصفية [illegible] الاصل [illegible] العرضية [illegible]
اي شرط الوصف في سببية منع الصرف [illegible]
[illegible] ان يكون
في الاصل الذي هو الوضع بان يكون موضوعا على الوصفية لا ان تعرضه
بعد الوضع في الاستعمال [illegible] على الوصفية الاصلية [illegible]
بان تخرجه عن سببية منع الصرف [illegible] لا سببية على الوصفية
ومعنى الغلبة [illegible] لا احتياج في الدلالة [illegible]

كان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية [illegible]
[illegible] في الفهم [illegible] فلذا قال المذكور من اشتراط اصالة
الوصفية وعدم عروض العلمية [illegible] بعدم اصالة الوصفية اربع في مررت بنسوة
اربع فمنع من الصرف لعدم عروض الغلبة اسود [illegible]
لحية السوداء [illegible] سواد وبياض [illegible] اسماء للحية [illegible]
[illegible] هذه الاسماء [illegible] الوصفية [illegible]
لكنها [illegible] الوضع [illegible] في معانيها الاصلية [illegible]
[illegible] المانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل [illegible] استعمالها
[illegible] معانيها الاصلية [illegible] في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل
وضعف منع [illegible] الحية على [illegible] الفعوة [illegible]
[illegible] منع اجدل [illegible] فهو من الجدل بمعنى القوة [illegible]
[illegible] صفة [illegible] الخال [illegible] منع
الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها [illegible]
المعاني الوصفية [illegible] لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف
التأنيث [illegible] الا ان [illegible] محفوظة عن الصرف [illegible] العلمية
[illegible] الكلمة [illegible] والتأنيث المعنوي
اي كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية [illegible]

في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه
[illegible] شرط [illegible] اليه بقوله وشرط [illegible]
اي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي احد الامور الثلاثة الزيادة على الثلاثة
اي زيادة حروف الكلمة على الثلاثة مثل زينب [illegible] وتحرك الحرف الاوسط
من حروف الثلاثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور [illegible] وجوب تأثير
التأنيث المعنوي احد الامور الثلاثة [illegible] الامور الثلاثة
التي هي من شانها [illegible] احد [illegible] وثقل الاول [illegible]
[illegible] العجمة [illegible] على العرب [illegible]
[illegible] شرط [illegible] التأنيث المعنوي اعني احد الامور الثلاثة [illegible]
[illegible] هند [illegible] فيه [illegible] الطبقة [illegible]
[illegible] وماه وجور [illegible] منع صرفها [illegible] للعلمية والتأنيث
المعنوي مع شرط [illegible] الزيادة على الثلاثة [illegible]
فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط [illegible]
[illegible] فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط [illegible] وهو العجمة
[illegible] اي بالمؤنث المعنوي [illegible] في سببية منع الصرف [illegible]

في منع الصرف

على الثلاثة لان حرف الرابع فحكم التانيث قائم مقامها فتقدير
وهو منونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به
لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر فلم يقم شئ مقام
والعلمية وحدها لا يمنع صرف العرف وعقرب وهو منونث معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل يمنع صرفها لانه
زال التانيث للعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقام بدليل انه اذا
صغر قدم ظهور التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير في قدم
قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير ظهور التاء
كان حرف الرابع قائم مقامها في حكم التانيث فلم مقامها فقدم

هو منونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجلا

لان التانيث الاصلي للعلمية فللمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه

والعلمية وحدها لا يمنع الصرف لعقرب وهو منونث معنوي سماعي

باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث

الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف
لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي تكون

هذا النوع من جنس التعريف على ان تكون اليا مصدرية او منسوبة الى العلم
بان تكون حاصلة في ضمنه على ان تكون اليا للنسبة وانما جعلت شرطها
بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف
من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف
منصرفا او في حكمه كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف
العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما
جعل البعض لان نوعية التعريف للتمكين اظهر من فرعية العلمية
وان يكون اللفظ ما وضعه غير العرب ولا تاثيرها في منع صرف
العجمة وفي شرطها الاول ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان يكون
متحققة في ضمن العلم في اللغة العجمية حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب
من لغة العجمية الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كما لو كان فانه كان في
العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قرائته قبل ان يتصرف
تكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها
فيضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمنع
صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط

او زيادة على الثلاثة اي ثلاثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فرع
متفرع هذا التفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانطرف نوح انما هو لانتفاء الشرط
الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز
اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فانه علامة مقدرة لفظا في
بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وانما
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط
فيما سبق فلم لا يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سبب
آخر التانيث فيقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها
سببا تقويتها بالاستقلال وسبب وهو اسم جنس بان يكون
يمتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما
ابراهيم الزيادة على الثلاثة ولتحقق التفريع بالشرط الثاني
غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح فلهذا قدم
انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني ولا في تقديره ما هو
متفرع على وجوده كما الاخفى واعلم ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود ونوح لكونها عربية

ونوح ولوط لخفتهما ولكونهما عجمية
وقيل ان هود مثل نوح لان سيبويه قرنه معه وتوقف في ان العرب
من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما
فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام
السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كانت اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعد الالف حرفان او ثلاثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع تكسير
مرة اخرى وانما سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصيغ
تكسيرا فينتهي تكسيرها الى هذه الصيغة فما جمع السالمة فلا يعتبر الصيغة
الا جمع جمع السالمة كجمع اي ما جمع ايامنين وصواحب جمع صاحبة
حال كونها حتى تكون صيغتها كصيغة جمع قبول التغيير
من صيغة التانيث كلها في الواحد التانيث باعتبار حالة
الوقف فلا يرد نحو جمع ما يفيد فرقا
لانها كانت على زنة المفردات كفرزنة فانها على زنة كراهية
وصف بمعنى الكراهة والطاعة فلا حاجة الى
انواع نحو هذا مما ينقض بعضه بعضا في الحال وللاول ان الجمع
وانما الجمع مدائن وهو لتقدير الخلاف فان لان فيها جمع فرزين ارفزن

بكسر الفاء نظر فما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بغير هاء وثانيهما ما يكون بالهاء فاما ما يكون بغير هاء فيمتنع منه [illegible]
شرط ثانيهما كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان متحركان ومصابيح مثال
لما بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن [illegible] واما ثانيهما فهو على صيغة الجموع
مع هاء تقترن لفوات شرط تحتم ثانيه الجمعية وهو كونها بلا هاء
[illegible] للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه
[illegible] منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل الجمع شرط الجمعية بل الجمعية
الاصلية [illegible] الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن
سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس
[illegible] المقتضي في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى
اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع مؤنث
[illegible] العلمية [illegible] والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث

غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه
على [illegible] الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون [illegible]
[illegible] في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف [illegible] اصلية [illegible]
عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك [illegible]
وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره [illegible]
[illegible] الجمع [illegible] ان يكون في الحال [illegible]
في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه [illegible]
في الاصل [illegible] اختلف في صرفه ومنعه [illegible]
[illegible] قاعدة الجمع [illegible]
عنده انه اسم اعجمي [illegible] الاصل [illegible] منع الصرف [illegible]
[illegible] من الجموع العربية كانعام ومصابيح [illegible]
[illegible] وان لم يكن من [illegible] الجمع حقيقة [illegible]
فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقية او حكمية [illegible]

على تقدير الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو محمول
على [illegible] وقيل هو اسم [illegible] تقديرا لانه سمع [illegible] يطلق
على الواحد والكثير [illegible]
[illegible] ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف [illegible]
القاعدة [illegible] سراويل [illegible] اي سراويل لعدم تحقق الجمعية
تحقيقا [illegible] في الاسماء والحروف [illegible] النقص [illegible] على قاعدة الجمع
[illegible]
[illegible] كالجواري [illegible] حالتي الرفع والجر [illegible]
[illegible] حذف الياء [illegible] التنوين [illegible]
[illegible]

الجموع [illegible] حالتي الرفع والجر [illegible] فقد اختلف فيه فذهب بعضهم
الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال
[illegible] الكلمة [illegible]
بالضم والتنوين [illegible] على ان الاصل في الاسم الصرف [illegible]
[illegible] هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء [illegible]
[illegible] على وزن سلام وكلام [illegible] على صيغة منتهى الجموع [illegible]
الاعلال [illegible] والتنوين فيه [illegible] كما كان قبل الاعلال [illegible]
[illegible] الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية [illegible] صيغة منتهى
الجموع لان المحذوف بمنزلة [illegible] ولهذا لا يجري الاعراب على [illegible]
فهو تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوف
او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر [illegible]
بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت
بجواري كما تقول رايت جواري [illegible] هذه اللغة على تقدير منع الصرف

على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر بالفتحة
فما وقع فيها اعلال واما في حالة الرفع فاصله جواري كما
حذفت الضمة للثقل معوضا عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة
المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة
كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم ويشترط
في تأثيره شرطها العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيعتبر
بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج الشيء
الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما اضافة
منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من
قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت
عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لذلك لانها لا تغيرها
فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت ذلك الدلالة

من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو
فان قلت كان على السادات يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب
ولا متضمنا حرف العطف لان مثل سيبويه
وستة عشر علما فما ذكر في ذلك بما ذكرنا فيها بعدا
المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها
لذلك لا اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل
وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة فجعلا اسما واحدا
الالف والنون ان يقصد بهما نسبة انائية او اسنادية او غيرهما الالف والنون
المعدودة من اسباب منع الصرف فيشبهان
الزائدتان وتسميتهما مضارعتين ... الا في التأنيث
في منع دخول تاء التأنيث عليهما ... في سببيتهما لمنع
انما كونهما مزيدتين ... الا في
... فما يقابل الصفة
... ان كانا في اسم
... الفعل والحرف ...

من الصفات كرجل او بدل كما مررنا برجل مضروب فالاول يسمى اسما او
صفة فالمراد بالاسم المذكور هاهنا هو هذا المعنى لا الاسم او الصفة
او شرط الالف والنون منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما
واحد او شرط ذلك الاسم امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا
للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء التي تحقق شبههما بالفي التأنيث
كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة
فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى شبههما
بالفي التأنيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه
عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون
فعلانة فيبقى شبههما بالفي التأنيث على حالها ... ثم
المخالفة في الشرط تختلف في رحمن فانه منصرف او غير منصرف
لم يؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة تعالى لا يطلق على
غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة
فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف
وسكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين

فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ... ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط
على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم
واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى
لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل ووجد
لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص
اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقول
من الفعل كشمر على صيغة فعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من
هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك ... وخضم ... الفعل
نقلت الى الاسمية واما خضم فهو اسم ... معروف وهو العنبر ...
على الموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح
في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص
فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول
فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه
الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكنه يكون في اوله اي اول وزن الفعل
او اوله ما كان على وزن الفعل زيادة اي ذو زيادة حرف او حرفان

في اوزان الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل
غير قابل للتاء قياساً وبالاتفاق ... الاثر امتنع من الصرف لاجتماع الوزن مع
اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به للفك كثير فلا يكون قياساً ولا اسود فان لحوق
التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع
من الصرف بل باعتبار [illegible] امتنع عن الصرف لوجود الشرطين
مع عدم قبول التاء [illegible] يعلم لغلبة الفعلية على الحمل والسيد
فما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة
[illegible] في منع صرفه بالسببية [illegible]
او مع شرطية بسبب آخر واحترز به عما يجامع الف التأنيث [illegible]
[illegible] اجتمع [illegible] واحد منهما كاف في منع [illegible]
فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة
به نحو هذا زيد ورايت زيداً آخر فانه ارى [illegible] المسمى بزيد او يجعل
عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى
اي لكل مبطل محق [illegible] لتبين اي ظهر حينئذ بنيا اسباب منع الصرف

وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي
اي السبب الذي هو اي العلمية شرط فيه وهو الذي في التأنيث بالتاء
لفظاً او معناً والعجمة والتركيب والالف والنون [illegible]
فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل
ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة
كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلاث واحمر وهما اي العدل
ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة
بالاستقراء على اوزان محصورة ليس شيء منها من اوزان الفعل
في منع الصرف فلا يكون معهما اي لا يوجد شيء من الاسماء التي
يجمع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما
فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي [illegible]
فيه سبب من حيث هو سبب فيما اي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة
لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط
بالعلمية من حيث هو وصف سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو

سبب او على سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه من العدل ووزن
الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسر [illegible]
لمخالفة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت
وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول
عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين
وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان
او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد
وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء
منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل [illegible]
لا يقتضيه لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتأنيث
ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة
على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش الاخفش
المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ
اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة وجعله اصلا واسند المخالفة
الى الاستاذ وان كان على [illegible] تنبيها على ذلك في انصراف

نحو احمر

نحو احمر علما اذا نكر والمراد نحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية
ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران واضرابه ويخرج عنه افعل التأكيد كاجمع
فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية
لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد
التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل التفضيل
وان كان معه من فلا ينصرف بالخلاف لظهور معنى الوصفية فيه لسبب من
التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش [illegible]
اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير [illegible]
مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية
وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه
لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم
اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قبل الباعث
على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما [illegible]

لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية
لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض
وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الصفة فيهما اعتبارها في
احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية وان الاخفش ذهب الى انه
منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزايل
لا يعتبر من غير الضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل
او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي
بعد التنكير وان كان زايلا لزمه ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمنع
نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله
ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير
مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء
العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية ويحكم بمنع صرفه للعلمية
والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف
من اعتبار المتضادين في الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص

والاصل

والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف
ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود
وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزايلة والعلمية فلو اعتبرت
الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع
متضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر
في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه
به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف
باللام اي بدخول لام التعريف عليه والاضافة اي اضافته
الى غيره ينجر اي يصير بالكسر مجرورا اي بصورة الكسر لفظا
او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينصرف لان الانجرار ...
بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات ...
ايضا وللنحاة خلاف في ان هذه الاسماء في هذه الحالة منصرف او غير
منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان علامة ...

كانت لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من
خواص الاسم اعني اللام والاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى
اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع
مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا
والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوطه
الكسر انما هو تبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل
لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر
فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من
ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان
الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا
وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت
العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن
شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في
بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب لما عرف به المصنف غير
المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم

وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة للمذكر الذي لا يعقل
كالصافنات للمذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخم وكالايام
الخاليات وهو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان
التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم على علم الفاعلية
اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال
الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولانه
ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان
ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا
الرفع المحلي وهو بحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا
كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما
قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي
هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا ومشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما

فيه ... نحو ضرب زيد اسند اليه الفعل بالاصالة
لا بالتبعية ليخرج عنه توابع الفاعل وكذا المراد في حدود المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات فيخرج التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها
او ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول ما مر مثله اسم الفاعل والصفة
المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف نحو ...
او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد ضرب ...
لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره اسناد اليه في الحقيقة
لكنه متأخر عنه والمراد بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم
عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ
نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه ونوع
الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه
به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه
ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على
المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في

في حد الفاعل واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة
الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل ... زيد وقام زيد فهذا مثال
ما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه بان يكون بعده من غير ان
يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج
الفعل اليه ... من ذلك سكون اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع
حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اي لان الاصل ... تقديم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير رتبة
... قد يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا اي لفظا فقط ...
وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذا لا يجوز خلافا للاخفش وابن
جني ... ههنا في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا الضمير ...

عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدي بل الى
الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على
الفاعلية ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل والمفعول ...
... نحو الاضافة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع ...
الاطلاق على ما وضع بازائه ... اذ قرينة عليه ... ان ذكر الاعراب منتفي
عنه اذ القرينة شاملة ... نحو ما ... ضرب موسى عيسى ...
... او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ...
زيدا او ... كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن
الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل
بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب
زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم
الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما
والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كونه ضميرا متصلا
فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا ...

... شرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير مثلا ينقلب حصر المطلوب
لان المفهوم من قولك ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو وجوز
ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولك ما ضرب عمرا الا زيد
انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر
فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما شرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتأخير ... لتقديم المفعول على الفاعل مع الا نحو
ما ضرب الا عمرا زيد فان الظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو ...
... بعد الا ... ينقلب حصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل ...
... الصفة ... انما ... والظاهر ...
كذا الاحتمال ... معناه ما ضرب احدا احد الا عمرو زيد ...
... في الاحسن ... المقصود واما وجوب تقديمه عليه
في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان ... في انما هو الاخير ...
الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب
زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم

والناصب نحو ما ضرب عمروا الا زيد ووقع بعد الفيه مثل ما ضرب عمروا
او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمروا زيد او اتصل
مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير
ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول
فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل
غير متصل فلفوات الاتصال لو توسط الفاعل غير المتصل بينه وبين
الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديمه
نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
على تعيينه محذوف جوازا اى حذفا جائزا فى مثل زيد اى فيما كان
جوابا للسؤال المحقق لمن قال من قام سائلا عمن تحقق منه القيام
فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد

الانفصال

وان قدر

٤٣

وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة
وتقدير الفعل حذف جزء منها والتقليل فى الحذف اولى وكذا يحذف
الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية
يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه
ما لم يسم فاعله ضارع اى ذليل وقيل مجهول على الفعل المحذوف اى
يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر ومن يبكيه واما على
البناء للفاعل فيزيد منصوب ضارع فاعله فليس مما نحن فيه
لخصومة مختبط اى يبكيه من اجل ذليل عن مقارعة
الدهر والسبيل ويحتمل ان يكون مختبط
مما تطيح الطوائح مختبط سائل من غير وسيلة والطاحة الاهلاك
جمع مطيحة على غير القياس على حذف الزوائد متعلق بمختبط
وما مصدرية يعنى يبكيه مختبط سائل بغير وسيلة من اجل
اهلاك المهلكات ماله وما ينوب به الى تحصيل المال
معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل

ويبكيه

لعله

قال الله ان عاملان اقتضيا فى اسم على فعل

قبل فى كل واحد منهما الفعل

فى جواب

وان احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر
لاجل دفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر مفسرا لم يبق المفسر مفسرا بل كان
حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه
وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير الاية وان استجارك
احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف وجوبا
وجوب استجارك الاول لاستجارك الثانى وانما وجب حذفه لئلا
يلزم الجمع بين المفسر والمفسر ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم
وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده
مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت جملة
فعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال
لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر
فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدر الفعلية لا الاسمية
باتفاق اى زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة
فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى

الجملة

التنازع

٦

فى غير الفعل ايضا نحو زيد معطى ومكرم عمرو او مكرم كريم ويشرف
ابوه وانما غلب الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع
قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ووجه الاحتمال
ظاهر اى سبق ذكرهما وانما تعقبهما اى بعد الفعلين اذ لو تقدم
عليهما او توسط بينهما معمول الفعل لا يكون ذلك قبل
الثانى فلا يكون من باب التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما
بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو معمولا ووقوعه فى ذلك
الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل لا يتصور تنازعهما
فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل
الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا
للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب
واكرم الا انا فيه تنازع لكن لا يمكن تعلقه بما هو طريق القسمة الثم
فيجهان فى الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين
لانه لا يمكن اتحاده مع الا لانه حرف لا يصح اتحاده الا بدون الفعل

قال المصنف ويحسن كل واحد منهما الفعل والفاعل والتنازع
اى مفعولين ومفعول

المعنى لا يبقى في الفعل عن الفاعل والمفعول انتهى
والمراد المطلق بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اسم الفاعل
فلهذا خصصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير
المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء
فيهما واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع
عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين
في الفاعلية بان تقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعله
فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد
وقد يكون تنازعهما في المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون
تنازعهما مختلفا في الفاعلية والمفعولية وذلك بان يكون مقتضى
احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية الاسم الظاهر ومفعوليته اسم فاعل
آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرمني زيد
فهو ليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو داخل في القسمين
الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر
والاخر مفعوليته والاسم الظاهر بعينه ولا يتحقق

اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالذكر
يعني قد يكون تنازع الفعلين وافقا في الفاعلية والمفعولية حال
كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا ينحصر الا في
الاسم الظاهر المتنازع فيه واحد والمثال يورد مثالا للقسم الثالث
لانه اذا اخذ فعلا من المثال الاول وفعلا من المثال الثاني حصل مثال
القسم الثالث وذلك لا ينحصر على وجوه كثيرة مثل ضربني واكرمت زيد
واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيد
ونحو ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار البصريون
اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار نحاة
الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه
والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو
مذهب البصريين وهو اولى لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل بجواز الاضمار
قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير والمذموم التكرار بالذكر

واعمل المهمل في ضميرها تنازعاه والتزما كيحسنان ويسيء ابناكا

وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي
افراد وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لان مرجع الضمير واجب
ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز
حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي لانه يجوز الكسائي
بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني
واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند
الكسائي اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل لحذفه
للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم
على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب البصريين او حذف
الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الاول فان اقتضى الثاني
الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمته
الزيدان ولا يلزم حذف ... يعد التنازع ...
بعد الظاهر كما في صورة ... واكرمني زيد
واكرمت زيدا هو ... عن التكرار ... الاضمار قبل الذكر في الفضلة

منه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت
لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز الاضمار لانه يلزم الاضمار
قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت
زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد المتقدم رتبة
فلا يلزم الحذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو
جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار لئلا يلزم حذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون
الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار من الحذف كما هو قول
الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف وجب الاظهار
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني
في الفعل الذي هو الزيدان فاعلا ومنطلقا مفعولا واظهر المفعول الاول وحسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور

التنازع في هذه الصورة الا الاضمار مفعول الثاني
اتفاق ذلك مما باسره نظفق من غير اعتداد الثاني
رانها في الظاهر انه لا تنازع بين الفعلين والمفعول الثاني
الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل
الفعل الاول اقول امثل القلبين ولو كما اسم الاول
كذاي ولم اطلب قليلا من المال حيث قال لو كان توجيه فعلا
كفاني ولما طلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول
رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية ولو في الفعلين
هوا في معظم العرب الفعل الاول فلم يكن اعمال الاول
اولى الا التنازع اذ لا تنازع ايضا وفي الاعمالين فاحب المضمر عن
طرف البصريين وقوله امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل
من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير
توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه

علم اليمين لا يفي بعث ثم انتفاء كذب قليل من المال وثبوت
طلبه ثابتا وثبوت كل منهما وذلك لان لو يجعل ما في حيزها شرطا
كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي مثبتا
مثل هذا البيت ان يكون مفعول الطلب محذوفا اي الملك لفوت
كما يدل عليه البيت المتأخر اي قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد
المؤثل امثالي مع تجنب المعنى اني انا لا اسعى لادنى معيشة ولم تكفني قليل من
المال ولكن اطلب لمجد الحال الثابت ولسوله مفعول ما لم يسم فاعله
او مفعول ما لم يسم فاعله بسبب فاعلا وانما لم يسم فاعله
كاصل اليه المسند مرفوعا ومنها المسند اليه الفاعل
سماه بعض النحاة فاعلا لكل مفعول حذف فاعله اي فاعل الفعل المفعول
وانما اضيف الى المفعول لملاحظة كونه فاعلا الفعل متعلق
هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل وشبه اليه
ومثله ما لم يسم فاعله وما لم يسم فاعله

مقام الفاعل اذ كان فاعلا لان تغير صيغة الفعل الى فعل او الى
المجهول ويفعل اي المضارع المجهول فيتناول مثل افعل وتفعل
وانفعل واستفعل ونحوها من الافعال المزيدة فيها ولا يقع موقع
الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول
الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده اليه
لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما
بخلاف اعطي زيد درهم لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر
غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم
المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا ولا المفعول له لان الاولى
لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند الفعل اليه فات النصب
بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب ولا المفعول معه
اي كل من المفعول له والمفعول معه كذا قال [illegible]
اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت
واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت
واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو

واو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل
كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا
وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز
وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع
الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليه
فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن
بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة
ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان
امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع
باعتبار الصفة والوصفية ووصف الضرب بالشدة لتنبيه على
ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة
فيه لدلالة الفعل عليه في دائرة ومن ثم حينئذ شبيه بالفاعل
اقيم مقام الفاعل مثلا ضرب زيد وان لم يكن الفاعل موجود
في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به
في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت

اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام
مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة
الى الثانى لانه فاعل اى آخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى
زيد او فالثلاثة عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة
المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفى بعض
النسخ ومنه بعض اى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر
جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما
واشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا
ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
اى الذى لم يوجد [illegible] فيه عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم
الذى فيه عامل لفظى كاسمى ان وكان لم لم يرد بالعامل اللفظى
ما يكون شرطا فى المعنى فلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه
واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ الخارج عنه فهذا القسم
فيه الا يكون الاسم مسندا او الصفة سواء كانت مشتقة حقيقة
كضارب ومضروب وحسن او جارية مجرى المشتق كقرشى الواقعة بعد
حرف النفى او الف الاستفهام ونحوه كهل وما وصفا [illegible]

جواز

جواز الابتداء بها من غير الاستفهام والنفى مع قبح والاخفش
يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتدأ ونحن فاعله فلو جعل خير خبرا عن نحن للفصل بين اسم
التفضيل ومعمول الذى هو من بأجنبى وهو غير جائز لضعف
عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء من افعل التفضيل او جاريا
مجراه وهو الظرف المنفصل الذى يخرج منه نحو قوله تعالى اراغب انت
عن آلهتى واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع للضمير
عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لفاعل الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد
مثال القسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال الصفة الواقعة
بعد حرف النفى واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام
فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفى او الاستفهام اسما مفردا
مثل قولنا نحو اقائم زيد واحترز به اى نحو [illegible] عما اذا طابقت مثنى
نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانه ليس قبل
الاول جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها مستغنى عن
الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبر مقدما عليه فقد اعتبر
لفظ حروف الصفة [illegible] ان يكون الزيدان

مبتدأ وما قبله خبر مقدما عليه ومنها ذكر الذى قائما القائم الزيدان وعلا
الخبر والثانى انها قائم زيد ويجوز فيه كما عرفت والخبر هو المجرد اى المسند
المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام فى مرفوعات الاسماء فلا يصدق
على يضرب فى يضرب زيد انه المجرد المسند به اى ما وقع به الاسناد
واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند
المغاير للصفة المذكورة فى تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثانى
من المبتدأ ولك ان تقول المراد بالمسند المسند الى المبتدأ
او تجعل الباء بمعنى الى والضمير للمجرد راجعا الى المبتدأ وعلى التقدير
يخرج به القسم الثانى من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة
تأكيدا واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم
عن العوامل اللفظية للاسناد اى ليسند اليه شئ او يسند الى شئ فهو
عامل فى المبتدأ والخبر [illegible] عند البصريين واما عند بعضهم
فيعمل الابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ فى الخبر وقال الكوفيون
ان المبتدأ والخبر عامل فى الآخر وعلى كل لا يكون الا مجردا عن
العوامل اللفظية واصل المبتدأ اى ما ينبغى ان يكون المبتدأ مقدما
لم يمنع مانع التقدم على [illegible] لان المبتدأ ذات والخبر صفة

والذات مقدمة على صفاتها ومن ثم اى ومن اجل
ان الاصل فى المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم فى داره زيد مع كون
الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم
وامتنع قولهم صاحبها فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو في
حيز الخبر الذى اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر
لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان
الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى متعين والمطلوب
المهم فى الوقوع فى الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة
ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه
من وجوه التخصيص نقل اشتمل كلما تقرب من المعرفة مثل قوله
تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول
للمؤمن والكافر ووصف بالمؤمن تخصص بالصفة
فجعل مبتدأ وخبره خير ومثل قولك ارجل فى الدار ام امرأة
فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما فى الدار فيطلب
عن تعيينه فكانه قال اى هذين الامرين المعلوم كون احدهما
فى الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة

يجعل ... وفى الدار خبر ومثل قولك ما احد
منك فان النكرة فيها وقعت فى حيز النفى فافادة عموم الافراد ويشترط
تعميمها وتخصيص فيها لا يعتد فى جميع الافراد بل هو امر واحد
بل كل نكرة فى الاثبات تقصد بها ... تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب
لتخصيصه بما يختص به الفاعل لشبهه ... اذ يستعمل فى موضع
ما اهر ذا ناب الا شر وما يختص به الفاعل قبل ذكره ووجه صحة كون
المحكوم عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قائم علم منه ان ما قائم
بذاته احد ... يصح ان يحكم عليه بالقيام واذا قلت رجل معروف فهو
رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المنكر ... بالتخصيص
العقاد قد يكون خبرا كما اذا ... عليه ... بجميع غير مقيد
لا يكون شر الاخص فعلى الاول يصح تقديرا النسبة الى الخبر فقط
شر لا غير اهر ذا ناب وعلى الثانى لا يصح تقديره ... يصح
القصر فيكون المعنى عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل ...
الرجل قوى ادراكه العقل فى حادثة ومثل قولك فى الدار رجل التخصيص
بتقديم الخبر لانه اذا قيل فى الدار علم ان ما ذكر بعده موصوف
بصفة استقرار فى الدار فيحصل فوق التخصيص بالصفة

ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله
سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام
والاستمرار فكانه قال سلامى عليك اى سلام من قبلى عليك
هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مذهب
صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات
التى يحتاج فى توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة التى
فعلى هذا يجوز ان تقول رجل قائم لعدم فائدة وهذا القول اقرب
الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد
لكونه متحدا مع الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير
الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون
جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه
ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر
جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضى الارتباط بغيرها فلابد
فى الجملة الواقعة خبرا عن المبتداء من عائد ...

العائد اما ضمير كما فى المثالين المذكورين او غيره ...
فى نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر فى نحو الحاقة ما
ويكون الخبر تفسيرا للمبتداء نحو قل هو الله احد وقد يحذف
العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان
بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذى
وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة
وهم البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى ما قولها
بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه اسم الفاعل كان هو
الاول وهم الكوفيون فانه ... مفرد وجه الاكثر ان
الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل فى العامل هو
ان وجب التقديم فالاصل اولى ووجه الاقل ... الافراد ... الاول
فى المبتداء التقدم وجاز تاخيره لكن قد يجب لعارض كما اشار اليه
بقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى
وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدر

مثل من ابوك فانه مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
لان معناه اهذا ابوك ام ذاك من ابوك خبره وهذا مذهب سيبويه
وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة ومن خبره وجب
تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتداء والخبر
معرفتين متساويين فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون
احدهما مبتداء والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى
اصل التخصيص ... لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب
تقديمه ايضا مثل افضل منى افضل منك رفعا للاشتباه او كان الخبر
فعلا له اى للمبتداء احترازا عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه
فانه لا يجب فيه تقديم المبتداء لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتداء على الخبر فى هذه الصور
اما فى صورة الاول فلما ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس
المبتداء ... او كان ...
متعلق الخبر بالفاعل اذا كان الفعل مقدما مثل زيد قام ...

اذا قيل قوم زيد المقصود بالمبتدأ الفاعل او بالمبدل عن الفاعل اذا كان مثنى
او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الف
وقاموا الزيدون [illegible] يحتمل ان يكون الزيدان [illegible] بدلا عن
الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على
قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمعه كالتاء في ضربت هند هذا واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي
ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله
[illegible] يجب له صدر الكلام كالاستفهام نحو اين زيد فزيد مبتدأ واين
اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف متعلق بما قدرته باسم الفاعل
كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة [illegible]
[illegible] نحو [illegible] اين [illegible] اذ لا يطلق [illegible] خبره [illegible] صدر الكلام
المتضمنة في جملته او كان الخبر تقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث
انه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل
فان في الدار خبر تخصيص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ
نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر

التابع [illegible] على الخبر [illegible]
[illegible] في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اي
[illegible] قبل الذكر لفظا ورتبة ومعنى مثل على التمرة
مثلها زبدا مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير متعلق الخبر وهو التمرة
كان الخبر هو قوله على التمرة [illegible]
او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها
المأول بالمفرد مبتدأ اذ في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة
في اللفظ لامكان الذهول عن الفتحة [illegible]
عندي انك [illegible] وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه
لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون [illegible]
فصاعدا [illegible] ذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل
على وجهين بالعطف [illegible] واما بحسب اللفظ فقط
نحو هذا حلو حامض [illegible] في الحقيقة خبر واحد اي مز [illegible] وهذه
ترك العطف [illegible] ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف

ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد
بالعاطف لا [illegible] لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا
المتعدد بالعطف ليس خبر [illegible]
المتعدد بغير عاطف [illegible] عليه [illegible]
تضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني [illegible]
عليه نحو [illegible] نعمة فمن الله [illegible] المبتدأ [illegible] الشرط [illegible]
للخبر بسببية الشرط للجزاء [illegible] دخول الفاء على الخبر [illegible]
فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد [illegible]
المعنى [illegible] دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد [illegible]
فيه [illegible] المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم
الموصول بالفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
ماولة بجملة فعلية [illegible] بالاتفاق [illegible] ان يكون صلته فعلا
او ظرفا [illegible] بالفعل ليتاكد [illegible] الشرط لان الشرط لا يكون الا
فعلا [illegible] حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة
الموصوفة بهما اي باحدهما [illegible] الاسم المضاف اليها

هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للا
الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم
الموصول المذكور فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
او مثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل
في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم
المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فكقولك كل غلام رجل يأتيني او في
الدار فله درهم وليت ولعل من حروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على
الذي يصح دخول الفاء على خبره [illegible] عليه لان صحة دخوله
عليه [illegible] المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل [illegible]
[illegible] الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق [illegible]
ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان [illegible] عليه
ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان [illegible]
انما هو من بين اخوتها المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص [illegible]
بيان الاختلاف الواقع فيها والحق [illegible] قيل هو سيبويه ان المكسورة [illegible]

ولطف المنع من دخول الفاء على الخبر ولا منع انها لا تغير معنى الابتداء
الكلام الى الانشائية بخلاف ليت ولعل قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم
فلن تقبل [illegible] قيل [illegible] بعضهم ان المفتوحة ولكن ليت ولعل [illegible]
تخصيص ان المفتوحة المكسورة بالالحاق قبل بعضهم الذي الحق ان المكسورة
بما هو سيبويه فاستدل بقوله وذكره ولم [illegible] سوى [illegible]
مع ان كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء [illegible]
منع ان المكسورة من دخول الفاء على الخبر [illegible] سبق [illegible]
المفتوحة ولكن من دخول الفاء قوله تعالى [illegible] فان لله
خمسه وقول الشاعر [illegible] فالك [illegible] ولكن [illegible]
وقد يحذف القيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا [illegible] جوازه
ويجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد [illegible]
ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غيرهما [illegible]
[illegible] ذلك ويجب حذفه ايضا [illegible] في نعم الرجل زيد
ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ والخبر [illegible] مثل المبتدأ
المحذوف في قول المستهل [illegible] الهلال الرائع [illegible]
الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية [illegible]

[illegible] [illegible] لان منصب المستقل تعيين شيء بانه شاق
والحكم بالملائمة [illegible] والسر [illegible] وهو كما [illegible]
بالشام [illegible] المستعمل [illegible] الا [illegible]
هذا الوقف وقد يحذف الخبر جوازا [illegible] اي حذفا جائزا لقيام
قرينة من غير الاقتصار [illegible] الخبر [illegible]
وان شيء [illegible] على المذهب الصحيح [illegible] عليه [illegible]
[illegible] اذا [illegible] الخبر [illegible]
[illegible] السبع [illegible]
قيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب
التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر [illegible]
في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدا الذي
بعد لولا مثل لولا على لهلك عمر اي لولا علي موجود لهلك عمر
لان لولا لامتناع الثاني لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم
في موضع الخبر [illegible] فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام

مقامه اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه
كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الذي بعدها فاعل
لفعل مقدر اي لولا وجد علي وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم
بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او مأولا منسوبا
الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل
الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما
اذا كان زيد مفعولا به وضربي زيدا قائما او قائمين
ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير
قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان
حاصل كما يحذف متعلقات الظروف [illegible]
ثم حذف الفاعل [illegible] في الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان في الحال معنى الظرفية [illegible] مقام الظرف [illegible]
مقام الخبر [illegible] وفيه [illegible]
ان تقديره [illegible] زيدا [illegible]

وضربي زيدا بلا [illegible] قائما اذا كان عن الفاعل [illegible] تقول [illegible]
المفعول الذي هو ذو الحال فتقول ضربي زيدا بلا لبس قائما ويجوز حذف
ذي الحال [illegible] لقرينة تقول الذي ضربت قائما زيدا اي قرينة [illegible]
بلا لبس الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال وقام الحال مقامه
[illegible] [illegible] يكون [illegible]
[illegible] الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما
حاصل [illegible] من متعلقات المبتدأ [illegible] حذف الخبر [illegible]
ما [illegible] المقصود [illegible]
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال مسده مصدر
مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى
[illegible] المبتدأ [illegible] معنى الفعل اي المعنى ما اضرب زيدا
[illegible] كل مبتدأ اشتمل خبره على [illegible]
وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع [illegible] كل رجل وضيعته
اي كل رجل وضيعته [illegible] الخبر [illegible] لان الواو تدل
[illegible] على الخبر الذي هو مقرون [illegible] المعطوف في موضعه [illegible]
[illegible] به [illegible]

المحذوف

اى لعمرك قسمى فى ما اقسم به فلا شك ان الحرف يدل على القسم
وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والواو بمعنى
مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
او نحو تلميذ اى من المرفوعات خبر ان ونحوها اخوات هذه
الخمس الباقية وهى ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف
لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى
كما سيجى عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبر ان واخواتها المسند
بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل
كان وخبر المبتداء وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها وقوله بعد دخول
هذه الحروف عليهما اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف
عليهما لا يخلف اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بخبر
يقوم فى مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث
اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى الا ان دخل على
جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند
الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول

الحروف ~~...~~ الا الى ان
يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم
يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه فان قائم فى ان زيدا قائم كان المسند بعد
دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتداء اى حكمه كحكم خبر المبتدء فى
اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واحدا
ومتعددا او مثبتا او محذوفا وفى شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من
عائد والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء
موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدء يصح ان يكون
خبر هذا الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز
ان يقال ان اين زيدا ومن ابوك الا فى تقديمه اى ليس امره كامر خبر
المبتداء فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم ويجب التقديم الخبر على
المبتداء وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل فى العمل فاريد ان
يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على
المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما عملت العمل
الفرعى لم يتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف فى معمولى

الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى الخبر
امره كامر خبر المبتداء فى تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه فى جواز
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفى وجوبه
اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك
فى الظرف لانه يتوسع فى غيرها خبر لا التى لنفى الجنس لنفى الجنس
اى لنفى صفة الجنس اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل
هو المسند فى شىء اخر هذا شامل خبر المبتداء وخبرها وكل مسند بعد دخولها
اى قوله لا يخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فى
ان فلا يرد نحو لا غلام رجل ظريف
من المثال المشهور وهو لا رجل فى الدار
الخبر وجعل فى الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل
منصوب لا يجوز ان يرفع صفة على
خبر الا ان لا يتقيد
بالظرف
خبر

منها

حذفه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل اذا دل على النفى
عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم
لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ لان الحذف عندهم
واجب او المراد انهم لا يثبتونه لا
تقديرا ويقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال
فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا فى مثل
لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتان بليس
فى معنى النفى والدخول على المبتداء والخبر ولهذا العمل عملها هو المسند
فيه هذا شامل للمبتداء وكل مسند اليه بعد دخولها
اسم ما ولا مما عرفت من معنى الدخول
مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك ولا يختص بالنكرة
لان لا لا تعمل الا فى النكرة بخلاف ما فانه يعمل فى المعرفة والنكرة
هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم لا يعملونهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا مرفوعين قبلهما
وعلى لغة اهل الحجاز ورد فى القرآن نحو ما هذا بشرا وهو احمد ليس

وان ما شاذ اي قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال
ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال
عمل لا على معنى السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس
لا يجوز فيما بعدها الرفع مالم يتكرر لا ولا تكرار في البيت اعلم
ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا
او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع بعدها
فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات
هو ما اشتمل على علم المفعولية فلذا [illegible] شرحه كما
في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الشيء مفعولا حقيقة
او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت
زيدا ومسلمات ورأيت اباك ومسلمين ومسلمين [illegible]
المنصوب او ما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق
في تسمية اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في
او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة

المفعول

المفعول عليها الا بعد تقييد بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه
او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله اي اسم فاعل فعل
مذكور بمعنى الفاعل [illegible] بحيث يصح اسناده اليه [illegible] يكون
مثل [illegible] اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا [illegible]
[illegible] في لفظ الاسم لا [illegible] فعل الفاعل هو المعنى والمفعول
المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مثل [illegible]
ويعلم من [illegible] ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت
ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب نحو [illegible]
معنى الفعل نحو [illegible] ضربا ومخرج منه المصادر التي لم يذكر فعلها [illegible]
[illegible] حكما نحو الضرب واقع على زيد فانه صفة ثابتة للفعل [illegible]
كاين [illegible] الا ان [illegible] معنى الاسم [illegible]
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء [illegible]
فانه [illegible] كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما اشتمل عليه
معنى الفعل وكذلك [illegible] مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان الكراهة
[illegible] هما كونها [illegible] بفاعل الفعل المذكور واشتقاقه [illegible]
[illegible] ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها [illegible]

ونفع معنى الكراهية فاذا ذكرت بعد الفعل بلا اعتبار الاضافة كما في قولك
كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت معها اي الاضافة
كما في قولك كرهت كراهتي فهي مفعول به لا مفعول مطلق [illegible]
ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه [illegible]
الفعل على المفعولية [illegible] الاعتبار من الحد لينطبق الحد
المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتأكيد [illegible] لم يكن
زيادة على ما تقدم من الفعل والنوع اي ما يدل على بعض انواعه [illegible]
ان [illegible] عاده مثل جلست جلوسا للتأكيد وجلسة [illegible] الجلوس
وجلسة بفتحها للعدد [illegible] اي الذي للتأكيد [illegible]
دال على الماهية المعراة عن الدلالة على العدد والنقيد [illegible]
العدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع
خلاف النوعية [illegible] للنوع والعدد نحو جلست جلستين [illegible]
ونفعها [illegible] يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي بغير لفظ الفعل
[illegible] مثل قعدت جلوسا [illegible] الباب نحو انبته الله
نباتا وسيبويه يقدر لها فعلا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا

وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما
خير مقدم خيرا اسم تفضيل ومصدر بمنزلة [illegible] الموصوف والمضاف
اليه لان اسم التفضيل [illegible] حكم ما اضيف اليه وجوبا اي حذفا واجبا
سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها
نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا
وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب
وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة
و[illegible] حمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت وعجبا اي عجبت
عجبا فانه لم يجئ في كلامهم استعمال الافعال الناصبة
هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه
فانه لو احمد الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا [illegible]
بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء [illegible]
وجوب الحذف [illegible] فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا
له [illegible] وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا وجوبا

قياما اي وجدنا قياما على المبالغة كانه يحذف معه الفعل [illegible]
تعددت منها اي من جملة المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مثبتا اي
[illegible] لانه لا تفيد ونذكر مثالا فيه نحو ما زيد الا سيرا [illegible]
على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه [illegible]
المفعول اصلا عنه اي عن ذلك الاسم [illegible]
ما سوى الاسم لا يكون منه [illegible] لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه لا [illegible] الاسم [illegible]
او الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا نحو موضع الخبر عن اسم لا [illegible]
خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا فانه لا يجمع بين [illegible]
فالرفع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا [illegible]
زيد هذا مثال ما وقع مثبتا بعد نفي [illegible]
الاكثر [illegible] الخبر [illegible] والمؤنث [illegible]
[illegible]
ما وقع بعد نفي [illegible] وزيد سيرا سيرا [illegible]
مكررا ومنها اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق

فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره
المطلوب منه وبتفصيله الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء فقوله [illegible]
المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون
فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
اي لاجل تشبيه به [illegible] واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن [illegible]
لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه [illegible] من افعال الجوارح واحترز به
عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح
جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم
بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت [illegible]
صوت حمار وعلى صاحبه اي صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به [illegible]
به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له
صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار [illegible]

صوتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت
وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب
ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في قوله وصحو مررت به فاذا له صراخ صراخ
الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك
المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها
اي لتلك الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا
[illegible] مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم [illegible]
[illegible] ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه
[illegible] المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته [illegible]
ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لتلك الجملة محتمل غيره اي غير المفعول
المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اي ثبت ووجب [illegible]
[illegible] جملة هي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق
والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره [illegible]
[illegible] عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل [illegible]
فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه [illegible]
اسم فاعل منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد به [illegible]

[illegible] لينافي الاحتمال وعلى هذا ان يكون المراد التاكيد لنفسه انه تاكيد
لاجل نفسه لتكرره وتقرره حتى يحسن الفاتحة ومنها ما وقع مثنى اي على
صيغة تثنية فان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تعبير
هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول
ليخرج به مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل
من نكتة التعريف لا فائدة القيد تكلف نحو لبيك اصله الب لك البابين
اي اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانك اقامة كثيرة متتابعة
فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده
[illegible] من الفعول وحذف النصف اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا [illegible] سعديك اي
اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى [illegible] اي اسعد
[illegible] خلاف اللب فانه يتعدى باللام الفعول له هو ما وقع اي هو
علة لفعل الفاعل ولم يذكر الاكثر بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع
فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانا لم نقول في ضربت زيدا
ان الضرب وقع على زيد ولا نقول في مررت بزيد ان المرور وقع عليه

ولا منصوبة تخرج به الفاعل الثلاثة الباقية [illegible]
منها ان الفعل وقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق [illegible]
بما يفهم من مغايرته بفعل الفاعل فان المفعول المطلق [illegible]
والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعله [illegible]
نحو [illegible] ضرب زيد على صيغة المجهول [illegible]
الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما [illegible]
الذي وقع عليه فعل الفاعل [illegible] اسناد الفعل اليه
مفعول ما لم يسم فاعله [illegible] الفاعل وربما [illegible]
[illegible] ما وقع عليه الفعل لكان [illegible]
[illegible] وقع عليه [illegible]
[illegible] المشكل وقد يتقدم [illegible]
به وكذا سائر المفاعيل [illegible] المفعول معه [illegible]
لا مثل للعطف [illegible] كاضمار الفعل العامل فيه
لقرينة الفعل في العمل [illegible] متقدما ومتأخرا [illegible]
[illegible]
الاستفهام او الشرط [illegible] هذا
[illegible] البراءة

ان [illegible] ويحذف الفعل العامل في المفعول به قياسا [illegible]
او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا [illegible]
القرينة المقالية [illegible] فحذف الفعل
القرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر [illegible]
الحذف في باب [illegible] والمنصوب على المدح او الذم او الترحم [illegible]
[illegible] الى هذه الابواب لا اقل من ان المواضع الاربعة
[illegible] على التمام لا يجاوز عن امثلة [illegible]
سماعي [illegible] ونفسه [illegible] ونفسه والنصب
يقاس عليها [illegible] خيرا لك [illegible]
[illegible] التوحيد [illegible] اهلا [illegible]
[illegible]
المنادى هو المطلوب [illegible] اقباله [illegible]
[illegible] عليه [illegible]
[illegible]
[illegible] حرف النداء [illegible]

المتن

[illegible] القيد عن تعريف المنادى ولهذا اورد احكامه بالذكر فيما بعد
[illegible] فان المندوب ايضا [illegible] بعضهم منادى [illegible] حكما على [illegible]
[illegible]
[illegible] ادخال [illegible] المنادى [illegible] المفصل [illegible]
ايضا انه داخل في المنادى بحرف [illegible] من حروف النداء
يا وايا وهيا واي والهمزة المفتوحة واحترز به [illegible] لفظا او تقديرا
تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد [illegible]
بان يكون [illegible] مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا وللنيابة اي نيابة لفظية
بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا [illegible]
المذكور [illegible] المنادى [illegible] المنادى [illegible]
اي [illegible] وانتصاب المنادى [illegible] على انه مفعول به
[illegible] الفعل المقدر [illegible] بحذف الفعل الناصب حذفا
لازما لكثرة استعماله [illegible] حرف النداء عليه [illegible]
وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي [illegible]
او يا واخواته اسماء افعال [illegible]
اي ما انتصب المفعول به [illegible]
مثلا [illegible]
اي الفعل والفاعل مقدر [illegible] حرف النداء [illegible]
جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر [illegible]

[illegible] اي المنادى [illegible] بيان المنادى [illegible] والخفض والفتح
على النصب [illegible] الى النصب [illegible] بيان النصب
[illegible] على [illegible] او على الضمة او الالف او الواو
[illegible] المنادى [illegible] او الفعل [illegible]
[illegible] اي المنادى [illegible]
اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف [illegible]
معرفة قبل النداء او بعده [illegible]
المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب [illegible]
[illegible] ادعو [illegible]
[illegible] لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل [illegible]
الاسم المبني [illegible] على الضمة [illegible]
[illegible] معرفة [illegible] مثال [illegible]
على الواو [illegible] ويخفض المنادى بلام الاستغاثة اي بلام [illegible] الاستغاثة
[illegible] على المستغاث دلالة على [illegible]
[illegible]
[illegible] لام المستغاث [illegible]
مستغاث او مستغاث له [illegible] المستغاث [illegible]
كاف [illegible] التي [illegible] المستغاث له [illegible]

المصنف فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت
لام المعطوف نحو يا لزيد ويا لعمرو لما قرب المنادى بعد دخول
لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت شبهه كاف ذلك فلما فقد
فيه عمل فلتخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو
يا للماء وللعجب ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فان قلت المستغاث
وكيف يصادق قوله تعالى ويلحق ما شمل تحتها كلام الحكيم فان كلام
الاصل لام الاستغاثة لان المتعجب منه فاعل فتعلقت بالمنادى
مفعول الخبر فيتعجب منه ويستغيث من الحضور
بالمتعجب منه ليحضر فيتعجب منه المتعجب ويتخلص عنه واجيب عن لام التعجب
لوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء
ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم تعالوا فانه
اعجب لكم ولكن هذا في ولا يخفى عليك ان الاول حذف المنادى
اللام ما هو واما على الذي بعدها فتكلف وما تقضي
فما سبق ويفتح اي يبني المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف
باخره لا تقتضا والالف فتح ما قبلها ولا لام فيه اي لا اللام بعد
والالف الفتح فبين اثرهما تناف
بالحاق الف انه للوقف ويلحق ما سبق هنا الهاء يعني بالمعطوف
فما سوى المنادى المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف
او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب

حقيقة فيه وما عرض بعارض من حالة وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون
مفردا ولا معرفة فهو القسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا
الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي
لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لاجل
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه
ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث القسم الثاني كلمن القسمين بمثال
يدل على انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان الثالث
يحتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يكون معينا او غير
معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به
المفردة حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب
تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث باللام
لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد لا يجوز لان المتبوع مبني على الفتح
يكون نعتا مفردة ... مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة
المعنوية لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة
حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون
مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيها الاضافة المعنوية
كان في حكم المفرد لشدة المخالفة بالاضافة اللفظية والشبيهة بالمضاف

كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد
وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الا في التوابع كلها بل في بعضها لم يجر
فيهما اي ... بالا بدل بعضها ... فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وهو
التأكيد وهو غير محتاج اليه فقال هي التأكيد اي المعنوي لان التأكيد اللفظي
حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا
ونصبا وكان الحكم عند البعض كذلك ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي والصفة
وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام
البدل والمعطوف الغير المعرف بالممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمهما كما سيجيء
حملا على لفظه الظاهر ... المنادى مرفوع فشابه المعرب فيجوز ان
يكون تابعه تابعا للفظه وينصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا
لمحله وهو هنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التأكيد
الطاهر والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها الا هنا الشيء واشهر من اعلام
... في عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف

في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة
حرف النداء له وهي الضمة ان ما لم يقم مقاما ولكن لما لم يباشره حرف النداء
جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا ... القارئ المقدم
على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع لانه لما امتنع فيه حرف النداء ...
اللام لا يكون منادى مستقلا في حكم الشبيه وتابع المنادى المبني تابع لمحله
النعت وابو العباس المبرد المعطوف ... ك الحسن اي كالحسن
فجعل نزع اللام عنه ... الخليل ... لامكان جعله منادى مستقلا
بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن ويجوز
نزع اللام منه كالنجم والصعق فكان ... ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب
لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة ... توابع المنادى المبني
على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب ... منادى
تنصب فتنصب اذا وقعت توابع اولى لان حرف لا يباشرها مثل يا تميم كلهم
في التأكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان
ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع
دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غيرهما ...
اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه ...
الذي لا يمتنع دخول يا عليه

حكمه اي حكم ايهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان المنادى
هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل
في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه فحينئذ يجب
كون كل واحد منهما مطلقا فهذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين
او معا ربين المضاف او نكرتين والبدل مثل يا زيد بشر وبا زيد عامر ويا زيد رجلا صالحا
ويا رجلا صالحا والمعطوف في مثل يا زيد وعمرو ويا زيد وعبد الله ويا زيد والحاضر
ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه
واما كونه مبنيا على الضم فلما تقرر من اختيار فتحه مبني على جواز فتحه فان جواز الفتحة
لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن ... ويلحق بها ابنة
بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن
عمرو ومضافا الى علم كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكذا ما يكون كذلك
يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار
فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف
فخففوه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا وان نودي المعرف
باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اي مع هاء
التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف
بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين

معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا لانه هو المقصود بالنداء فالتزم
رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي في حقيقة المنادى
فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى من ... الوجهين
في صفة المنادى ولكنه لم يذكر هناك ...
وتوابعه ... على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها
الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب ...
انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف
النداء مع اللام دون اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف
وثانيهما لزومها للكلمة نحو يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوض
اللام منها ولزمت الكلمة فلا ... في سعة الكلام لاه ولما اجتمع هذان الامران
في موضع ... اختص هذا الاسم بذلك الحكم ...
مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف
واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن ... الهمزة لان اصله الاناس
لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال
يا النجم ويا الناس ولعله ... ان هذه القاعدة في التي تعلم ...
... بالوصل ... لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان
كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفرق ... في قولهم فيا الغلامان

الندا ... لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه استثنى شذوذا والتاني
لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة والحال
الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب
كما هو الظاهر اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة والنصب على انه مضاف الى عدي
المذكور ويكون الثاني تاكيدا لفظيا فاصلا بين المضاف والمضاف اليه ...
سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب
المبرد ... النصب على ان يكون في الاصل يا تيم الضم
ثم علي ... اتباعا ... والنصب في الثاني
لانه اما تابع منادى او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر ... البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير ...
... لا يلقينكم في سوءة اي مكروه من قبل ...
... والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي
وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذ كانت قبله كسرة احتراز
عن نحو يا فتاي نحو يا غلام وقلبها الفا مثل يا غلاما وهذان الوجهان يقعان
... باب النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غير تفصيل الفعل
عنده ويتوجه ... ليتخلص الى المقصود من الكلام فخففوه يا غلامي بوجهين حذف الياء ...

الكسرة ... وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة واخف من الياء والكسرة
... اي هذان الوجهان ... في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
لكن لا يقعان في المنادى ... الاضافة الى ياء المتكلم واشتهرا
... المنقوص ... فلا تقل يا قاضي ويا عدي ...
... في المضاف الى ياء المتكلم بحذف الالف اكتفاء بالفتحة ...
ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف
نحو يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوصل والوقف ...
اي العرب في ... ويا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف
الى ياء المتكلم ... علمها لكثرة استعمالها في كلامهم
كما اشار ... ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء
بالتاء فتحا وكسرا ... كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة
الياء ... ايضا نحو يا ابت ويا امت ... مجرى المفرد المعرفة
ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين
دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه
فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر
الى ... لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم ...

يابنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا بنى فقالوا يابن امى ويابن عمى بثبوت الياء وسكونها ويابن ام ويابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويابن اما ويابن عما بابدال الياء الفا وقالوا ايضا بفتح الميم يابن ام ويابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ بالتضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال وترخيم المنادى جايز اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو فى غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا لسعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف فى آخره اى فى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذالك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى وعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور للاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم مطلقا اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلاثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما ودخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بنحو الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب

ان لا يكون ضميرا داخلا فى المنادى عنده وهو واقع فى بعض الشروح فكانه لم يعرف المنادى من مع ان صحة اشتراطه عند دخوله فى المنادى والاولى هو ان الاغلب فيه بزيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسب الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والرابع احد الامرين الموجودين وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلاثة احرف

ان يكون زايدا على ثلاثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما القى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلاثة لم ينقص الاسم عن اقل ابنية العرب بلا علة موجبة واما اسم ما بتاء التانيث

وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فتكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبال الوا بعدم بقاء حروفه ثلاثة بعد الترخيم على حرفين لان بقاه كذالك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن الثلاثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها او لضرورة يعنى ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب مع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة

استعماله منادى ولما فرغ من بيان الشرايط التى عليه شرع فى بيان كيفية الحذف بسبه فقال فان كان فى آخره اى آخر المنادى زيادتان كانتا فى حكم الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية وحاجة فان الياء والنون فيهما زيدتا او لا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا فعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار و مروان اى او زيدت فى آخره حرف صحيح اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو حرف زايد حقيقة او حكما فيشمل منصور وعمار فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح فى الاصالة قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزايدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها ولكن قيل يخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهذا فى الحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف ليخرج نحو عماد وسعيد لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية العرب وانما اعتبر هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان فى نحو ثمود وسعيد يحذف ان زيادته لا ان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الزيادتان او الحرفان

وكلا القسمين

فى كلا القسمين اما فى الاول فلانهما كانتا فى حكم الواحدة فكان بدانا معا حذفنا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف منه صحيح اصالته حذفت المدة الزايدة لئلا يلزم ان يبقى على الاسم بعد الحذف ما كان مدة ويعلم من بيان شرايط الترخيم انه لا يكون الا فى الجملة مثل بعلبك وحضرموت علما فيحذف منه الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى حضرموت يا حضر لانه منزلة تاء التانيث لكون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذالك المذكور من الاقسام الثلث فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الغاية المقصودة وعدم موجب الاحتياج الى الزايد كيا حار وياما الى حارث ويا مال فى مالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت اجزاؤه اى فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبل على الاستعمال الاكثر فيقال فى حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفى يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفى كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اى ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون البناء باقيا واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد ومعرفة برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما فى ادل جمع دلو و يا كرا لانه لما جعل كروحدها برأسه لم يبق مانع للاعلال ووقوع الساكن بعد الواو فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا اى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة

في المندوب لانه لا يدخل عليه سوى يا لكونها اشيعها فكانت او لانه يتوقع فيها
باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللفظ متفجع يبكي عليه احد فيتحابونه
ليعلم الناس ان مصيبته امر عظيم لعدم قدرته في البكاء وليشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح
هو المتفجع عليه وجودا او عدما يا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت
الذي يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده حين فقد المتفجع عليه
كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي
المندوب كقولهم يا ابتداه ويا عمراه ويا حسرتا ويا مصيبتا ولفظ المندوب
المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشتركة بينهما وحكمه اي حكم المندوب
في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه بمعنى انه اذا وقع على صورة قسم من اقسام
المنادى يحكم عليه في الاعراب والبناء بمثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان معرفة
مفردا يبنى وان كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك ان يصح وقوعه على صور جميع
اقسام المنادى ايرادا بانه لا يقع نكرة لا يندب الا المعرفة وجاز زيادة
الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلق المشبه فان حذفت الالف في النداء
والف قد تزاد الالف بعدها ميلة الهاء مجانس حركة آخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلاما كيه لا واغلاماكه
للمناسبة ندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه لا
اصلها الضمير لاغلامكماه للمناسبة ندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز الحاق
الهاء بعده المدة في حالة الوقف لبيانها ولا يندب الا من قصد المندوب المتفجع

عليه علما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب لتعلقه بالنادب
بمعرفته في ندبته والمتفجع عليه فلان واما اذا اشتهر بهذا اللفظ فلا
خاص استقل النحو الذي يعرف به لعلة النادب مختص بالندب لعله
وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف
ذلك لطول الكلام لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف
اليه لانه يجيء بعد تمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجيء بعد
تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاز في المضاف الموصوف
مثل وازيد الطويلاه فانه يجوز الحاق الالف ويلزم المضاف
اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين
المضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل
زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران
ان هذا مانع لدفع فقال المصنف والجهة الاتي
حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم كلمة يتعين به
قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا
لم يكثر كثيرة تلك العلم فلو حذف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى
الان كاسم الجنس والاسماء والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيها مد
الصوت ينافيه فيحصل بها من المغايرة التي يجيء فيها حذف حرف النداء العلم
او الاسم الاشارة

مثل كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ اللهم فانه لا يحذف منه الا مع الميم
المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف
الفطاق اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او يا الموصوف
بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من الموصوف غير
ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا
والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي ونحوها
ويا ابا لك وشذ حذف حرف النداء من اسماء الجنس نحو
اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وقولهم افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص
مخصوص في الليل على نائم مستلق تحت خنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء
من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان
حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم الكروان على العلم
يصيدون بها الكروان اطرق كرا ان النعامة في القرى
فنطرق حتى يصادو المعنى ان النعام الذي هو اكبر منك
وصل الى القرى فلا تخل ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا
بتخفيف اللام انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخول يا على الفعل خلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد

ان
ما اشتغل عنه لانه ليس من هذا الباب فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا بعدها
فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي يجب حذف
المفعول به فيها اي مفعول به اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير
والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسير
العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر
عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز عن نحو زيد ابوك
ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو
زيدا ضربته وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العامل في ذلك
الاسم بضميره او بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره
وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن
العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بجرد رفع ذلك الاشتغال
اخر ... عليه او على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل
او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين
الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الغالب المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج
نحو زيدا ضربت وبقيد الفارغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع
عن العمل ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه رفعه ايضا
مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج نحو كان في نحو زيد كنت اياه وحينما

احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع
تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور مع
الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة
ثلاثة منها المشتغل بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد منها المشتغل بالمتعلق ولا
حسن في تنبيهاته تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته
بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا
حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان
حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه فنصب زيد في هذه الامثلة
بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المضمر الناصب لزيدا في زيدا ضربته اعني ضربت
المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت
الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه فسرها بمرادفه اعني مررت به واهنت فانه
مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام اهانة سيده ولابست فانه مفسر
بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران وان

الفعل

يستلزم

هذه الصور

وفي هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء
ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان
قرينتي الصورة فيهما متساويتان لان وجود قرينة صلاحية النصب قرينة
مصححة للنصب فيما لم يترجح النصب قرينة ترجح الرفع لسلامته عن الحذف فيترجح به
قرينته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن لا تكون القرينة
المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على
ذات الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا
كالامر والنهي والدعا نحو لقيت القوم واما زيدا فاكرمته في العطف على الجملة
الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها
غالبا الا المبتدأ بخلاف العطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في
الكلام مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب
فان الرفع يستلزم وقوع الطلب خبرا لا يجوز الا بتاويل اذا الواقعة على
الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه قرينة اقوى للرفع
مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة

واضمر ينصب فعل بنصب وبعد ما يلاوه الفعل غلب وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر اولا

لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وبما وقع في بحث الظرف من ان اذا المفاجاة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد يلزم الاسمية غالبا وقوعها بعدها فلا تناقض
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة
فعلية للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو
ضربت زيدا وعمرا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان ولم ولما ولن
الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقال معمولها المضارع نحو ما زيدا ضربته
ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو أزيدا
ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من زيد
ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبح
لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد
اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث
الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي
يعني موضع وقع الاسم المذكور قبل الامر والنهي نحو زيدا اضربه وزيدا
لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي وحيث
وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواضع الفعل
اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور يتحقق فيها الفعل

واذا الشرطية

تقديرا

تقديرا ولا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس
ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث
خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع
مع موافقته المعنى المقصود او لا لالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير
النصب وصفيته لا بينه وصف المفسر وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها
معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاشتغال بشريطة التفسير
ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن
خيف لبسه بالصفة لانه احتمل كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود
الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم
كون بعض الموجودات غير مخلوق له تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فلا يكون احدهما مختارا
بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك
على الصغرى اعلم ان الضمير يستوي الامران فيها اذا عطفت الجملة التي وقع فيها
المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية
ونصبه بتقدير الفعل الوجهان متساويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع
اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على
الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة عن الحذف مرجحة للرفع قلنا
يقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما

غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدئ فالسعي اقرب الى حصر

النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هنا ان ولو فان اياما له
كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق لاختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع
الطلب وذا لا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب
النصب بعدها لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو الا زيدا ضربته فزيد منصوب
بحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال الحرف التحضيض وليس مثل اذا زيد ذهب به
عطف اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في باكر
النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم
المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه
وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصب لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه
اذ هب فان قلت لا يخفى المناسب في اذهب بالمتعلق مناسب لو نصبه
او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ان زيدا اذهب الذهاب به اى زيدا
احد بالذهاب به او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يلازم الفعل المذكور
او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرنا مفقود واذا كان الامر
كذلك فالرفع اى رفع زيد في المثال واجب بالابتداء وخبره جملة بالفعل
ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب

وكذا اى مثل اذا زيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اى في صحائف
اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار
التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى
لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى
المقصود اذ المقصود ان كل شيء وهو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها
لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم
فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور
في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة
الا احصيها واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه
امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاية على وجه يخرجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما يحملوا الاية عليه ليخرجوها عنها فقال ونحو الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد
والزانية بتوجيه المبرد اقوى فبعد التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار قدم المصنف لكن فيه
انه يلزم ان تكون الانشاء خبرا لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ

فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه
مرتبط بالشرط لدلالته على سببية الجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله
فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين الرفع والاية جملتان مستقلتان
عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ بحذف المضاف وحذف ما عطف عليه والخبر محذوف
اى حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعده وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان ذلك
الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل في دلالة ان
للتفسير بين الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يطلق الباب
فتعين الرفع والا اى وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا
تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق
القراء على الرفع فلابد اما من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين ليصح
الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما
حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره والتحذير في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده
منه وفي اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه النصب من المفعولية بتقدير
اتق تحذيرا او حذرا ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر المحذر منه مكررا على ذلك
معمولا ما بعده اى فما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على ما بعده
الجمهور عطفا على حذرا وذكر المصنف فان قلت فعلى هذا لا بد من فصل المفعول
كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وقع في المعطوف المطلق موضع المفعول
الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع

الضمير العائد الى المعمول اشارة بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد
واياك وان تحذف فذان مثالا النوع الاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك
من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك من حذف الارنب وهي مزيلة الجنب
وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقادير المحذر منه هو الاسد والحذف
هو نفسك تحذيرا فانهما لا تحذير هنا مثال الطريق الطريق مثال النوع الثاني نوعيه اى
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين صحيح لانه لا يبقى اتقيت زيدا
من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحو وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب
لان المعنى على الاتقاء من الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يبقى بتقدير بعد او اتق او نحو
فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول فقط وفي افراد النوع الثاني مثل نفسك
نفسك فان المعنى على تقدير نفسك معا فعند ذلك كالاسد ونحوه ويقال مثل اتق
في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين
فينبغي ان لا يكون تحذيرا كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير
فالتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فيها بعد فتحقق لك معنى النوع الاول
اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك
وان تحذف وتقول في مثال الاخير اياك تحذف بتقدير من اى اياك من ان تحذف
لان حذف حرف الجر من ان وان قياس وتقول في المثال الاول اياك الاسد
لا يمتنع بتقدير من وشذ وجه مع غير ان وان قلت فكيف يقال
قلنا حذف العاطف اشذ شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان

كثير في معنى زمان او ما حذف العاطف فلم يثبت الا فاعل المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل
اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذا ... او عطف ...
اذ كان الفاعل مضمرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه
لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيها فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها او لا وقوله
مذكور يخرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل
لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخل فيه فان يوم الجمعة
يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فان شهدت يوم الجمعة لا يكون الا
في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المذكور فيه ما فعل فيه فعل
مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال فان ذكر يوم الجمعة فيه
ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه يقع عليه فعل مذكور ولا يخفى
انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله ... مذكور الا لزيادة ...
... وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة اي الموصوفة ...
الاقسام المفعول فيه وتمهيدا لبيان حكم كل منهما وهو ان المفعول فيه زمان ...
فيه في وهو مجرور بها وما يقال منه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها
فهو مفعول بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه فخالفهم المتأخرون بعض ... ايضا ...
... وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في ان الظرف ...
... ظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك ...

شمول الحد

ذ

... مفهوم الفعل ... فيكون الزمان من مفهوم الفعل

٦٧

في لان المبهم منها جزء لمفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود
منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت
اليوم وتوقف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل كان
محدودا فلا بد من تقدير في اذ لا يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما فانك ...
صفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف
ويمين وشمال وفوق وتحت ... وما في معناها فان امام مثلا
يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما ورد ... اهل
التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قالوا حملا عليه اي على المبهم المفسر
بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو ... لابهامها ...
عند ولدى ... حكمها ... في بعض النسخ
لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا ...
لكثرته في الاستعمال مثل جهات الست لا للابهام وكذا حمل عليه ما بعد دخلت
وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا للابهام على الاصح
او على المذهب الاصح فان بعض النحاة على انه مفعول به لكن الاصح انه
فيه والاصل استعمال حرف الجر ...
لكثرة استعماله وهذا محل تامل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام
معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه ...

المفعول فيه الا اذا قلت دخلت الدار في ... البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول فيه
لا مفعول فيه ولما ثبت ... اي ان كل فعل ... الى مكان خاص ... فيصح ان
ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانك اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء
من البلد فكما يصح ان تقول ضربته في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد
وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك ... فان الداخل في ...
الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة دخلت البلد
الافعال الى امكنتها التي تقع فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به
وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت في ...
في الدار صحيح لكن الاصح استعمالها بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله
بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم
الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول
له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده ويخرج به سائر المفاعيل
فعلا مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما
فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب من قال لم ضربت
زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل ... التأديب فان قلت كيف يصح

الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا
قلنا المراد مذكور معه ... هو مذكور معه في ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور
في التركيب الذي هو فيه ... نحو اعجبني التأديب الذي ضربته لاجله اللهم الا
ان يقال ... مثل ضربته تأديبا مثال لما فعل لقصد تحصيل
فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن
الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع
الجبن ... القائل بكون المفعول له ... مستقلا ... في المفعول المطلق خلافا
لظاهر الزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر ... من غير لفظ
فعله فالمعنى عنده في المثال ... بالضرب تأديبا وجبنت في القعود
عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن ... قول الزجاج بل
صحة تأويل ... في حقيقة ... تأويل الحال
بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب ... ان
يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له ... كونه
الاسم مفعولا له ... والاكرام في قولك جئتك للسمن والاكرام ...
عنده مفعول له على ... وهذا كما ان في المفعول فيه ... شرط
نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها

اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها
من تحتي اي الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله
وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة
اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها لفظا وابقائها في النية وكان
الاصل ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة الى ابقائها في النية الى شرط الحاجة
انما يكون في حذفها من اللفظ [illegible] يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع [illegible]
ان تقدير اللام فيجوز حذفها لا يجوز ذكرها اذ كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان
عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا
فعله غيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي الفعل المذكور في الوجود بان يتحد
زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد ولا مغايرة بينهما
الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب
جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب
ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل
اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك
اليوم لوعدي لك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه
المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء

منها اي من شرائط المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور
الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فيقدر معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول لكنه
اسند في الظاهر الى المجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام ويستغني
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب [illegible] منصوبا جريا على
الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب في بعض الحواشي [illegible]
[illegible] وقيل الرجل المفعول معه ان يجعل [illegible] بين العين [illegible]
مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حصل المجيء [illegible]
لا يقام الفاعل [illegible] معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله
ضمير راجع الى مصدره والضمير المجرور الموصول [illegible] مذكور بعد الواو احتراز
عن المذكور بعد [illegible] لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو
لاجل مصاحبته معمول فعل [illegible] سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء
والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا [illegible] كالمثالين
المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا [illegible] فانه بمعنى ما تصنع والمراد بمصاحبته معمول
الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكانا واحدا نحو لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو
[illegible] الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان
العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع [illegible] وضع الواو
موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان
كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة ونحوها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا
وعمرا في وجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت
انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية [illegible] وان لم يجز العطف
بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصل او التاكيد
بالمنفصل ولا يعتبره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي
لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه
اخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف اي امتنع تعين النصب
حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان
العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف [illegible] على الشان
اذ المسؤول عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكما بتعين النصب في هذه
الامثلة لان المعنى ما تصنع وما بالك بمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما شانك
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع وزيد [illegible] الحال لما فرغ من
المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث
هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر بذكر الحيثية يخرج ما يبين الذات كالتمييز
باضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين الهيئة غير الفاعل او المفعول به
كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول
فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول المطلق لا من حيث هو فاعل او مفعول في
[illegible] على سبيل [illegible] فلا يخرج منه مثل ضربت زيدا راكبين لفظا او معنى

كان الفاعل او المفعول الذي يبين الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم
من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون
الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه
ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة فيدخل فيه الحال عن
المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب
شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما
اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا ويصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه مكان الفاعل
او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول
بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف
فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى [illegible] حال عن
[illegible] باعتبار ان [illegible] المضاف اليه جزء [illegible] مفعول ما
لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المطبوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله
ولو قرئ [illegible] على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او [illegible] على صيغة المضارع
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن
المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا [illegible]
حالا عن المضاف مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية [illegible]

ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنهما
ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ فان فاعلية ضمير المستكن
في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير
المستكن ملفوظا حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا
ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام
اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه
الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية
وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد
في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو يعمل عمل الفعل وهو معناه
كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل
وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه
المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا
زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما
ولعله في الدار قائما وكأن زيدا اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض تقييد حدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض
... يكون صاحبها معرفة في جميع مواردها بل في غالب مواردها او اكثرها وبيان ذلك ان مورد وقوع الحال على

فيه

على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا
ويحسنه غناء المعرفة او استغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا اي حصلت
امرا حالا من كل امر حكيم امرا من عندنا او جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز النفي
نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا هو نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او يتقدمها
عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب
موارد وقوع الحال والكثير انما هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها
معرفة المتخلص عن خلفه بقوله غالبا قيد الاشتراط كون صاحبها معرفة لا بكون صاحبها معرفة
لا بكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض
تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ
وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك لم يذدها ولم يشفق
على نقص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن
وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزدحمة
ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نقص الدخال اي على انه لم
يشرب بعضها الماء بالادخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل
بين البعير بين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس
مداخلة بعضها في بعض والمعنى على نقص مثل نقص الدخال وحرف عاملة وجاء ربحه مثل
فعلاه وحده لك بلفظ الخطاب مثل الواو الكرم فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كون الحال

نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لا افعال محذوفة اي يعترك العراك ومفرد وحده
اي انفراده ويجتهد جهدك هذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على
المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا او مصدرا
وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما هي ان حسن الوجه في صورة معرفة وهي في المعنى نكرة فان كان
صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بها سواء التخصيص ولم يكن
الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم
الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانها في المعنى صفة وحينئذ لئلا يلتبس بالصفة
في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب
ولا تتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كمررت على العامل المعنوي فلا فرق فيها
قبل العامل المعنوي وانما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما شبهه اعني الجار
والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه مثل هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
اتفاقا عند ان الظرف او جلائي بل اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه
اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل ويجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتدأ على الحال نحو
زيد قائما في الدار فانه مع تاخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا
يجوز قائما زيد في الدار وكذا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال
وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا انه لا يتقدم الظرف على عامله المعنوي

توسعهم

لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل
المعنوي واما اذا جعلناه داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد بعدم
ههنا الثاني الاعم وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال
المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر وان كان مجرورا بالاضافة لا يتقدم
الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردة عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع
وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان
مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف سيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه مطلقا
وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله
تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعلهم الفرق بين حرف الجر والاضافة
ان حرف الجر متعلق للفعل كالهمزة والتضعيف وكانه من تمام الفعل وبعض
حروفه اذا قلت ذهبت بزيد فكانك قلت اذهبت زيدا فهذا الجر
بحسب الحقيقة ليس بمجرور واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا
من الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم جعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم جعلها
مصدرا كالعاقبة والعافية ولكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء
كان مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا لان الغرض من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال
وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق

مثلا بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وهو مما بقي فيه حروف الحال وهو ثانية حال في
مرة فيهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى
ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب
النخل اذا صار رطبا والعامل في رطبا واطيب باتفاق النحاة وفي بسرا اختلاف عند المحققين
وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين
مختلفين يلزم ان كل فيهما متعلقة والبسرية تعلقت بالمشار اليه مفضلا عليه من حيث
انه مفضل وهذا الحينية وان لم يكن مصرح فيه هذا لابعد اضمار واطيب لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه فاوجبوا ان يليه والرطبية متعلق
به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه يجب ان يليه قال الرضي واما ضمير المفضل
في افعل فانه وان كان مفضلا لكنهما لم يعطه كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال
وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة
اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر البائس
فلا يقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع الاسم الاشارة اسم لا يصح
اعماله فيه تمرة نخلة بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد
فيصح ان تقع حالا كالمفرد ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق
والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واحد هذا عليه في قوة الحكم بها عليه
والجملة الانشائية لا تصلح ان تحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة
لا تقتضي ارتباطها بغيرها واذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابط يربطها

الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية وفعلية كالفعلية اما
يكون فعلها مضارعا منفيا او مضارعا مثبتا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه تسعة
فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية والاستقلال
فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانت راكب وجاء زيد وهو
راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل جئت وزيد
راكب وهذا اي الربط بالواو وحدها او بهما مع الضمير انما يكون في الحال
واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه لان الواو لا يدخل
المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع
الاسمية فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فانه ملابس بالواو على الضمير والمضارع
المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسا بالضمير وحده لانه بمنزلة
ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة
الاسمية والفعلية المشتمل على المضارع المثبت من الجمل المشتمل على المضارع المنفي او الماضي المثبت
المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة
كما في الاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم
او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه وجاءني زيد
قد خرج غلامه وجاءني زيد وقد خرج او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد
وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو والماضي
المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع

حالا لتدل لفظا على قرب زمانه الى زمان صاحب الفعل من ذي الحال او من قوله عليه
لان المتبادر من الماضي الماضي المتبادر اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل
فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا خلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد
ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى
جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا خلاف سيبويه وتقديره لا يجب
ان حذف قد وسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت
موصوف محذوف هو الحال ولم يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لانه بمنفي
فلا نفع فيه يحتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال القيام قرينة حالية كقولك للمسافر
في السفر او المتهيء ولم تراشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقد يكون
صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة
السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب
حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة هي التي لا تنتقل من صاحبها
ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقل غير العامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الاحوال فانه تؤكد العطوف او مضمونه حقيقة الابوة
محققة ومعرفة منه على يقين او من احقت الامر بحققه او بمعنى اثبته اي احقق اثبته
لك ومعرف هنا على يقين او اثبتها الى عطوفا قال صاحب المفتاح احق اثبت الى
عطوفا بحق عطوفا وشرطها او شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون
جملة اسمية يذكر مما بعض احوالها كالعامل في قوله تعالى انا رسول الله للناس رسولا

حذف له اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف
قرأ بالقسط الفهمي بقال الى الله الذي يرفع انه والحال مؤكدة
الخبر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها ولا كان عاملا مذكورا
فلم يكن حذفه واجبا نحو انا شاهد فانما بالقسط الفهمي بالقسط الذي يرفع الابهام
واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو
مبهم وابهم معنى المستقر اي الثابت الراسخ في العقل الموضوع له من حيث انه موضوع له
وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الموضع به
جارية فانه يرفع الابهام عن قوله عندنا لكنه غير مستقر بحسب الوضع
في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع بالاحتمال في مثل المبهمات نحو هذا الرجل
هذا مثلا فانه موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته ولكل جزئي منه ابهام
في هذا المفهوم الكلي في كل واحد من جزئياته ابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له
المستعمل فيه ويرفع الابهام المستقر بالرجل يرفع هذا الابهام الواقع في الموضع له من حيث انه
موضوع له وكذا يقع به الاحتمال عن عطف البيان في مثل قوله تعالى
خفف مثل موضع المتخصص بمعنى لا ابهام فيه لكن لما كان ما ذكره الواقع
لعدم الاشتراك الابهام الواقع عن ذات لا عن وصف احترز به عن النعت والحال
الابهام المستقر الواقع في الوضع لا في الذات وتحقق ذلك ان الواضع لما وضع الرجل
لنصف فلا شك ان الموضوع له معنى مبهم ما هو من النصف كالربع
كمن وضعه ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي حقيقته فاذا عين المراد منه يرفع الابهام
فيقال رطل بغدادي واذا قيل رطل زيتا فقد رفع الابهام الذاتي

عن الذات بخلاف النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفة
لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فان فيه
مولدا شيئا منسوبا الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول القسم
الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة
وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا
اي في غالب الموارد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر الموارد
لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما محقق في ضمن العدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد
وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا ومنوان
ضعف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذرع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس
على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدار لا انفسها اذ معنى عشرون
درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع
والمقيس الى غير ذلك وانما اقتصر المصنف على الامثلة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم
به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها
زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها فمعنى تمام الاسم ان يكون على حالة
لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع

ومع الاضافة

ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل المتم
اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيجيء به التمييز الذي يشابه المفعول لوقوعه بعد تمام
الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام الذي قبله كالفعل
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل
عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا
يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم
التام مثنى او مجموعا ان كان التمييز جنسا وهو ما يتناول بلفظه القليل والكثير ويقع بمجرده من التاء على
الكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا
ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس
مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه
كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن
الجواب عنه بان المراد بالانواع خصوص الجنس سواء كان بالخصوصيات الكلية او الشخصية
[illegible] ورود التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في نوع الا في
غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين والمراد انه ان كان المفرد المقدار تاما بتنوين او نون
التثنية والمعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او بنون التثنية ثم لما تم
الاسم بهما انتصب التمييز وجازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز

التمييز
بماهيته باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك
مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون
بنون الجمع او بالاضافة فلا تجوز الاضافة الا قليلا في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة
فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف المميز الى غير المميز نحو عشرو زيد وعشرو
رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا
عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين من رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان
فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا حملا على [illegible] ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار
عطف على عن مفرد مقدار اي ما ليس بعدد ولا موزون ولا مذروع ولا مكيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تاما بالتنوين فانتصب عنه والخفض اي خفض التمييز باضافة
غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة والنصب غير المقدار [illegible]
التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني
من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات
مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه
عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد
المذكور في القسم الاول انما هو بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
او ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو

الارض مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل نحو زيد افضل
ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب
زيد نفسا مثال الجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة
والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما
يشابهها كان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا وزيد طيب نفسا وطاب زيد ابوة
وزيد طيب ابوة [illegible] عطف على نفسا واعجب المعنى هو ما طرا على كل واحد من المثالين المذكورين
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة وما ضاهاها
ستة امثلة فالنفس من [illegible] خاص بالمنتصب عنه والدار [illegible] فهو متعلق
المنتصب عنه والاب [illegible] والعلم عرض [illegible]
[illegible] لمتعلق المنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل
طيبه نفسا [illegible] لانه اظهر التمييز [illegible] به [illegible]
الامثلة على [illegible] ما سبق [illegible] قوله لله دره فارسا [illegible] الى ان التمييز [illegible]
صفة مشتقة [illegible] لما [illegible] صاحب المفصل [illegible] التمييز [illegible] على ان يكون الضمير
[illegible] رجلا [illegible] تمييز عنه [illegible] على انه يصلح [illegible]
[illegible] على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام [illegible]
الاصل [illegible] كثير للعرب [illegible] الى الله خيره [illegible]

اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل اما الفراسة
بالكسر في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه
عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون
تمييزا يرفع الابهام عنه و تارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه
وذلك بحسب القرائن والاحوال مثلا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد
فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو مثلا
وان يكون تارة تمييزا لمتعلقه باعتبار ان الطيب منه مسند الى متعلقه وهو الاب
اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب
فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء
ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له والتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو
الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما
جاز ان يكون له ولمتعلقه لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه
وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت
لموافقة ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او

اولغير

او معنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اريد اباه بالفعل وطاب زيد ابوين اذا اريد ابواه
او طاب زيد اباء اذا اريد ابوه [illegible] بالفعل كل من التقديرين [illegible] وحدة التمييز او
تعدده او اذا قصد التثنية او جمعيته واذا قصد جمعيته ووجهها فان صيغة المفرد لا يصلح ان
يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يطلق على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او
جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل
والكثير بالنسبة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان
تقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث اختلافها في النوعية فانه [illegible]
او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين
او الزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة
مشتقة مثل لله دره فارسا او ما في ذلك نحو كفى بزيد رجلا فان معناه [illegible] في الرجولية
كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تقتضي موصوفا والمذكور اولى
بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون [illegible] فلا جرم
طابقا اي وطبقا الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة
له مع مطابقتها اياه ومطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على
خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال
ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه
فارسا [illegible] التمييز [illegible]

نحوها

نحو لله دره فارسا [illegible] الفروسية [illegible] الفروسية
من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي [illegible]
[illegible]
[illegible] والاصح [illegible] التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل [illegible]
[illegible] نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه [illegible]
[illegible]
[illegible] ما هو بمعنى الفاعل [illegible]
[illegible]
[illegible] الابهام [illegible]
[illegible]
[illegible] يرفع الابهام عن [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible]
[illegible] التمييز [illegible]
[illegible] تقدم التمييز على الفعل [illegible]
[illegible] التفصيل [illegible]
[illegible]
تطيب [illegible] الضمير في تطيب [illegible]
[illegible]
[illegible] تطيب [illegible]

المستثنى

باعتبار
ان يجعل كل البيت على تقدير تانيثه ايضا على الوحدة بان يكون تانيث الضمير الراجع الى [illegible]
النفس اي معنى [illegible] نفس الحبيب تطيب لكاف [illegible] المستثنى
اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين [illegible]
[illegible] بالتعريف كما سبق في تقسيمه [illegible] الى قسمين [illegible]
منهما احكام خاصة لا يمكن [illegible] الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل
هو المخرج اي الاسم الذي اخرج [illegible] المستثنى المنقطع [illegible]
[illegible] نحو جاءني [illegible] الا زيدا [illegible] الا صفة [illegible]
[illegible] المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا [illegible]
[illegible] الا [illegible]
[illegible] المستثنى المنقطع [illegible]
[illegible] المستثنى المتصل [illegible]
[illegible] منقطع [illegible] جاءني القوم الا [illegible]
[illegible] المستثنى [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الصفة [illegible] في المستثنى [illegible]
[illegible] نحو ما جاءني [illegible] الا زيد [illegible]
[illegible] واجب النصب [illegible]
[illegible] المستثنى منه [illegible]

وجب النصب نحو [illegible] ولا حاجة ههنا الى قيد آخر ولن يكون الكلام الموجب تاما
بان يكون المستثنى منه مذكورا فيخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية
لا على الاستثناء لان الكلام لم يكن منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بل
منصوبا لما اذا كان بعد خلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت
الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوبا والعامل فيه المستثنى اذا كان منصوبا على
الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل المتقدم بتوسط الا لانه قد يتعلق
بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وهاجاء بعد تمام كلام مشابه
المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى عنه سواء كان في كلام موجب او غير
موجب نحو ما جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على
المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا
نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهو لغة اهل الحجاز فانهم
ينصبونه وفي اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا
منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه البدل لانه غلط وهو لا يصلح الا بطريق السهو والغفلة
اي المستثنى المستثنى المنقطع انما يصلح بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد
قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه القوم الحمار فيصح
يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فههنا يوافقون الحجازيين
في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه
هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا في المستثنى

منصوب

منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا اخواتها اي بعد عدا اذا جاءت مثل جاءني القوم
او بعد خلا من خلو خلوا جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم تتعدى
بمن خلت الديار من الانيس [illegible] وقد تضمن معنى جاوز فاجعلت من وصح
تتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف لاتصال بباب الاستثناء
بجعلها في صورة المستثنى بالا في هذا الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى المصدر
المقام اي جاوز جاؤهم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والمعنى
جاءني القوم خلا زيدا وعدا جيئهم او جاءني القوم او الجائي منهم
منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونهما اشبه بالا التي
في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في الاكثر لا استعمال الا
فعلان ماضيان كما عرفت وقد يجوز الجر بهما على انهما حرفا جر قليلا
فجواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب
اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا
زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو والنصب على الظرفية
اي وقت خلوهم او خلوا جميعهم عن زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم
الحالية بحمل على المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاء واخلا بعضهم او مجيئهم
حضر انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عنده
ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون
لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما لانهما من الافعال الناقصة
للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى الاسم
المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على

[illegible]

[illegible]

تاوحصه [illegible] الشئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا [illegible]

[illegible]

زيد

[illegible]

[illegible]

والمشهور [illegible] المضاف اليه [illegible] المضاف اليه [illegible]

بالجنبين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سواء وسوى النصب على الظرف اى بناء على

[illegible]

[illegible] جاءنى القوم سوى [illegible] القوم زيد [illegible] كان زيد [illegible]

على المذهب الراجح ومذهب سيبويه [illegible] لازم الظرفية [illegible]

[illegible] التصرف [illegible] متمسكين بقول الشاعر [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بعث لا يجوز نسبة اثره على الفتح مثل ما اما ابدا مع ان يتصل فعليه ان يعف النج منوا على تقنص
بابداء صوة المثال عن التابع المتبوع كما هو الفتح ولو جعل نعتا للمتبوع فلتبوع للمبتدأ وسط
التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوعات في الاعراب دون البناء
فقد كما لا يجوز العبد ونصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب فلا يجوز نصب
بالفتح ومعرب بالرفع ومرتفعا بالنصب الا انه يمكن النعت كذا فالاعراب فرفعه الا
لا فرق فما حملا على محل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وهذه مسئلة في تات
فوائد القيود والعطف على اسم لا النفي اذا كان المعطوف نكرة لم تكرر لا او المعطوف
فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا او المعطوف
فحكم ما على من الاحوال لا قوة الا بالله بما سبق بان يحمل على اللفظ او المحل النفي ويجعل
منصوبا او بان يحمل على المحل ويجوز فيه ما جاز ولا يجوز البناء لمكان الفصل بالعاطف
ويجعل في حكم النعت لشدة الفصل الا المؤكد اذ المعطوف على النفي يرادفه لا كثيرا
نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب لها وابن مثل قول الشاعر لا ابيه امثل مروان وابنه اذهو
بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نص فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى
كما ذكره الاندلسي ومثل لا اب له لا غلامين له او كل تركيب يكون فيه الى التي للتمليك
الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف فيه واب وحذف
النون في غلامين حاز فيه ان الاصل في هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين
له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به واللام والمجرور خبرا وقد جاء على ذلك
مثل لا اب له ولا غلامين له بزيادة الالف مثل ابوه واسقاط النون وهذا على الاصل بطريق
الاضافة تشبيها له لا باسم لا في هذين التركيبين مع انه غير مضاف بالمضاف واجري الاسم
المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وهذا التشبيه انما هو لمشاركته له في
لمشاركته

لمشاركته الاسم له في اصل معناه لان اظهار اللام بمنزلة بين المضاف والمضاف اليه في المضاف وأصل معناه
اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى الذي لاجله
عارض له مايرى به الراوي في هذين التركيبين من حيث الاضافة فيه بالمضاف او يرتكب
تشبيه الاضافة لكنه ان لم يكن على هذين التركيبين اولا لم يشتمل على الاضافة
ذلك معنا اي معنى المضاف والمضاف اليه وهو الاختصاص الا انه في الاختصاص
تقابلنا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن يقول ومن اجل
انه لم يتعين في هذين التركيبين انما هو تشبيه المضاف بالمضاف فيعني الاختصاص
لم يتركب لا ابا له الا في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة
الابل الى الدار انما هو بتقدير وهذا الاختصاص غير ثابت الاب الى الدار فلا يجوز
اضافته الى الدار فكيف يشبه بتركيب لا ابا له بتركيب يضاف فيها الاب الى الدار لمشاركته
في اصل معناه وليس في هذين التركيبين معنا مشترك في التحقيق الى الدار المضاف
هنا على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت من الاب والغلام من غير الضرورة
بالاستقلال الى من غير احتياج الى تقدير الخبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة
من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه
وهذا لا يتم الا بتقدير الخبر لانه موجود كما لا يخفى موجودان واما ثانيا فلان
المراد نفي ثبوت من الاب والغلام له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه
المعلومين خلافا لسيبويه وخلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة فانه عند سيبويه
هذا الخلاف لانه لا يعني لها فيما بينهم لان المقصود ومن الخلاف لا يتبين الخلاف فهذا
سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة لا ينبغي المعنى
واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيدا للام المقدرة وحكم اللام بعد المضاف

وعنده اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك لا يحذف الاسم وجود الخبر
لئلا يكون اجحافا وقولهم كزيد انجعلت الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر
محذوفا اي لا مثل موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلت حرفا فلا
المحذوف اي لا احد كزيد خبرا ما كلا المشبهين في الحجازية والرفع لا عمل للجملة الاسمية
المشبهة بليس في ... اللفظ ... بلا وهي ... تعملان عمل ليس ... خبرها ... وكذا الخبر
اسمها الحجازية وعلى نفي الجنسية في الذكر لان لا الحجازية وعمل اسمهما وخبرها
... انما يظهر باعتبار الخبر في الحجازية انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فانهم لا يعملونها في الحجازية لا يعملون الخبر فيها ولا الاسم لما لها في اعمالها
... على ما كان عليه ... لغة اهل الحجاز التي جاء عليها التنزيل
قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم
بطل العمل ... بالذكر لانها لا تزاد مع لا في اسمها ولا خبرها وهي زائدة عند البصريين
ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر
على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما بل كان مع ... الامور الثلاثة
اما اذا زيدت ان فلان ما ... ضعيف ... بليس ... ضعيفة ... لم يعمل
واما اذا انتقض النفي فلان ... النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا
تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفهما في العمل واذا عطف عليه ... بل ... نحو
... او عاطف يفيد الايجاب بعد النفي ... نحو ما ... ولكن ... الاسم ...
... المعطوف الرفع لانه لا يكون ... الا ... النفي
هو ما ... اي اسم ... المرفوع ... الذي ... في الاعراب فانه
لا عامل ... والمجرورات اصلها الاسم ... على المضاف
اليه

اليه اي على المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة
او الياء لفظا او تقديرا او محلا من حيث معنى الجر على ان ...
المضاف اليه ... لكونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا ... غير ...
المشتمل على المضاف ... منه وما هو شبيه به ... مجرور ...
وكذا ... المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه
وهو ... ما هو المصطلح المشهور بينهم ... مذهب سيبويه ... حيث
اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه ... كل اسم ... الفعل
... اليها ... مصدر ... حكم المضاف ... اليه
... لفظا او تقديرا
اي ... ذلك المقدر ...
... مثل ... غلام زيد ... وضرب اليوم ...
... جمعه ... ان ... اليه ...
لو ... التقدير ... الجر ... ان يكون المضاف اسما ... لو كان فعلا
لا بد ان ... بالحرف ... مررت بزيد ... اي ... متعلق عنه ... مما ...
من ... التثنية والجمع ... الاضافة لان التنوين والنون دليل تمام ...
... التعريف او التخصيص
او التعريف او التخفيف ... الاول ... ثانيهما ...
... الكلام ... حرف الجر ... الاضافة
اللفظية ... المضاف اليه ... الاضافة اللفظية لكن ... من كلام ...
والتوضيح ... الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة ...

بينهما

حرف الجر لكن تقدير حرف الجر فيها الا في المثنى لانه [illegible] ولم يتعرض له شيء فيه من صاحب
مصنفاته ولذلك تكلم بعضهم في اضافة الصفة الا معمولها اشارة الى [illegible]
نحو زيد [illegible] او ضارب زيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه [illegible]
في انه [illegible] الوجه فذكرنا ما [illegible] الحسن الوجه بمعنى الذي فان في اسناد الحسن الى زيد
ايهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه مكانه فالمراد حسن الوجه فالاول
هذا في الحقيقة [illegible] لا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
لانها كانت [illegible] التخصيص فما فائدة الاضافة [illegible] الاضافة [illegible]
الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي كون الاضافة [illegible] معنوية [illegible]
الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية [illegible] المنسوب الى
اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه والمعنوية [illegible] ان يكون المضاف
فيها غير صفة كاسم الفاعل او المفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها
او مفعولها [illegible] الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة
الى معمولها بل الى غيره كصانع مصر وكريم البلد احترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه
وحكم الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء انها بمعنى اللام [illegible] المضاف اليه هذا
جنس المضاف [illegible] اي لا يكون [illegible] المضاف [illegible] كغلام زيد
فان زيدا ليس جنسا للغلام [illegible] بمعنى اللام
او غلام لزيد [illegible] جنس المضاف [illegible] بشرط
ان يكون المضاف [illegible] المضاف اليه [illegible] بينهما عموم وخصوص من وجه
[illegible] المضاف [illegible] المضاف اليه [illegible]
[illegible] فالاضافة بمعنى [illegible] والا فهي بمعنى اللام [illegible]

او لم

او لم [illegible] كاليوم الاحد وعلم الفقه [illegible] فالاضافة [illegible] اللام [illegible]
اخص من مجرد [illegible] المضاف اليه اصلا [illegible] فالاضافة بمعنى من [illegible]
بمعنى اللام فاضافة [illegible] بمعنى اللام [illegible]
[illegible] من [illegible] واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها [illegible]
[illegible] الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه [illegible]
[illegible] بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة
[illegible] المعنوية [illegible] كل رجل وكل احد [illegible]
[illegible] واستعمالهم [illegible] اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام [illegible]
[illegible] اليوم [illegible] اليوم [illegible]
[illegible] الاضافة بمعنى اللام [illegible]
[illegible] الاضافة [illegible] الاضافة بمعنى اللام [illegible]
الاقسام واما الاضافة بمعنى من [illegible] كثيرة في كلامهم [illegible]
[illegible] مثال بمعنى اللام او غلام لزيد [illegible] مثال الاضافة بمعنى من [illegible]
[illegible] مثال الاضافة بمعنى في [illegible] اليوم [illegible]
اي الاضافة المعنوية تعريفا او تخصيصا المضاف مع المضاف اليه المعرفة [illegible]
[illegible] الاضافة المعنوية موضوعة [illegible] المضاف [illegible]
معين [illegible] معلومية [illegible]
[illegible] غلام زيد [illegible] الواحد معين [illegible] التركيب [illegible]
موضوعة [illegible] المضاف [illegible] المعرف باللام في اصل الوضع [illegible]
[illegible] الاشارة الى معين [illegible]

[illegible] هذا الحكم [illegible] فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه
المعرفة [illegible] الا ان يكون المضاف اليه [illegible] واحد [illegible]
[illegible] وكذلك اذا كان المضاف اليه [illegible] من الاشياء [illegible]
[illegible] كان معرفة [illegible]
الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف اليه مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل
فان التخصيص [illegible] لا شك ان غلام [illegible] اضافة الى رجل [illegible] غلام رجل
وغلام امرأة [illegible] الى رجل [illegible] غلام [illegible] غلام امرأة [illegible]
وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف [illegible] من التعريف [illegible]
[illegible] وان لم يكن معرفة [illegible]
[illegible] والمراد بالتجريد تجريده وخلوه من التعريف [illegible] الاضافة سواء كان نكرة
[illegible] وكان معرفة [illegible] التعريف [illegible] المعرفة [illegible]
[illegible] التخصيص [illegible] التعريف [illegible]
[illegible] الاضافة [illegible] تعريفا [illegible] تخصيصا [illegible]
[illegible] اضافة المعرفة [illegible]
تعريف المعرف [illegible]
[illegible] التعريف [illegible]
معلومتيها باللام والاضافة [illegible] تعريف [illegible]
الكوفيون من تركيب [illegible] المضاف [illegible]
[illegible]
[illegible] اللام [illegible]

لها

[illegible] من قوله صلعم [illegible] بعد الاضافة [illegible] الاضافة
اللفظية [illegible] يكون المضاف صفة [illegible] نحو غلام زيد [illegible]
معمولها نحو [illegible] البلد وكريم العصر [illegible] اضافة اسم الفاعل او المفعول
وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها [illegible] الاضافة اللفظية [illegible]
[illegible] لكونها في تقدير الانفصال [illegible]
[illegible] اللفظ [illegible]
والتخفيف [illegible] المضاف [illegible] التنوين [illegible]
[illegible] التثنية والجمع [illegible] زيد [illegible]
[illegible] المضاف اليه [illegible] الصفة [illegible]
[illegible] الضمير [illegible]
[illegible] المضاف [illegible]
[illegible] التنوين [illegible] المضاف اليه [illegible] الضمير [illegible]
[illegible] الصفة [illegible] الاضافة اللفظية [illegible]
[illegible] التعريف والتخصيص [illegible] الوجه [illegible]
[illegible] النكرة [illegible]
[illegible] والمراد [illegible]
[illegible] الاضافة اللفظية [illegible] التعريف والتخصيص [illegible]
التركيب [illegible]
[illegible]
[illegible] التخصيص [illegible]

[illegible] التركيب [illegible]
[illegible] الوجه [illegible]

لحصول التخفيف بحذف النون واستبع الضاربه بنقل لعدم تخفيف لان تحقيق تنوين الضارب
انما سقط الالف واللام لا الاضافة لانه لا يعرف هذه التعريف لا تنفذ التعريف لانه
تنافي التخصيص في الحكم ضرورة وجوب التخفيف فقط دعا هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع
لكنه اخر لكثرة الواسطة خلافا للفرا فانه يجوز تركيب الضاربه زيد اما لانه توهم ان
حذف لام التعريف انما هو بسبب الاضافة لحصول التخفيف بحذف التنوين لسبب الاضافة
عن اللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان اللام المتقدمة
حاصلة الاضافة مجرد ادعاء خلاف الظاهر واما لانه وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها فانه نقل عبدها بالجر معطوفا على المائة اضافة المعنى باسناد
العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فلما لا يمتنع ذلك حفظ به
بعض البلغاء لا يمتنع هذا الطراب المتهمة بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
بعوضه هذا القول ضعيف لا بمؤونة الفعل واعترض بعدها بالمعروف من امتناع مثل
الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة فلا يجوز ان [illegible] الا بعد الا ابدا لانه
[illegible] فانه يحتمل النصب على الحال او على انه مفعول معه لانه لا يحتاج المعطوف
ما لا يحتاج المعطوف عليه كان [illegible] بعد هذا التركيب فلم يجز
[illegible] العطف والبيت يحتمل الواهب المائة الهجان
وعبدها عودا [illegible] الواهب المائة الهجان او البيض
من النوق [illegible] والواحد [illegible] او بلعقها او من فضل الثلاثة
الانواب [illegible] وعبدها [illegible] بالعبد لامه
[illegible] عبدها [illegible] المائة الهجان [illegible]
او [illegible] المائة [illegible] المعلوم المذكر [illegible]

ونظير ضمير البيه لمذكر لفظا منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث والمؤنث
على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحذف الا لا يكشف الالتباس من حركة حرف الراء
التصغير واما لانه قاس على الضاربه الرجل والضاربك فاحاب المصنف بقوله واما
جاز الضاربه الرجل على ما كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام
لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان
لو انه في نفسه الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الاشتراك كون المشترك
صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام ووجه الاشتراك معقود بين الضاربه الرجل
والحسن الوجه فيما يستدل به باب والفارق والضاربك حمل على اما جاز الضاربك مع
ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهوا الضاربه والضاربهم وغيرها في ذلك
انه في الضمير سببه باب الحسن او الضاربه في الضاربك معنى [illegible]
مز هذا او الكان ضربت حملا على المعمولية والتنوين [illegible] الضمير الا
لا اللام الا لازم موصولا التعريف فانه لا يصلح في جوازه الحملا حملا الحمد لله
على الضاربك فادعا حملا المعمول والفعل المطلق اعتبارا بيانه انهم اذا وصلوا الى
الفاعلين والمفعولين مجردة من اللام عقبوا انه كانت مضمرات متصلات الزموا
الاضافة ولم ينظر الا لحق التخفيف مثل الضاربك وانه يحصل التخفيف بالاضافة
لانه ينفصل الاتصال الضمير ثم لما لم يجز التخفيف في ضاربك وجوده [illegible]
الضاربك عنه لانها من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى
مضمر متصل حذف منه التنوين فبالاضافة لا الاضافة لم يحملوا الضاربك عليه
لانها الضاربك باب لعدم الحاجة الى سقوط التنوين في مثل الضاربك لا
الاضافة انما سقط للاضافة لكان ينبغي ان يصدق ذلك الا على وجه يكون

الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف كما تقول الضاربك بنصب وضاربك زيد ثم يضاف
مثل الضاربه زيد ولم ينصب ضاربك انه سقط لا بناء الكاف لا للاضافة
ولهذا لا يجوز لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربا لك الفعل بالتنوين ثم لما
اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا الاضافة مثل ذلك وحصل
التخفيف جدا ثم على الضاربك عليه لانهما من باب واحد كان كل واحد منهما اسما
فاعلا مضافا الى ضمير متصل من غير اعتبار [illegible] الاضافة لا الاضافة
ولم يحمل الضاربك زيد عليه لان الباب ليس باب واحد واما الاحتمال الفراء وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها وقوله والضاربه الرجل والضاربك حملا على نظيرها في الاخيرة
من [illegible] الفراء جواز الضاربه زيد نظيره عن جانب المصنف على موافقته بعض الشارحين
ولانه يجعل كل واحد منهما اشارة الى [illegible] مناسبة الحكم بامتناع الضارب زيد
[illegible] وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف المجرور باللام على
الحالية المضاف الى صفة مقيدة باللام لانه بتوسط العطف [illegible] مثل الضارب زيد
كما عرفت وانما الحكم عليه بالامتناع الا بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف
عليه [illegible] مانعه من [illegible] المصادرة على المطلوب على التقدير الا والدعوى
كلها لمصونة الامرين [illegible] الظاهر وبعض الرد على الفراء في الاستدلال بها
ولا يضاف موصوف الى صفته مع بيان المعنى المناسب للتركيب الوصفي على ان الكل
من جنس التركيب الوصفي والاضافي [illegible] لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا الصحيحة
لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع على تقدير المسجد الجامع وجرد
قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير [illegible] على الفائدة الا ولى ونحوه ولا يضاف

موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان
كل واحد من هذه التراكيب اضافة موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة
الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفها فيما
واجيب بان هذه التراكيب متاول بتقدير الجامع مثلا مسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل
معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه
والجامع صفة الوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت مقدرا والجامع قائما مقامه مطويا فحينئذ يكون ههنا
الصفات الثلاثة بقيات المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع
ليس صفة المسجد بل صفة المضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان
صلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا
يجري في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان
هو جانب منه ما لم يكن هناك كما نحو وكلام المكان الذي يضاف الى الجانب هو
الاضافة بيانية والمكان الذي اعم من الجانب الذي هو الكل فيستفهم المفرق
على الناحية الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه
لجعلها بانه مثل ذلك فانه جعل قطيفة من نوع القطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة
ثم اضيف لا تخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثلا ثم ان كونه صالحا لان يكون
نصفه نصفها اضافة الى الجنس الذي يخصصه كما في اضافة العام الى الخاص فلما
البيان حيث انه صفة الجرد حيث انه جنس اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس

اختلاف شباب ولا ايضا فانه اسم مماثل او مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى الليث
سوا كان ما فيه اثنين كليث واسد في الاعيان والحتف والموت في المعاني ولا
اعم منه او ابين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر
المضاف اليه فانك اذا قلت ليث اسد لا يفيد الاضافة ولا يلتبس الليث بغير
الاسد ولفظ الليث اليه فيكون ذكر الاسد باضافة الليث اليه لغوا الا انه يجوز
اضافة العام الى الخاص في نحو كل الدراهم وبعض الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص
خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه لا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف
او التخصيص والتمييز العين من الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرا واما اذا كان للجنس
ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص نحو كل
سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان لشخص واحد كليث واسد مع انه اضيف
احدهما الى الآخر فاجيب بان مثال الحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك
اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يجوز الكوفي سعيد كان
تصديهم بالاضافة التوضيح والقلب ادخل في الاستعمال واذا اضيف الاسم الصحيح وهو
ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلها
ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة كالحرف
في السكون نقل الحركة لان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوضع
بعد استراحة اللسان لا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني في الابتداء تكون بعد
السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للمناسبة نحو غلامي ودلوي وظبيي
المختص بالياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح ان الفتح

اذا الاصل

اذا الاصل في الكلمة الواحدة على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان
آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف في اللغة الفصيحة
لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل من العرب تقلبها اي
الالف حال كونها لغير التثنية ياء لشبه الالف ياء المتكلم وتدغم في الياء نحو عصيّ ورحيّ
ولا تقلب الف التثنية لحفظ علامة الاعراب عن الالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره
اي الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
الواحدة مثل مسلميّ اذا اضيفت الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم
الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء
الاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم ثبتت واوه ياء وادغمت الياء
في الياء وكسرت ما قبلها لاجل مناسبة الياء ساكنة وجب ياء الضم قبلها
قبلها الحركة المناسبة لها مسلمي ان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقيت ما قبلها
مفتوحا كقوله مصطفى في مصطفون مصطفيّ لحذف المضاف وفتحت الياء لان
المتكلم وجوبه التقاء الساكنين او للزوم التقاء الساكنين ان لم يحرك ياء المتكلم
الموقوفة واما الاسماء الستة التي مر الحكم فيها اضافتها الى غير ياء المتكلم فاتى
واخي او نحو ابي واخي منها اذا اضيفتا الى ياء المتكلم ابي واخي في مثل ابي بلا
رد المحذوف ولا اثباتهما ولا اعادة اللام فيهما اي قولك برد اللام المحذوف فيهما
يعني الواو فيهما وادغام الياء في الياء فيقال ابيّ واخيّ الشاعر وان ذلك
ذو الجاز بزاد دعا الاخ على الابل فالشاعر فيها والمراد بعضه التجوز من
ان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون للقسم برأي

الجمع اي فاصل ابين بحذف النون في الاضافة فاخفت الياء ان يادغم الاولى
في الثانية فصار ابيّ ونقلها جمع هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين
وفدينا بالابين او انما تبين بعلل اصواتنا بكين وقلن لنا ابا بنا انا اكرم
وتقول اخي ابا ابي ولا امتناع اضافة الحم الى المذكر وهي بالادعم المحذوف
عند الاضافة الى ياء المتكلم واما اضافتهما اخي وابي لانه نقل عن المبرد
فيهما ان الشهور مخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك
في اسماء الاربعة من القيم حال الاضافة الى ياء المتكلم بالرد الغالب في الاضافة
في الاكثر موارد استعمالها ويقتصر بعضها ابقاء اللام المعوض عن الواو وعند
قطعهم عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب
وحم وهن وفم بالحركات الثلاث في فم ولكن فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر
وجاء حم مثل يد ومثل الهدا ام اوعك دو شيعا المعطل دو رمز شجم وجاءنيه حا
مثل خبا بالجزء مثل الهدا حماة وجاءك ودو شيحاة وجاءنك وردت يحاوحك
وحم مثل دلو بالواو مثل الهدا حموه وجاءه دو شجوا حموك وردت بحموحو
ومثل عصا بالالف مثل الهدا حما وحالك وراية حالة دو ردت بحاد حا
حكم او بعوا انهم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا من حيث حال الافراد والاضافة
وما بعض مثل يد مطلقا اي في حال الافراد والاضافة مثل الهدا هن ورايت هنا
ومررت بهن وهذا ما هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر
لانه وضع وصلة الى الوصف باجناس سماء الاجناس ابن باسم جنس وقد
اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انا يرضى الفضل من الناس نفسه
ذا وذلك الاضافة الى غير اسم الجنس لكان الشاعر لكانحض المقصر الذي لانه لما كان

لبعض

التوابع

لبعض تلك الاسماء حكم الكلام عند الاضافة الى ياء المتكلم فيمنع اضافته الى المضمر مطلقا
لئلا يلزم اختصاص وعكسه باعتبار الاضافة اليه ولا يقطع عن الاضافة
لانه جعل وصلة الى الاسماء الاجناس لعدم الاضافة اليها التوابع وهو جمع تابع
منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل والكواهل
والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا
ينتقض حدها بخروج غوان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد الحدود كل ثان
اي ما هو متأخر في اللفظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية فدخل فيه تابع الثالث
والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه
من جنس اعراب سابقه فانه كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم
فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو
الرفع والرفع وكلاهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم فان
المجي المنسوب الى زيد فيقصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه اليه مطلقا
فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان وان واخواتها وثاني مفعولي
باب ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني
مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل
في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد
لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن
حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس اعرابهما من جهة واحدة وكذا
ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا وماخوذا عمل في مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذه التعريف النسبة

الى الاخير والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا [illegible]

[illegible] ثم ان اللفظ [illegible]

[illegible] لان التعريف انما يكون بالجنس [illegible] الافراد [illegible]

[illegible] التابع [illegible]

[illegible] الافراد [illegible]

[illegible]

[illegible] النعت تابع [illegible] التوابع [illegible]

[illegible]

[illegible] مادة من المواد [illegible]

[illegible] التوابع [illegible] والعطف

[illegible]

[illegible] التوابع [illegible]

[illegible]

[illegible] بين الصفة والموصوف

[illegible]

[illegible] النكرة [illegible]

[illegible] بسم الله الرحمن الرحيم [illegible] اعوذ بالله

من الشيطان الرجيم [illegible] التاكيد [illegible]

[illegible] الصفة المشتقات [illegible]

[illegible] الاشتقاق [illegible]

[illegible] النعت مشتقا [illegible]

[illegible]

فالنعت تابع [illegible] ما سبق [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] المعنى [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الذات [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] النكرة [illegible]

[illegible]

[illegible] الموصوف [illegible]

[illegible] الموصوف [illegible]

[illegible] الغلام [illegible]

[illegible] الموصوف [illegible]

[illegible] الاعراب [illegible]

والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث [illegible]

[illegible] المذكر والمؤنث [illegible]

[illegible]

[illegible] الموصوف [illegible]

[illegible] الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير [illegible]

[illegible] الامور العشرة [illegible] الافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث [illegible]

[illegible] التذكير والتانيث [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الوصف [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة في التعريف ... الاسم لم يكن
الكلام منها ... ادون منها المنقول عن سيبويه ... جمهور النحاة ان
اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات ...
... ان الموصوف اخص ... او لم يوصف ... اللام ...
الاسم والموصول ... المعرف ... التعريف
نحو ... الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندنا امس ...
المعرف باللام ... التعريف ...
... الواقع بين سيبويه وغيره
... المعارف ... اخص ...
على ... المذهب ... الاشارة
... اللام ... والموصول
والمضاف ... الوضع ...
... بالمضاف ...

[illegible]

[illegible]

بينهما ومن عطفها على العامل في معطوفهما ... مناسبة ذلك بينهما
خلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف بينهما
الفاصل فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وليتبين الحال لانه يخرج المتصل المرفوع عن الاستقلال وينافي المعطوف عليه
بالكلية بالمنفصل ويقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبلها شرطها ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف فانا قلنا في الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبلها احترازا عن الاحوال التي يعارضه له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في
حكم المعطوف عليه وانما قلنا شرطها ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف
احترازا عن مثل قولنا يا زيد والحارث فان الحارث معطوف على زيد وليس في
حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو لعدم اللام وحرف
النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فيمتنع في التنكير
لعدم التعين او رب شاة وسخلتها او نحو الواهب المائة الهجان وعبدها
على الشذوذ او رب شاة وسخلتها وكل المعطوف في حكم المعطوف عليه
في الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله معا اذا كان المعطوف عليه مثل المعطوف عليه
ولهذا وجب في المعطوف في ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو ... الرفع
والى كونه معمولا لعامل واحد مثل ... معرفة او معرفة وامتنع
... ما زيد بقائم ولا ذاهب ... زيد ...
وعبد الله ... ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع

في المجرور

وفي خفض

في ذاهب الا النصب او الخفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع
لخلوه من الضمير الراجع الى المعطوف عليه العائد الى الاسم ما ينفي الرفع على انه خبر
مقدم عمرو مبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه
فلما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منقوضة بقوله الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول فيقتضي المعطوف عليه في ضميره ذلك الضمير
فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء
في هذا التركيب فاء السببية او فاء الجزاء فالمسببية يكون معناها
العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب
بسبب الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف على عاملين ... ان عطف
... معمولين لعاملين مختلفين ... عند
ان العطف على معمولي عاملين ... الا على عاملين ان
جعلا معمولين او اكثر الشارحين على ان العطف على معمولي عاملين وانما قال على معمولي
عاملين لا على معمول عامل ... نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
... فانه لا خلاف في امتناعه ... بان يكون
الثاني غير الاول ... نحو ضرب زيد عمرا وبكر
خالد ... العامل هو الاول
والثاني ... لان العطف كالوضع في ... ومن دهنا
وهو قول الشاعر ... فهذا ... كالخب
الظاهر ... الجمهور ... الواحد ...
يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف حسب الحقيقة

جائز حسب الصورة لان قوله الاشكال الوارد عليها لا تتبين على صورة الشبهة ... بينهما
... وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف القراء جاز في جميع المواد عند الجمهور
الا ... الا ... لا في صورة تقدم المجرور وتاخير المرفوع
والمنصوب ... الا في صورة التقديم ... فانه
لا يجوز هذا العطف حسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا ... معناه
في ... المضاف اليه على ... المحذوف ... الاخرى
... بعض القراءة ... التاكيد تابع يقرر امر المتبوع ... عند
السامع ... عنه في النسبة ... منسوبا او منسوبا اليه
... عنه ... المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع الاخير
... الغفلة عن السامع او ... الغلط ... الذي
يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد زيد او ... السامع ...
... المنسوب ... السامع ... المنسوب اليه ...
فيجيء بتكرير اللفظ ... المنسوب اليه
... في ... الامر
او ... فيجيء تكرير المنسوب اليه ... او ضرب هو
... او ... او في الشمول او التاكيد
... بالتفصيل ... كلاه او في الشمول المتبوع ... دفعاته
كثيرا ما ... المنسوب اليه مع ... المنسوب اليه بعضها
... كلهم اجمعون ... هذا
هو ... من جميع الفاظ التاكيد ... الصغير ...
والنسبة ... التاكيد ... المتبوع ... فظاهر ...

و في التنبيه ان الجوار متوحد

ومن اما المصنف لان ... الدلالة على معنى في متبوعها ... متبوعها
في بعض المواضع ليس بالوضع ... البيان فهو ... متبوعه فهو ...
متبوعه ... التفسير ... وهو ...
التاكيد اللفظي ... المنسوب الى اللفظ ... بتكرير اللفظ ... المنسوب الى
المعنى ... من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول او تكرير لفظ
الاول ... نحو ... وحكى ... ضربت ... فان
ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا لا المفرد وحده ... الجملة
لا ... تكرير ... الا التكرير الذي هو التاكيد الا
... اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات ...
ذلك ... التاكيد اللفظي الاصطلاحي و... الالفاظ لا
... يكون ... الغرض ... عدم ... بالفاظ محصورة كما
التاكيد المعنوي ... التاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة ... و...
... نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة
... بالصاد المعجمة ... الثلث في حال الافراد ...
... اكتع ... تام وابصع بالصاد المهملة ...
... من ... العنق ...
... المعاني ... وهو التاكيد ...
... الواحد المثنى المجموع
والمذكر والمؤنث ... افرادا وتثنية وجمعا ...
... المتبوع ... المذكر الواحد ... المؤنث الواحد

[illegible library stamp]

انقسمها باعتبار الجمع في تثنية المذكر والمؤنث عن بعض العرب بعضها وبعضها
وانفسهم في جمع المذكر العاقل انفس في جمع المؤنث بغير العاقل من المذكر وانث
بالمعنى النفس والعين الا انه يغلب كالقرن في الثالث غلبا اكثر كلاهما المذكر
وكلتاهما المؤنث والباقي بعد التثنية المذكورة [illegible] كان ادعما
باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد تذكيرا [illegible] كلا وكلتا
[illegible] كلها وكلهم [illegible] كلهن [illegible]
[illegible] في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمطرد
والجمع [illegible] في مذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة [illegible]
واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع [illegible]
[illegible] ولا يؤكد بكل وبجميع [illegible]
كان [illegible] الكلية والاجماع [illegible] الا ذكر الافراد
لان الكلام [illegible] ولو [illegible]
ان يكون تلك الاجزاء بحيث [illegible] كاجزاء القوم او حكما كاجزاء
العبد ليكون [illegible] التاكيد بكل واجمع فانه مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله [illegible] ولا يقال [illegible]
[illegible] الضمير المرفوع
المتصل [illegible] النفس والعين [illegible]
ذلك الضمير [illegible] النفس والعين [illegible] التاكيد
[illegible] الضمير [illegible] التاكيد اللفظي
[illegible] هو [illegible] فلم يؤكد الضمير المستكن في

اكرمني

اكرمني [illegible] لا [illegible] التاكيد اللفظي
[illegible] الا الالتباس في صفة [illegible] طلبها [illegible]
الضمير المرفوع [illegible] التاكيد المجرور والمنصوب بالنفس والعين بلا
تاكيد [illegible] المنفصل [illegible] لعدم اللبس
والمتصل [illegible] تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد منفصل
[illegible] لعدم اللبس [illegible] بالنفس والعين [illegible] تاكيد المرفوع
المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم [illegible] كلهم اجمعون لعدم
الالتباس التاكيد [illegible] بخلاف
[illegible] النفس والعين [illegible] واكتع واخواته [illegible] اجمع واجمع
اتباع [illegible] على ما هو المشهور [illegible]
[illegible] لكونها [illegible] على المقصود [illegible]
[illegible] واخواته [illegible] ذكر اجمع
[illegible] او [illegible] لعدم ظهور دلالتها على [illegible]
[illegible] ذكر [illegible] البدل
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع [illegible] النسبة الى المتبوع
ما نسب الى المتبوع [illegible] المتبوع اي لا يكون النسبة الى
المتبوع مقصودة [illegible] بما نسب اليه [illegible] النسبة
[illegible] النسبة الى التابع سواء كان بما نسب اليه
[illegible]

قال [illegible] الا لفية
التابع المقصود بالحكم بلا
واسطة هو المسمى بدلا
[illegible] المقصود [illegible]
وهو النعت والتوكيد والبيان
والعطف بحرف غير بل ولكن
في الاثبات ونفي الواسطة
المقصود بواسطة وهو العطف
ببل ولكن في الاثبات انتهى

باعتبار [illegible] مقصود بما نسب الى المتبوع من النعت والتاكيد وعطف
البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود [illegible] وبقوله
دونه [illegible] عن العطف بالحرف فان المعطوف فيه مقصود بما نسب اليه مع
التابع ولا [illegible] المعطوف [illegible] مقصود [illegible]
[illegible] المعطوف [illegible] مقصود [illegible]
[illegible] البدل [illegible] الا [illegible]
[illegible] من عدم [illegible] مقصودة [illegible]
[illegible] النسبة المقصودة [illegible]
قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه [illegible]
الى التابع مقصودة [illegible] تابع مقصود [illegible]
بنسبة ما نسب الى المتبوع [illegible] يكون [illegible]
الاثبات والنفي [illegible]
[illegible] وهو اي البدل اربعة انواع [illegible]
اي بدل الكل [illegible] وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه [illegible]
[illegible] وبدل الاشتمال اي بدل [illegible] اشتمال [illegible]
[illegible] بالمبدل منه [illegible]
[illegible] الشهر الحرام [illegible] وبدل الغلط اي بدل [illegible] الغلط [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

دبعن

فان بدل البداء وبدل
الغلط [illegible] المعطوف
ببل في كون المتبوع مقصودا
اصالة لكن [illegible] البدل [illegible]
عن تلك الحالة وصار المقصود
هو التابع فافهم انتهى كلام
السيد [illegible] تطبيق
كلام الشارح مع كلام السيد
فتامل [illegible]
مطابقا او بعضا او ما يشتمل
عليه [illegible] او [illegible] المعطوف ببل
وذا الاضراب اعز ان قصد
صحب ودون قصد
غلط [illegible] بسلب الحكم عن
الاول وايقع [illegible] للثاني

[illegible] عطف البيان لا بدل الكل [illegible]
[illegible] البدل هو [illegible] النسبة دون متبوعه بخلاف عطف
البيان [illegible] المقصود هو الاول [illegible]
[illegible] هو الثاني فقط [illegible] الابدال [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاسناد [illegible]
[illegible] عطف بيان وان [illegible]
[illegible] الثاني [illegible]
[illegible] مقصود [illegible] هو الاسناد اليه بعد
[illegible] الثاني اي بدل البعض [illegible]
[illegible] الثالث اي بدل الاشتمال
[illegible] الاول [illegible] المبدل منه [illegible]
المتبوع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

والبيان [illegible]

ان زيدا لما كان بدلا من اخيه انما اعتبار زيد ... فيكون من باب بدل ... او يكون
ذلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه ولا جزءه ... [illegible]
من البدل ويكون ... [illegible]
[illegible]
ووجه الاسد ... [illegible]
... [illegible]
ووقوعه في كلام العرب ... والرابع اي بدل الغلط ان تقصد ...
بان تقصد ... [illegible]
وهو البدل ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ... [illegible]
غلام لك ومختلفين نحو الناصية ناصية كاذبة ... [illegible]
معرفة فالنعت ... [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

101

عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه ... [illegible]
[illegible]
ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل
من احدهما على الانفراد ... مثل اقسم بالله ابو حفص
عمر ... [illegible]
له ... [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

والاسم منه معرب ومبني ... وكنيابة عن الفعل بلا ... وكافتقار اصلا ...
[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
كان بدلا ... تقول يا غلام زيد ... [illegible]
... عطف بيان وبا غلام زيدا ...
اذا جعلته بدلا ... فهذا المبني ما ناسب ...
مبني الاصل ... والفعل الماضي ... [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

102

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
... المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والكنايات واسماء الافعال والاصوات ... [illegible]
[illegible]
[illegible]

الضمير ما وضع لمتكلم

في بيان أن أسماء الكناية لا بد لكل واحد منها من علة البناء لأن الأصل في الأسماء الإعراب وإن كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك البناء من علتين أخريين إحداهما علة البناء على الحركة فإن أصل البناء السكون والأخرى للحركة المعينة أنها لما اختيرت دون الباقيين. المضمر ما وضع لمتكلم من حيث إنه متكلم يحكي عن نفسه أو مخاطب من حيث أنه مخاطب بتوجيه الخطاب إليه وقبل القراءة فمتكلم يتكلم به أو مخاطب به فإن أنا موضوع لمن يتكلم به وأنت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فإن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا أو غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الأسماء الظاهرة وإن كانت موضوعة للغائب فليس تقدم ذكر الغائب إذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا أو معنى أو حكما أراد بالتقدم اللفظي أن يكون المتقدم ملفوظا إما محققا مثل ضرب زيد غلامه أو تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي أن يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى إما مفهوم من قوله تعالى اعدلوا هو أقرب أو كما أنه متقدم ذكر الميراث دل على أنه ثمة موروثا تقدم ذكره معنى وأما التقدم الحكمي فيما جاء في ضمير الشأن والقصة لأنه إنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولا مفسرا وهذا كأنه في حكم الغائب إلى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا

وهو متصل ومنفصل فالمتصل ما لا يبتدأ به كالياء والكاف من أبي وأبوك والياء والهاء من غلامي وغلامه. وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالأولان متصل ومنفصل والثالث متصل. فالمرفوع المتصل ضربت وضربنا إلى ضربن وضربتا والواو والنون

الحال في غيره نحو جاءني زيد وربه رجلا وهو أي الضمير إما متصل بما قبله متصل أو منفصل والمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مرفوعا أو منصوبا نحو أنت منطلقا عند الحجازية أو غير حجازية نحو ما ضرب إلا إياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج إلى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو أي المضمر إعرابا ما بالإعراب فإن المرفوع ومنصوب ومجرور فإنه يقوم مقام الظاهر بأقسام الظاهر فالأولان أي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل ومنفصل لمانع من الاتصال هو الأصل والثالث أي الضمير المجرور متصل فقط لعدم مانع فيه من الاتصال الذي هو الأصل وسيعرف المانع من الاتصال إن شاء الله. ثم فصل أقسام المضمر خمسة أنواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل. النوع الأول يعني المرفوع المتصل نحو ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربنا على صيغة المتكلم مع الغير المعلوم الماضي إلى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي ونحو ضرب الماضي الغائب المذكر لأن ضميره مستتر والمخاطب والمخاطبة لأنه مستتر في الصورة هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول. والنوع الثاني يعني المرفوع المنفصل أنا إلى هن أنا نحن أنت أنتما أنتم أنت أنتما أنتن هو هما هم هي هما هن والضمير في أنت إلى أنتن هو أن اتفاقا والحرف في الأواخر لواحق دالة على أحواله من الإفراد والتثنية وذكر بعضهم أن الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها

ومن ضمير الرفع ما يستتر. وذو اتصال الاتصال أنا هو. وذو انتصاب في انفصال جعلا إياي والتفريع ليس مشكلا. كالفعل أوافق نغتبط إذ تشكر. وأنت والفرع لا تشتبه

الكلام بذكرها الجمع والتذكير والتأنيث والنوع الثالث أي المنصوب المتصل وهو قسمان قسم متصل بالفعل نحو ضربني إلى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المنفصل نحو إنني إلى إنهن. والنوع الرابع أي المنصوب المنفصل إياي إلى إياهن إياي إيانا إياك إياكما إياكم إياك إياكما إياكن إياه إياهما إياهم إياها إياهما إياهن وفي إياي خلاف فقيل إياي والحق أن الضمير إيا واللواحق دالة على المتكلم والخطاب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الخامس المجرور مثال المتصل بالاسم مثل غلامي غلامنا غلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن غلامه إلى غلامهن وبعد المثال من هذا القبيل إن يكون ضمير كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة ضمير المتكلم لفظين دالين على ستة معان ... ضمير المتكلم مشترك بين الواحد والمؤنث وضمير مشترك بين الأربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجمع المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة ألفاظ أربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وأعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك لأن ضميره مخاطبا وغائبا متفرقة بينهما والتاء حرف التأنيث وبقية الأنواع الخمسة جارية هذا المجرى أعني للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار مجموع اثنتي عشرة كلمة ثمانية عشر معنى وإن كان لكل من الأنواع الخمسة اثنتا عشرة كلمة ثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الأمور عللا ومناسبات لا تليق

الكلام بذكرها المرفوع المتصل خاصة يعني المرفوع المتصل من الضمائر المتصلة المذكورة أو الواحد المرفوع المتصل الفاعل وهو كجزء الفعل لجواز أن يستتر في الفعل بالتقدير كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة ويكون فيها أبقى دليل على أنه في ما مضى في التوضيح ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي الغائب الواحد المذكر إذا لم يكن مسندا إلى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة إذا لم يكن الفاعل هند ضربت فإن التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع وإلا لم يجتمع مع الفاعل في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع المتكلم مطلقا سواء كان مثنى أو مجموعا أو واحدا أو في الواحد المخاطب والغائب والغائبة إذا لم يكونا مذكرا أو مؤنثا نحو أضرب ونضرب والواحد المخاطب المذكر نحو تضرب وأضرب والواحد الغائب والغائبة إذا لم يكن مسندين إلى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب أي في الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل أو مفعولا أو صفة مشبهة أو أفعل التفضيل وسواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا إذا لم يكن مسندا إلى الظاهر نحو ما مر في ما تقول زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الألف في ضاربان والواو في ضاربون ضميرين لأنهما ينقلبان بالواو في النصب والجر والضمير لا يتغير عن حالها إلا أن يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وإنما هو عامل في اسم الفاعل والضمير على حاله والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضميرين لا يتغير الأمر إلى الياء في ضربين والنون في تضربين والواو في تضربون

ولا نحو في ضربان نحو انما ... والالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع ...
ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل ... الا ان تعذر المتصل ...
... الا ان وضع الضمير للاختصار والمتصل اختصر فمتى امكن لا يعدل الى المنفصل ...
... بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله ... تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به ...
... فانما يكون بالعامل او بالفصل الواقع ... المتصل ...
... الاتصال ... بالفصل ... الغرض ...
... لا يتصل ما يتصل به او يكون العامل معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى ...
والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف ... بخلاف ...
نحو ... او لكونه اي كون الضمير مسندا اليه ... صفة جرت على ...
من هي له ... تلك الصفة ... لم يفصل الضمير ...
لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو ...
عمرو ضاربه ... على السامع ان الضارب زيد ...
... بخلاف ما اذا قيل ... هو ... المنفصل ...
هو ... ولا ... الالتباس في بعض الصور ...
... الالتباس ... الالف ... كما هو الظاهر ...
... اتصالا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت ... التقديم الضمير على العامل و ...
... الا اياك ... المنفصل ... اياك ... الحرف ... انما ...

اي الا في فصل ... الغرض ... لكون العامل معنويا ... وما انت قائما ...
... او ... زيد ضاربه هو ... اسند اليه صفة جرت على غير من هي له
... الحالية ... زيد ... خبر ... وصفه ...
... اذا كان هو ... تاكيدا ... داخلا في صورة الفصل ...
... ولكنه تاكيد لازم ... نحن ... ضاربون ...
... وعلى هذا يكون ... واختار ... صورة ...
مرفوعا ... المرفوع ... الفعل ... بين الفعل
... وعدم كون احدهما مرفوعا
... اعرف من الاخر ... الا ...
... الاتصال في ثاني ... تقديم احد ... مرجح ...
الضميرين الذي هو اعرف على الاخر ... اعطيته اياه
... الاعرف ... في اول ...
على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ...
... متصلا ... باعتبار عدم الاعتداد بالفصل ...
متصل ... منفصلا ... اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بها
... احدهما مرفوعا
... بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم

الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل ... الفصل ... الا ان الاعتداد بالفصل
... ان يكون احدهما اعرف او يكونا ... فهو ... على ...
منفصلا ... في تقديم احد المثلين على الاخر ...
... الواحدة ... تقديم الانقص على الاقوى ...
هو ... الواحدة ... اعطيته اياه ... لم يكن احدهما اعرف ...
واعطيته اياك ... احدهما اعرف ... ضمير المخاطب ...
... كان ... الاتصال ... كنت ...
... في الاسم ... متصلا ... معنوي ...
يكون ضمير ... الفعل ... بالمفعول وضمير المفعول ...
... لا الاتصال ... رعاية الاصل ...
بالمفعول ... الاستعمال اتصال الضمير بعد لولا ...
... لولا انت ... لولا انت لولا انا ...
... لولاه ... لولاي ...
... يقول لولاي ... الاسلوب ...
... الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى ... لكون ما ...
... عساي ...
الاخفش الى ان ... بعد لولا ضمير مجرور ... موضع المرفوع ...

الفرع وقيل ... والتقى ... في الباقيات واضطرا ... واخففا
... ونحو ... بعض ... سالفا

موقع ... في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع ... موضع المجرور ...
سيبويه الى ان ... في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه ...
... وسيبويه ... الاخفش الى ان الكاف
... موقع المرفوع وسيبويه الى ان ... محمول على لعل ...
... الاخفش ... وسيبويه في العامل ونون الوقاية ... ياء ...
... تلك الياء ... الكسرة ...
... نون الوقاية ... نون الوقاية ...
في المضارع ... الاعراب ... نون ...
... الكسرة ...
... ولكن ... وقيل الحق ...
... في المضارع مع ...
... بين ... نون الوقاية ... على الحركات
... السكون ...
... اللام ... النون ...
... نون الوقاية ... لعدم ...
... الاصل ...
... على السكون ... الاصل ...

قلة الحروف وتكثيرها اي عكس لبث لها في الاختيار لحقار [illegible] الثقل ا
الضعيف وكثرة الحروف وبتوسط بين المبتدا او الخبر قبل العوامل نحو كنت انت الرقيب
بعدها مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع ليحترز الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابق للمبتدا في
تثنيه وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع وذلك النوع
فصلا لانه فصل بين كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم الشروع [illegible]
فيهما الا لبس فيه وذلك عند خفاء الاعراب وكون المبتدا ضميرا وخبره الذي فيما
يحل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة او فعل
انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لانه كالمعرفة لامتناع اللام نحو كان زيد هو
افضل من عمرو والمضمر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر
قبل العوامل لا مستغنيا فيما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي الفصل من الاعراب
عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعض اسم مبني لا يقتضي فيه
الاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الفاء الاسم عن عمل الاعراب وبعض العرب
يجعله مبتدأ ان يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ فان العرب لا يعرف المبتدا
والخبر بعده خبره فيقول خبره الثاني مرفوع على انه خبر والجملة خبر او منصوب عطفا
على انه مفعول يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت
الرقيب علمت زيدا هو المنطلق في بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون
الواو وقع الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم [illegible]

تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع مقدما من غير
سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم من ان يكون قبل الجملة والا فذلك قبله يفسره
الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا وبه العائد
على الضمير راجع اليه ضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنث
يحصل التناسب يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي هذا
المقصود من جنس المذكورة في الشان قوله يسمى ضمير الشان والقصة مخصوصة بالامر الواقع بعد
[illegible] القاعدة فانه لا يدخل التثنية في هذا الحكم تانيث سواء وقع هذه التثنية
[illegible] قوله يفسر بالجملة بعده نحو هذا الذي يحصل التقديم والتاخير
المتصل لقاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان
[illegible] فهو يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده
[illegible] لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم [illegible]
[illegible] والقصة منه الا ومنفصلا ولا كان متصلا يكون مستترا [illegible]
عامل معنوي بارزا [illegible] منفصلا [illegible] بحسب استتاره الضمير [illegible]
بارزا نحو هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل البارز ومتصفة
اللفظ بالضمائر ثبتا مستترا لكونه منصوبا ضعيفا اي جائز مع ضعف بخلاف
ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة لا جوازه فلكونه على صورة الفضلات
[illegible] فلانه حذف خبر [illegible] بلا دليل عليه لان الكلام [illegible]

من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الاعين المفتوحة اذا خففت وتقدم
بنية الاخبار [illegible] كقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
[illegible] لانها [illegible] بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما [illegible]
المكسورة [illegible] المخففة [illegible] مع ان المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة [illegible] وهاملة في الملفوظ [illegible]
في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه احد به [illegible]
[illegible] المخففة [illegible] حذف النون [illegible]
[illegible] المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة [illegible]
بحسب الاصطلاح ما وضع [illegible] وضع كل واحد منهما لمشار اليه [illegible]
[illegible] بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الاشارة
الحسية [illegible] الاشارة [illegible]
[illegible] لكونهما للمذكر الواحد والعاقل [illegible]
[illegible] ذا للواحد [illegible]
[illegible] الواحد والعامل [illegible] المفهوم من شبه [illegible]
[illegible] لكونهما للمثنى المذكر وانما [illegible]
[illegible] وعلى هذا القياس التراكيب الثلاثة الباقية [illegible]
[illegible] وجعل [illegible]

[illegible] حال الرفع والنصب [illegible] فيه هذان لساحران [illegible] المؤنث
الواحدة [illegible] في الاصل [illegible] المؤنث الواحدة [illegible]
[illegible] الواحدة [illegible] المذكر [illegible] هنا
[illegible] وفي بعض [illegible]
[illegible] بالياء [illegible]
[illegible] المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر [illegible]
[illegible] ودين وتان وتين [illegible]
[illegible] هذا الاختلاف [illegible]
التثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب والمجرور [illegible] على صورة [illegible]
[illegible] الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث
اولاء [illegible] اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء [illegible]
[illegible] اسماء الاشارة [illegible]
[illegible] حرف التنبيه [illegible] في الحقيقة منها [illegible]
[illegible] التنبيه على المشار اليه [illegible]
[illegible] كقولك هذا زيد قائم وها انت زيد قائم [illegible]
حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب [illegible] التثنية
والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا [illegible]

الذى موضعها ولو كانت اسماء لم يمتنع ذلك مثل ذيك وديك وفى اى حرف الخطاب خمسة من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ينتهى الى ستة فيكون ما يحصل من الضرب خمسة وعشرين وهى اى تلك الخمسة والعشرون يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وخاطبت وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس فانك وتينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وتينكن اذا اشرت الى مذكرين و مخاطبت مؤنثات وكذلك البواقى يعنى تاك الى تاكن وتينك الى تينكن وذانك و تينك الى ذانكن وتينكن واولئك بالمد مذكرا واولاك بالقصر المؤنث الى اولئكن واولئكن واما ذيك فقد اورده ابن مختشى والمالكى وفى الصحاح لا يقال ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ومنار اى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منهما لم يتخذ هذا الفرق مذهبا والحاله الى غيره فقال بها وتلك وتانك وذانك مشددتين ونونها ذالكون ها لابن الاخريين مشددتين وذالك باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذالك فى فروقة البعيد لا يبعد فى جعل ذلك من رجع الى كلمة ذلك المذكور سابقا فى انما تانك وذانك وتانك مخففتين وان ذلك يعنى اللام للمتوسط وما هو المتوسط بعد حذف حرف الخطا منه للقريب

ثم اولاء واولى ذهبوا فى المذكر واولاه واولى وللمؤنث ونحوه غير اولاء اولاد الايام المؤنث قالـ... ثم اللائى بعد منزلة الاولى والعيش بعد اولاك الايام

الغيم وبهنا اوهينا الشرقى دان الكعن ويه الخطف ... ثم البعد اوثم فراوهنا اوبهنا للانطلق اوهنا

بالثمه وهنا بضم الها وتخفيف النون وهنا بفتح الها والتشديد النون وهى الاقرب ومعناه كسر الها ... الا انما كان الحقيقى لحسى خاصة لا يستعمل فى غيره الا على سبيل التشبيه واذا ما عدا هنا من اسماء الاشارة فقد يستعمل حقيقة فى المكان وغيره اى الموصول المعد وهو من المبنيات فى اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزءا تاما من الكلام حزءا ابتدائيا او خبريا بمعنى الفاعل او مفعولا وبعدم تمام الجزئية من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزءا الى ضم شيء اليه لانه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما تقيد كونه جزءا لانها لا تكون خبرا وسطا لا مبتدا اذ كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون من الموصول وحده ابتدائيا ولا كلاما جزءا تاما اولا الا بصلة وعائد والمراد بصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحى لان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فصرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوى لا الاصطلاحى قوله وعائد اذ لو اريد بها معناها الاصطلاحى لكان هذا القيد مستدركا لا يرى الاجراع مثل انا ويحيث والبوك صلة اصطلاحية فيمنع بها عن صحتها لغة والقابل من يقول يمكن ان يعرف الاول بلا بتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يكون يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع صلة الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون

قال بمعنى فى الصفة فصل موصول الحرفى ما وان وذاك ان والوصل فعل عرفا صلته بعده كيف يقع وفى باطاع واللاه فى ... واى والوصل اسفا ... وما يفى صرف الا ما امر ولوكا ... دون يزيد فيه الذى قال ...

اى بالصلة معناها الاصطلاحى لا يلزم الدور وذكر الضمير مع انه ماخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحيه تصريح بما علم ضمنا لغة فى الاحتراز عن مثل انا وحيث والا كان اتحاد الحقيقة لزم من ان يكون ضميرا ونحوه واذا كان معه لزم من ان يكون للموصول اولغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول صحتها بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الابصلة جملة خبرية او ما فى معناها كاسم الفاعل والمفعول والعائد ضمير عائد اى الموصول لا الغير وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فيطلب صلتها ما كان من جملة معنى مفردة صورة عملا بالحقيقة والشبه معا وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف فى حال الرفع والياء حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا ان فى جمع المذكر الذين والذين كاللائين جمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوات بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار وايه بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى

ارهما ما فى لغة ... وشرط الاسم عبر اعتبره هنا جواز تاخير ورفع ونصب عنه باجنبى اوبمضمر اوبمقيتا اوعلم التنكير

بمعنى الذى ونحو موصوله بلفظها بمعنى الذى والتى قال الشاعر بعدى ذو حفرت وذو طويت اى البئر التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى والتى والمثنى والمجموع فى العائد الى الذى الى الموصول الا انه اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لان فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاءه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى وما يقوم مقامه وغرضهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى يعنى بيانه بطريقة الاخبار به لا بد من تذكر كثير من مسائل النحو وتطبيق القاعدة حتى يعلم من ذلك الاخبار ان اى اسم يصح وقوعه واى اسم يمتنع واذا امتنع الاخبار عنه بيان العلة فقال فى اذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء من جملة بالذى اى باستعماله الذى او الالف واللام فاثر البيان بالبيت صلة للالف واللام مع الذى يحمى عنها لاخبر باسم ما او نحوه اى فعجت كلمة الذى او ما يقوم مقامه فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى موضعه ما هو عوضه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضع الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا عائدا اى للطريقة الذى واخرته اى الجزء عنه عن الذى خبرا ونصب على الحال وضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بطريق الذى او نحوها فى صدر الجملة الثانية وجعلت

معنوا في صدر الجملة الثاني موضع ما اخبر عنه

هذا في الجملة اعني بما المراد بوضعه مكانها الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت الخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي
وقلت الذي ضربته زيد وكذا الف اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة اي خبر الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اي تضعهما ليصح
اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل والمفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني واسم المفعول من المبني للمفعول
بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف في نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام
عن زيد في ليس زيد منطلقا وشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا ينفك من اسم الفاعل والمفعول معنا بها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام
فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلاثة وهي
تصدير الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم تعذر الاخبار ومن ثمة

من الغرض ... وان كان الخبر عنه متصلا بصلة او صفة ... فاذا اخبر عن الموصوف قلت الذي ... غلام زيد حسن ... [illegible]

من جعل اسه انه انما تعذر ... لتعذر الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير الخبر عنه نحو
لوجوب تقدمه على الجملة وكذا الف امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة
بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل
ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزام وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا
اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل
بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن
دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يجعل ان يكون الضمير الذي
جعل في موضع دق القصار يعمل عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه
دق القصار الثوب وكذا امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا
يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالنيابة وكذلك امتنع في
الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك
عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل
اي على الضمير المستحق لغيرها اي لغير نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار
عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لان اذا جعلت الضمير عائدا على كل
منهما امتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها الكافة نحو انما زيد قائم واما ما
فيه نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته

كذا من وما الحيا وائي وايه وما تاتي شرطيا ومستفهما به وائي ومن في غير ما قد مثلا ما
وما عكس من في غير ذي العلم اتى وقد جا موصوفا وتم بقلة وائي الى الموصوف ايضا يكاد ...

واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب واما جملة نحو ربما تكره النفوس من الامر
وجه لها العقال اي بشيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والتعجب
عند سيبويه بقوله تعم فنعما هي اي نعم شيئا اونعم الشيء هي وصفة نحو ضربته
ضربا ما او شيئا اي ضرب كان من كذلك اي يكون موصولة نحو اكرم من جاءك وا
استفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من يضرب اضرب وموصوفة
انما يضرب نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا
او جملة نحو مر جاءك من اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة
واي للمذكر وايه للمؤنث كمن في ثبوت الاحوال الاربعة وانتفاء التامة والصفة في
الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم تضرب والشرطية
نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل وقع صفة
اتفاق فلم جعلها ايضا ممن لا يقع صفة اصلا واجيب بان اي الواقعة صفة
هي في الاصل استفهامية ... وهي اي كل من اي وايه معربة بالاتفاق وحمل
لا ... اعراب غيرهما من الموصولات الا على اختلاف في الذات والثاني
صفة والطائية ... الذي فيها الاضافة والتي هي من خواص الاسم
... فلا ... الا ... موصولة ... صلتها ...
... الذي ... على ... عنها ... اي ... هو

... الموصول ...
... اي الموصولة ...

وماذا على وجهين معناه ما الذي كما قال ماذا ينفقون جوابه وقد يحذف الموصول في قول بعضهم
ومعنا ابنا ... يكثرة قل العفو ... بالرفع والنصب وفي صلة الموصول حذف بقلة

الغير وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد شبه الحروف من جهة الا
حتياج الى جزء الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض
ما يوضحها لانه حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يبنى الموصوفة بيناه
مثل ايهما الرجل كما استثنى الزجاج في صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع
منادى حقه ان معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة ليس الا لحاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم
ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون
المعنى اي شيء الذي صنعت او صنعته فما مبتدأ وخبره او بالعكس وجوابه رفع
او مرفوع ... تقول الذي صنعته الاكرام لتكون
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الثاني ان معناه اي شيء وههنا
عبارتان احدهما ... ان ما
معناه اي شيء وذا زائدة ... قولهم ...
... في كلمة ذا زائدة والمفهوم من مجموعهما اي شيء
تجعل جوابه نصبا اي منصوب على انه مفعول الفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجزاء
بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يجوز
... المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى
الامر او الماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل وعلة بنائها ... شابهة المبني

الاصل فاقيل ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به توجعت وتضجرت عبر عنه بالمضارع
لان المحكي على الاحتذاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي [illegible]
شتان ما هو بمعنى الماضي فقدم الامر هيهات فان هيهات بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم
وبالضم في لغة بعضهم اي بعد شتان ما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال مع تادية معانيها
معاني الافعال ان [illegible] وفيها ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال على ان يكون [illegible]
موضوعا لكلمة اصل قال الشارح الرضي باس ما قال بعضهم انه مثل اسم اللفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه [illegible] اذا عرفت
[illegible] يقول انه مع انه لم يخطر ببالهم لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال
المصنف ما كان بمعنى الامر والماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمضارع [illegible]
هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب اسم تفضيلا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال
الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس وقياس لنزال بمعنى انزل قال سيبويه
هو مطرد في الثلاثي فيرد عليه انه لم يقل قوام وقعاد في قم واقعد فهذا تاول بعضهم
قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي [illegible]
على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور
قال الشارح الرضي هو علم جنس للمصدر معرفة مؤنث ولم يقل الا ان يدل بل قال على
على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة مؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني
اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته لما اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا واما عدلا [illegible]
[illegible] اليه النحاة من ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعل المبالغة [illegible]

[illegible] والفعال وفعال المبالغة في الفاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون
[illegible] معدولا من الفاعل الفعل [illegible] لم يعبر بكيفية الاصل في
كل معدول من شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف
خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي
ثابتة في جميع اسماء الافعال وتبين ذلك بكلام طويل من اراد الاطلاع
عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي للجنس من الاعيان
انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار
لانه وان كان علما كما قال لكنه ليس للاعيان وقوله صفة عليها وذكره
المتبعين انه لا يشبع الا كذلك كقطام علما لمؤنث وغلاب كذلك
مبني في لغة اهل الحجاز بني تميم الا في فعال علما للاعيان ان يكون في اخره راء
فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه والقسم
يعني دون الراء وهو بل يكون باعراب الكل نحو حضار علما لكوكب في جهة
الاكثرين ان الراء ان تستعلي يكون في اخره كالمكرر فاختير فيه البناء لانه

الحقيقة سكوت طريقه واحد المسؤول من سكوت طريق قصد
الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما
منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم
فعل او لم تلزم المصدر وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب
وحكمه حكم المصادر والثاني مه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير
منقولة بل كانت باقية على ما كانت عليه كونها اصواتا ساذجة ولم
تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع منها ما يعرض للانسان
عند عروض معنى له كقول المتندم والمتعجب وي ووي لا يقدر ان يحكم
عليه بشيء او به شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان عند عروض معنى له
على سبيل الحكاية بان لم يصدر من نفسه ابتداء صوت شيء كما اذا قلت
غاق قاصدا الاصدار ابتداء به صوت الغراب عن نفسك ومع
لا يقدر ايضا ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان

[illegible] او دعاء ونحو ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير ونحو
[illegible] لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لاستغنائها
عنها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب
وي او عند اناخة البعير نخ او كان عنده صوت الغراب فهي في
هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث
انها حكاية عنها والمراد بالاصوات منها ما كانت باقية على ما هي
عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرا في باب الاسماء لاجرائهم
مجراها واخذا احكامها وحيث تجري مجراها بالتركيب فهي من الاسماء
فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال كل لفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر عن
لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم

الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت للبهائم يعني مستولها ثنيا
او زجرا او دعا او غير ذلك وانما قلنا مثل لان النبا وزمن البهائم
ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل يستعمل ايضا وان لان
الغنم كالصبيان والمجانين وذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول
التوقيف والاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب
والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر القسم
القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق
بالغير قيل ذلك لانه لما كان من الانسان مع تعلقه بالغير
محقق بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى
لكونه صوت الانسان من غير تعلق لغيره **المركبات**
اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من
تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او

او

او كلمتين وجعلهما كلمة واحدة وليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال
ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه
فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه
في حكم الكلمة حيث اجري مجرى اسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة
ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما
قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر من الجمع
انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف
والتعيين النسبة على وجه يخرج منها بهذه الصفة من خروط الفساد
والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة معقولة من ظاهر صيغة تركيب
احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه لم يفهم من ظاهر هيئة
التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي
تكون بين الفعل والمفعول كما في مثل خمسة عشر فانه هيئة.

تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا لكن ان هيئة تركيب
احد جزئي خمسة عشر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد
على المحدود وطرد او عكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا كعطف
او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة والثاني
ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله
خمسة وعشر حذفت الواو وركبت العشرة مع الخمسة ومثل
حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم
ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد واقعا
مع العشرة او صيغة الفاعل المشتق منه وقيل فيه نظر لان الثاني
فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي عشر وجوابه ان المراد
بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه
فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلذا اخذ واحده

البيت

ومع من اثنين فافرق الى واجمعه في التانيث بالتاء وفي
عشرة كفاعل من فعلا ذكرت فاذكر فاعلا بغير تا
وان ترد جعل الاول مثل ما وان اردت مثل ثاني اثنين
فوق فحكم جاعل له احكما مركبا فجئ بتركيبين

الصيغة من المفردات المذكورة على ما ذكرناه وان اخذ واشتق ذلك ايضا
لان صيغة فاعل لا يصح جزؤها جميعا فاقتصروا على اخذ عاهين احد الجزئين
الثبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من
كل جزء مظنة الالتباس واختاروا ولما لم يتطرق الى القسم من اول
الامر فاخذ واشتق من احد شطري المتضمن حرف العطف حادي عشر مع اشتماله
من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف ايضا
انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان احد حادي عشر
اذ لا معنى له ماخوذ من احد عشر ومعه التباس الحادي والعشرون
لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا في عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما
الجزءان بل يبنى الثاني المتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط
النون والاول وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع
صرفه وان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط
المانع من الاعراب وبني على الفتح لانه اخف في الاخير اي اعراب

الثاني مع تنوين العوض وبناء الاول لانه في قطع الصفات وغيره تفعل

اعربهما احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وجر المضاف اليه واخرهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني

وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء

معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين

كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هنا ما يكنى به لا المعنى

المصدري ولا كل ما يكنى به بل البعض لا كل بعض بل بعض معين لكنهم اصطلحوا

في باب البناء ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولهذا لم يقل بعض

الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريف الامور الا بالتمثيل

به فقصد لذلك الغرض عن تعريفها مطلقا وتوقف لذلك البعض

المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف

او لكون الاستفهامية متضمنة معنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا

وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة ودخل عليها كاف

التشبيه

مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد ... واستعملها غير اكثر

مميز عشرين كم شخصا ... ان وليتكم ... او مائة كم رجال او مرة

ككم كاين وكذا ينتصب ... تميز ذين او بوصل من نصب

التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصله مبنيا وكل واحد منهما

يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا كقوله عليه السلام

كذا كناية عن نحو يوم السبت ونحوه وكيت وذيت للحديث اي الكناية

عن الحديث والجملة والاظهر ان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة

التي هي حديث في الحقيقة وانما بنيا لوقوعهما موقع المفرد وموقعها لم

يكن معربا فرجع الى البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن

الكنايات كاين والتاء فيه لان كاف التشبيه دخلت على اي

كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع

كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون

ساكنة كما في من لا تنوين التمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين

لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء والابهام عن جنس المسؤول

عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ورد وسط العدد

وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد تارة ومجموع اخرى كقولك

كم رجل عندي وكم رجال كما تقول ثوب ... اثواب لانه

جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد

الكثير يبنى عن كثرة مركبة فكان ... المفتوح بتلك

كانها ما تبين من معنى المفتوح بها وتدخل من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية

والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكنا قال الشارح

الرضي وادخاله في الخبرية اكثر نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لمقتضى

جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا

بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن يجوز

ان يكون من في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة

استفهامية وخبرية ولهما اي لكم الاستفهامية والخبرية صدر

الكلام لتضمن الاولى الاستفهام من انواع الكلام والخبرية

الانشاء لدلالتها على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التقديم حيث من اوله

اللازم وكلتاهما اي وكل من الواقعين اي وقعتا لنا بيت الاستفهامية والخبرية

تقع على التقدير كل من هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد

تقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم يبين موقع كل منها بقوله فكل ما

اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه

فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث

كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل

وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك لانك تقول كم رجلا ضربت

فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به

والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فيتعين

لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو

كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول

المطلق وكم يوما سرت في الشمول فيه والخبرية مثل كم غلام
ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت واذا جعلت الفعل
وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا الشاغل في قوله
النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلت من قبيل الاضمار
على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي
كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل
عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم
تقدر فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل
في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل من كم الاستفهامية
والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهم اشتريت او بكم رجل
مررت او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم
رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز

تقدم

تقدم حرف الجر او المضاف عليها مع ان لها صدر الكلام لان
لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليها
حتى ان يحصل لها كان او حرف مع المجرور كلمة واحدة مستحقة
للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا فعل ولا تقديرا فعل ولا شبهه
فعل غير مشتغل عنه ولا نحو من ابوك وهو مبني على مذهب سيبويه
فانه يجوز عنده الابتداء من نكرة متضمنة الاستفهام واما عند غير سيبويه فهو
خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم
يوما سفرك فكم مضاف منصوب المحل او داخل تحت قاعدة
النصب باعتبار المحل الظاهر فيه وداخل في سوقه قاعدة الرفع نائبا
لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في تلك الوجوه
الاربعة في جميع هذه الاسماء اي في كل واحد واحد من اسماء الاستفهام
من وما اذا كانت استفهامية يتأتى فيها الاعراب والوجوه الثلثة الاول

والاقيس جواز تصدر كم الخبرية ... نحو ... مبتدأ ان لم ...

الاعرابية الثلثة المذكورة ... والشرط ...

نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته
وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا
شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب
وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يضربني
فهو مكرم وما تقصده اقصده ولا يتأتى فيها الرفع في
جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل والا يقع
الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من نحو اكثر واين وايان وكيف
وانى واذا ان لم يتخير نحو من اين خرجت من كونها منصوبة على الظرفية
ومن بعضهم ان اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو ومرفوعة الابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر
لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يقع في الابواب
محكوم به انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مذكور نحو متى عندك

فلان

فلان اي متى كان مجيئك والا اي فيأتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد
يقع في المحل الرفع بالخبرية اليه على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل
بالخبرية الوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي
مثل كم عن ذلك اجرته فائدة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبرية وذكر
المميز احدهما تقديره وجه كذا اي كثير من النسخ وفي بعضها مثل تمييز كم
عن اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه وفعل النسخة الاولى يحتمل انه يعتبر
الاوجه الثلثة في كم اسمه ارفعا بالابتداء والا فان نصب على الظرفية او
المصدرية فانه سار فيما سبق لجواز مفعولا معمولا على حسب الى
كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذه الصيغ بما سبق من وجوه لا تأتي
كم ويحتمل ان يعتبر في عمرا اي في قاعدة الرفع بالابتداء استفهامية
كانت وخبرية والا فان النصب مع تقدير كونها استفهامية والجر
مع تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على صحة جواز تمييزها

فهو قوله قوله فيه سبق مضاف الخليق ... عن قوله ... وقد ...
مثل كم ... الا المستعمل ... تكميل ... الاجزاء البيت ...
او جزيرا او ... وقد حلت ... العذار الموجب ...
من اليد او الرجل فيكون منقبة الكف او القدم ... اي كثرة ...
عارت ... انها لسبيها الى سوا الحلقة وانا ... بيت
... اي كنت ... منها ... منها ...
... من انواع ... منها الطيب ... الا انسى ...
... اي ... عزة ... واعتبارا الا انها ... من
الطيب ... جملها زيادة ... وفي ذكر عزة ...
... وقال ... خبرية على تقدير ... التحقيق اي كثير
من ... حيث ... واذا حذفت
المميز اي كم ... على التهكم او كم ... كم ... التكثير

[illegible]

131

... ارتفاع ... الابتداء ... مقولك ... قد حذفت وكم ...
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع ... نصب لان الفعل ...
... مسلط عليها ... الظرفية او المصدرية واذا ... عنه ...
... واذا ... واذا خفضتها خفضتها ... وذلك ...
... وقد يحذف مميز كم الاستفهامية كانت او خبرية ... مثل كم مالك
وكم ضربت ... كانت قرينة ... المحذوف ...
... عن ... مالك ... او ... كثرة ... قرينة على انه
... عن ... او دينار ... او ... عن ... فيه ...
او دينارا او كم درهم او دينار مالك ... في هذا المثال ...
... خبره واذا ... عن ... بعد العلم ... او ...
السوال او الاخبار انما هو بالنسبة الى ... اي كم مرة ...
او ... اي كم ضربة او ضربة ضربت ... في هذا المثال ...
على الظرفية او المصدرية والفرق ... المعين ... المصدر ...
واذا كان ... الظرفية ... الزمان الدال عليه ...
الموضوعة للزمان وفي المصدرية ... الحدث الدال عليه ...
ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير ... او رجل ضربت ...

...

التقدير يكون منصوبات المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة
من المبنيات ... عند ... بعض الظروف ... البعض
... منها اي من تلك الظروف ... اي ظروف قطع عن الاضافة كحذف المضاف
اليه عن ... انه ... مع التنوين ...
كان ... قبل ... الظروف المقطوعة عن الاضافة ... غايات
الكلام كانت ... فلما حذف ... غايات ... الكلام
وانما بنيت ... حروف ... بالحروف في ...
المضاف اليه ... كقبل وبعد وما اشبهها من الظروف ...
قطعها عن الاضافة ... وقدام وتحت وفوق وخلف ووراء ... عليها
ما ... في هذه الظروف ... التنوين ...
... الاعراب ... الاعراب وكنت ... الغايات
... من هذه الظروف المقطوعة ... منها ...
... لعدم تضمنها ... الاضافة ...
... الظروف المقطوعة عن الاضافة ... المضاف
اليه ... ان ... من الظروف ... بالغايات ...
الابهام ... والحذف ... المضاف اليه ...

[illegible]

132

... كثرة ... عن ... الظروف
... كثرة الاستعمال وعدم ... بالاضافة ...
الظروف المبنية ... الزمان ...
الا الجملة ... او ... في الاكثر اي ... الاستعمال ...
... مفعول ...
... كان ... على ...
... كالغايات ... الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة ...
... المصدر الذي ... الجملة ... وان كانت في ...
... كالغايات ... الظروف ...
... على ... الاضافة الى المفرد ...
... الاضافة الى الجملة ...
الاضافة الى المفرد ... اي من الظروف المبنية ...
... وانما بنيت ... حيث ... اذا كانت ... المستقبل
الزمان المستقبل وان كان ... الماضي وذلك لان الاصل في ...
... ان يكون ... المستقبل ... من ...
... المتكلم ... على ... الاخر
في ... اذا طلعت الشمس ... وهذا ... في
الكتاب العزيز ... علام الغيوب بالامور المتوقعة

الفيه سيوطى
حيث مكان واضف للجملة
وقل ان تخرج عن ... في
... الظروف المبنية حيث
... بالحرف ... الافتقار
... الاضافة الى الجملة ...
... الاسمية والفعلية ... المغني
... الفعلية اكثر ولهذا ...
النصب ... حيث زيد ...
... الى المفرد كقوله ...
... حيث ... العمائم وقوله اما ترى حيث
... كالشهاب ... الاعلام
... بان ... الى الجملة ...
... اذ ... حيث ما
... حيث ... والاصل فيها
ان تكون للمكان ... الاخفش ... للزمان
... حيث ...
... حين
... الظرفية ...
... بالباء
... ومن
... ومفعولا
انتهى كلامه

وقد يستعمل للماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى
بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط ولهذا يترتب عليها
جملة اخرى [illegible] حروف الشرط [illegible]
في الشرط فيها اختير بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط دون الاسم
ان يقع بعدها المبتدأ والخبر [illegible] في الشرط [illegible]
اذا للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط فيقال فاذا جاء الامير [illegible]
[illegible] بالضم والمد [illegible] المبتدأ بعدها [illegible]
بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ [illegible]
فلا [illegible] عدم وجوب [illegible] بعدها [illegible] الاخبار [illegible]
التفسير كخرجت فاذا السبع اي [illegible] ووقف [illegible]
فاذا هذه التي للمفاجأة [illegible] لا يظهر [illegible]
لقوة ما فيه من الدلالة عليه وانما [illegible] فان [illegible]
[illegible] عن الخروج [illegible] التحقيق انما [illegible]
الخبر اي خرجت ففاجأت وحصل المعنى خرجت ففاجأت [illegible]
وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان هذه زمانية او مكان
وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان
وقوف السبع او مكانه مفعول به لفاجأت لا مفعول فيه [illegible]
[illegible]

بل

بل المفعول به محذوف اي فاجأت في زمان وقوف السبع او
مكانه اياه اي السبع وقد تكون اذ واذا للزمان نحو اتيتك اذ احمر البسر
ووقت احمرار البسر وقد يستعمل [illegible] معنى الظرفية نحو اذا
يقوم زيد اي يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي
من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي [illegible] حيث
تكون [illegible] الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف
يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ولفتح [illegible] الاسمية والفعلية
لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل
كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت
فاذا زيد قائم والمفاجأة [illegible] لم يذكره المص ومنها اين واني
استفهاما وشرطا اي حال كونهما استفهاما او للشرط وشرطهما
تضمنها حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن

اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد تجيء اني بمعنى كيف واي
القتال [illegible] ومنها متى [illegible] اي في الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان ظرفا للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور
العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج
بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء
كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة استفهاما عن الحال اي حال الشيء
وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم بعض
الشارحين قال صاحب المفصل كيف جار مجرى الظروف
ومعناه على السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال وهو
يستعمل للشرط معها اي ضعف عند البصريين نحو كيف
تجلس اجلس اي على اي حالة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين

اجلس
نحو كيف تجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه
وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية
اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية
مذ ومنذ [illegible] ومنذ [illegible] ويكون تارة بمعنى اول
المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ
يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليها اي يقع بعدها
اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا
فيهما اي اول مدة عدم رؤيته يوم الجمعة فاذا لم يلاحظ هذان اليومان
اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة لا يكون
امرا واحدا [illegible] لاثنين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا
وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد والمفرد حقيقة كالمثال المتقدم

او حكما نحو ما رايته مذ يوم الجمعة لتقتضى فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة انما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اوليته وقتا ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكون بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليها اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه بحال كونه منصوبا بالعدد اى المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ عنه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رويته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما رايته مذ ذلك او الفعل نحو ما رايته مذ ذهبت او ان الكائن اى ما كانت كتبت في هذه الصورة مقدرة كانت او مخففة نحو ما رايته مذ انك ذاهب او ما رايته مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما رايته مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر

فيقدر بعدهما زمان ذلك مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدها عليها فكان فيما رايته مذ ذلك مذ زمان ذلك وعلى هذا القياس في الباقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وما بعدهما خبر لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده او اى خبر كل منها ما بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدها ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتداء او خبرا لها اسمان حركتان لا ظرفا فلا يقع عندنا من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتها كونها من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن

بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم الدال وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤه لوضع بعضها وضع الحرف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه لدى المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غايبا عنه ولا في الا لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضره ويحكيها ان يحر بها على الاضافة نحو بقى المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات الوجبا بلدن خاصة غدوة خاصة لتشبيها سماعا لتشبيها نونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة ومخففة وقد اشتهر لغات

منها وقد تخفف الطاء مثل قط الذى هو بمعنى فحسب من لغاته مضمومة وقد يضم القاف اتباعا للطاء وهو الماضى المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان الماضى المنفى وقوع شئ فيه يستغرق النفى جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف وبناء المشددة لشابهتها لانها المخففة وقيل بنى على الضمة عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد المعجمة وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفى او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع الشئ يستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناؤه عوض على الضم لكونه مقطوعا من الاضافة كقبل وبعد وليس اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر والظرف المضافة الى الجملة واى كل ظرف اذا المضاف الى الجملة نحو زمان الاكتتاب

والقصيدة ... في المثل والغير المضافين قبليا
الثانية واذ وان جاز البناء بفتحة

كذا كل ظرف معرب قد اضفته
الى جملة او اذ بتقدير جملة

اي المضاف اليه او بواسطة على الفتح لخفته نحو قوله تعالى يوم ينفع
الصادقين و قوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأه بالفتح ويجوز اعرابها
ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف
الى المبني البناء وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز
البناء على الفتح والاعراب مثل غير ... مع ما وان مخففة ومشددة
على قياس مثل ما قام زيد ... مثل ان يقوم زيد ... يقوم
لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة ... وجه
المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابها ايضا لانها
مستحقة للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان
المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة اي اسم
وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة
المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء بعينه بهذه

المعلومة

٧ وجملة انواع المعارف سبعة
مضمر وموصول واسم الاشارة

منادى وعلم وذو اللام ثم ما
يضاف الى ما مر المعنوية

المعهودية ... وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع الاسم
باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهي النكرة فقوله او وضع
... شامل للمعرفة والنكرة
... ستة انواع بالاستقراء
واشار الى ترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فاولى المعرفات
فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار كلي فان الواضع
لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله
آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من
تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه
الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي ... والثاني الاعلام
الشخصية كما اذا ... ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه

الغير العلم المعين المسمى من غير قيد ... فان يكن ذهنا فلجنس جرى لفظا وفي المعنى كما قد ذكرا

من حيث معلومية ومعهودية او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد
وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
اسامة ... فانه بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة
بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المعنى الجنسي مع قطع
النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث
المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات والمبهمات مبهمات
لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير
صلته وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص
فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث
معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل
مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل
واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه

كلي لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد وا
الموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم
المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية والجنسية
او الاستغراقية ... دخل ... اللام
الزائدة لتحسين اللفظ ... من اقسام ...
~~من اللام ... الزائدة لتحسين اللفظ ...~~
... من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد
به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه يكون نكرة ولم يذكر المصنف من الوجوه
الى ذي اللام او واصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف
الى احد اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى
احدها صحتها الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع
الاول فان المنادى لا يضاف اليه فكان عليه ان يقول هو المضاف

الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة حيث قيل غلام
ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف
لو كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم
اى اضافة معنوية اضافة معنوية فقوله معنوية مفعول مطلق لحذف
المضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها
لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات
ومعنى الاضافة الى احد هذه معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء
مستغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال العلم اسما كان
او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او
البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم
ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات

والاعلام الغالبة التي تعرف لا تحصل الا بالوضع من واضع
معين فكان هو اهل المستعملين وغيره ذلك غير متناول غيره اى حال
كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وكذا الشيء
باستعمال فيه واحترز عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى بتة الا بوضع واحد
ليخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف
في الاعرفية ترتيبا في الذكر اراد ان يبين ترتيب اسنادها فيما ذكرنا
فيه الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعني اخصها
المتكلم ... من حيث اضافة المضمر المتكلم لبعد وقوع
الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه لا يتطرق في الحكم الاخر
الكاف اذا وقعت لم يلتبس غيره واذا وقعت انت جاز
ان يلتبس ... ان المخاطب له وليس المراد الا كون
المعرفة ... الغائب ولم يذكره لانه علم

بغلبة الاستعمال فيه واطلقه في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين

[illegible]

بين اصناف المعرفات فان سائر المعارف لا تعاوت ...
الا المضاف اى ما اضاف ... باعتبار تفاوت المضاف اليه
ولهذا اوجبت التفاوت بين اضافته بعد جريه بين انواع المضاف
اليه ... الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه
فان فيه اختلافات كثيرة
... المعرفة ... من حيث ...
فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه ...
اسماء العدد ...
... وكيف ...
... او نصف مجموع حاشيتيه لا يصدق على الواحد اذ ليس له حاشية تحتانية ... فيه نظر
... بالقول بنقصان الحاشية التي ... من ... مجموعها ضعف وقد اجمعوا على ان العدد

من ملك ... المعدود ... الالفاظ الموضوعة بازاء تلك
الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية ... اسماء العدد
... موضوع لكمية احاد الاشياء اذا ... معدودة
فاذا سئل عن معدود ... الواحد ... فقط لا اثنان
موضوع لكمية ... مرة واحدة فاذا سئل
عن معدودين يجاب بالاثنين وكذا الى ما لا نهاية له فظهر من التقرير ان
لفظ الواحد والاثنين ... في هذا التعريف لانهما من اسماء
العدد ... وان ذكره بعض الحساب من العدد
ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان ... الكمية ... الموضوع
له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين
... حيث لا يفهم منها الوحدة
... واصولها اى اصول اسماء العدد التي تتفرع

مميزها بقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او بالبناء
كثلث الى تسع او بالتغيير كاثنتان والفتح او بالجمع كمائات والوف
وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او اثنتا عشرة كخمسة عشر
او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كقوله واحد الى عشرة ومائة والف
تقول في الاعداد مذكرا وموصوفة [illegible] او مركبة ومعطوفة
واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنيته وواحدة واثنتان وثنتان
في المفرد والمؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة
الى عشرة بالتاء رجال عدد المذكر والمؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
نحو ثلث نسوة وعشر نسوة بالعكس [illegible]
السبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر في المذكر نحو
احد عشر رجلا احدى عشرة [illegible] اثنتا عشرة في المؤنث
نحو احدى عشرة امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث

الاحد والواحدة صح

ويقر الواحد الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر [illegible] الى تسعة
عشرة المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث
نحو ثلث عشرة [illegible] الجزء الاول فيها بحاله قبل التركيب
وبتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد
[illegible] فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد
عشرة واثنتي عشرة فمحمول على المذكر في ثلثة عشر واخواتها [illegible]
وان كانت [illegible] الا انها [illegible]
[illegible] في المؤنث لانها وجبت تذكيره [illegible] وجب
تانيث المؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث
وتسكين شين العشرة عند التركيب في المؤنث اي من عشرة [illegible]
[illegible] مع [illegible] التركيب في احدى عشرة
واثنتي عشرة [illegible] الى تسع عشرة [illegible]

لسكونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول
عشرون واخواتها [illegible] منصوب بالعطف [illegible] عشرون المعطوف
عليها [illegible] القول وهي ثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون
الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث [illegible] بغير فرق وهي عقود
ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد اخر [illegible]
احد وعشرون في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث [illegible] الواحد والو
[illegible] من التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه [illegible]
[illegible] التركيب [illegible] بالعطف [illegible]
بعينه [illegible] قاعدة العطف [illegible]
باعدادها فقال ثم العطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها
كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد [illegible] بغير تغيير فتقول
اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث

[illegible] وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث كذا الى تسعة وتسعين
[illegible] الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة
والف في الواحد ومائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر
والمؤنث من غير فرق بينهما او عطفهما على الزائد حال كونه الزائد
واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد او من غير تبديل وتغيير
فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة
وعشر رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امراة
ومائة وعشرون رجلا او امراة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى
وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون
امراة ومائة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة
وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف
وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة

الى اخر ما ذكرنا والاصل في ثاني عشر فتح اليا لبناصد والاولى
المركبة على الفتح كثلاثة عشر وجاء اسكانها اي اسكان اليا تشبيها
المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف
اليا بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه ابقاء الكسرة كما في قولك
جاري القاض اذا حذفت اليا الا ان الذي يسوغ ذلك فيه
كونه مركبا فوقعت زيادة استثقالا فقبل موضع الكسرة فتحا قال
الشارح الرضي ويجوز ذكر البدل على اليا المحذوفة لكن الفتح اولى
لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ
من بيان حال اسما الاعداد شرع في بيان حال مميزها فقال ابتدا
من الثلاثة لانه لا مميز للواحد والاثنان كما سيصرح به فقال ومميز الثلاثة
الى العشرة والثلاث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا
نحو ثلاثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر

المخ

استعماله اثروا فيه جر المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين
والنون واما كونه مجموعا فليطابق المعدود والعدد لانه في ثلاثة الى
عشرة اكثر من واحد مجموع لانهم لم يجعلوا مائة حين تميزوا بها عما
دونها وكان قياسها ان تجمع فيقال ثلاث مئات او مئين لان للمائة جمعين
احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث
السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم
فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يميز
المجموع بالالف والتاء بعدها فعدلوا الى جعلها في صورة
الجمع بالواو والنون الذي عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد
مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى
تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه ففي العقود لتعذر
الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اي في صورة

نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما
عداها فلانهم كرهوا ان يصير ثلثة اسما كالاسم الواحد ولا يرد
عليه نحو خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يتوهم
امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشيا واشيا واحدا
واما جوز ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشيا اشيا
واحدا اليها لانها امراة واحدة فرادا فلانه لما صار مضموما
صار حصة فاعتبر افراده ليكون الاضافة قليل ومميز مائة والف
ومميز تثنيتهما وجمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما
كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد
مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف
التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد
لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد

ال

مناسب ان يكون مميزا على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة
من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميز الجمع
الموضوع في مميز المفرد والا الى ما الملخصة لتقليل واذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت به عن المؤنث
او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا
عبرت به عن المذكر فوجهان اي فتجوز في المعدود وجهان التذكير والتانيث
فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ
وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا
بالمعنى ولا مميز لواحد وواحدة ولا اثنان وثنتان واثنتان مميز
فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان مع مميزه كما يقال
اثنا رجلين بل يقتصر على مميز ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكره
معهما الى الجود بدلالة الجنس والتثنية على الوحدة وكذا التثنية فيهما

ذكر المميز معهما والمراد هو الواحد والاثنان استغنا بلفظ المميز لانه يتعين ان يكون تميزا على تقدير ذكره

اي عن الواحدة اذا كان مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى نحو
رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس الواحدة ومن
صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكرها استغنا عن المميز فان
قلت هب ان مميز الواحد مبنى عنه لكنا لا نم ان مميز الاثنين كذلك
نعم اذا كان مميز ومثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان مفردا كما ان لشئ
رجل قلت لما الشرط والمبهمة مميز سائر الاعداد وينبغي ان يعتبر فيها
لم اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يفيدان اي معنى الكلام انه لا مميز
واحد ولا اثنان استغنا بلفظ المميز اي بجوهر حروفه المعروفة
بهيئة خاصة المقابلة لحوق الافراد من التنوين او علامة التثنية
يعني حرفي التثنية المستغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا
لحوق العلامة التي اخف على ذكرها ولا شك ان رجلان
اخف من اثني رجل وذلك الاستغنا انما يكون لافادة

لفظ

لفظ المميز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي
تقصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما
افاد المميز ذلك التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد معه
حدة وتقول في المفرد في التعدد وباعتبار تصييره اي بسبب اعتبار — الرتبة الواحدة المتعددة
تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا الى الاقل الذي هو فيه واحد الى ما
في الذكر فقول الثاني مقول لتقول وذلك القول القول انما هو باعتبار
تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره
بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد
عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المونث على
هذا القياس وكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المونث
فيا تحت الاثنين ولا يد
لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما فوق العشرة اذ
فوقه مركبات ولا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول

في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى الى
الاول والثاني في المذكر اذا وقع المرتبة الاولى والثانية والاولى
والثانية في المونث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير ولم يقل
الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فاعدل منهما الى الاول
والاولى لدلالته عليها وكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر
في المذكر والحادية عشرة في المونث وكذلك الثاني عشر والثانية
عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشر واعلم ان حكم اسم الفاعل
من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين
في التذكير والتانيث فتقول في المونث الثانية والثالثة والرابعة
الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب المعطوف نحو
الثالثة عشرة فرق الاسمين في المركب كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث
عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فان معنى الثالث

في

فيه يخالف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث
والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اي ومن اجل اختلاف
المعنيين باعتبار التصيير وباعتبار حاله اختلف معانيهما فلا اختلاف
انفاقهما قيل من الاول اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار
تصيير ثالث اثنين بالاضافة اي الانقص مرتبة اي مصيرها اي
الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتها بالتخفيف اي صيرت الاثنين بالاضافة — ثلثة قبل في الثاني
الى الانقص في المفرد من المتعدد وباعتبار حاله ثالث ثلثة من
او رابع من ثلثة بالاضافة الى عدد تساويها عددا ويكون في قوة اي
احد ولكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة
والى الستة والاعم جواز ارادة الواحد الاول من العاشر
العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة حاد اي العشرة
حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي

واحد من احد عشر مثلا وبعشر ودرجات نظرا على الاعتبار الثاني وهو
اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول [illegible] في العشر كما
عرفت وان شئت تحقيق في ادارة هذا البحث [illegible] فارجع
الى غيره من المركب [illegible] التركيب الموجب للبناء وبين [illegible]
الباقي في الوجود موجب البناء فيها وهو التركيب المذكر والمؤنث
ذكرهما عقيب باب العدد [illegible] اي ذكر التانيث والتذكير
وقدم المذكر لاصالته [illegible] تعريف [illegible] المؤنث
المؤنث ما اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة
كانت تلك العلامة حقيقة كالتاء [illegible] او حكما كعقرب
اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم التانيث ولهذا لا يظهر التاء
في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة
غير ظاهرة في اللفظ كدار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات

السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ملتبس بخلاف المؤنث اي لم يوجد فيه
علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث
التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى او ممدودة كحمراء
[illegible] وزاد بعضهم الياء في [illegible] وهي المؤنث حقيقي ولفظي و
الحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان
كامرأة في مقابل رجل وناقة في مقابل الجمل واللفظي بخلافه
اي ملتبس بخلاف المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر
من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة
التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي
في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين
مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث اللفظي مقدرة
فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي

الحكمي كعقرب لعدم [illegible] واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا او مضمرا
فبالتاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث
الفاعل من اول الامر ان كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي
فانت بالخيار في الحاق التاء وتركه [illegible] هذا اشار
بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار [illegible]
الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت
الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه
الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستتار ضمير
الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار بخلاف مظهره
اذ ليس فيه اشعار بتانيثه وجعل بعضهم [illegible]
راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة

قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان مستثنى من
هذه القاعدة صورة الفصل [illegible] الى القيد بقولنا بلا فصل
لكان احسن استيفاء للاحكام جميع الاقسام وفي صورة الفصل
ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفصل وفي تركه فتقول حضر القاضي
امرأة وحضرت القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا
اذا كانت حقيقية [illegible] سواء كان المذكر
[illegible] امرأة فان مع الفصل [illegible] نحو جاءت
اليوم [illegible] وحكم ظاهر الجمع [illegible] الحاق التاء
او ضمير الجمع [illegible] نحو الرجال جاءت وجاؤوا غير جمع المذكر السالم
لانه اذا كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون
والزيدون جاءت الرجال وجاءت الرجال [illegible] وضمير جمع المذكر العاقل
العاقلين من جمع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا

سالما فان ضمیرهم الواو لا غیر لق الزیدون جاؤا ولاتق جارت فعلت
ای ضمیر فعلت وهو الستکن فیه القود ون بالتاء الساکن للتانیث
بتاویل الجماعة نحو الرجال جارت وفعلوا ای ضمیر فعلوا یعنی الواو
لکونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء وهاشیم ای ضمیر النساء
وما یلائمها فی کونه جمع المونث لم یکن من العقلاء کالعیون وضمیر الایام
وما یاثلها فی کونه جمع المذکر غیر العاقل فعلت وفعلن ای ضمیر فعلت
مقرونا بتاء التانیث بتاویل الجماعة وضمیر فعلن ای بالنون اما
فی جمع المونث فقد لان هذا النون موضوعة له واما فی غیر جمع
المذکر غیر العاقل کالایام فلانه لاصل له فی التقدیر کالرجال
فجری مجراه حقه فاجری مجری المونث وفی الحواشی الهندیة موافق
لشرح الرضی ان النون موضوعة لجمیع غیر العقلاء کالواو وضعت
لجمیع العاقلین فاستعمالها فی النساء لحمل علی غیر العقلاء لاوالاناث

لنقصان

لنقصان عقولهن بجرین مجری غیر العقلاء المثنی مالحق اخره
ای اخر مفرده بتقدیر المضاف اوقد تعد قوله ونون مکسورة لیدل
علی انه واحد والا لا یصدق التعریف الاعلی مثل مسلم من مسلمان و
مسلمین کما لا یخفی واکتفی لظهور المراد ولا یستغنی عن هذا التکلفات
الف حال الرفع او یاء مفتوح ما قبلها ای مفتوح حرف کان قبل
الیاء حالتی النصب والجر ولیمتاز عن صیغة الجمع ولم یعکس لکثرة
التثنیة وخفة الفتح ونون عوضا عن التنوین او الحرکة او التنوین ها
مکسورة لئلا یتوالی الفتحات فی صورة الرفع وهی فتحة ما قبل
الالف التی فی حکم الفتحتین وفتحة النون لیدل ذلک اللحوق
او اللاحق وحده او مع اللحوق ولا باس باشتماله علی لحوق
النون وعدم دلالة لحوقها علی ذلک لانه علی تقدیر تسلیمه اذا
دل امران من امور الشئ علی شئ صح ان ینسب الی هذه الامور

[illegible marginal notes]

التثنیة دال علیه غایة ما فی الباب ان یکون دلالتها بواسطة هذین الامرین
علی ان معه ای مع مفرده مثله فی العدد یعنی الواحد حال کون ذلک
المثل من جنسه ای من جنس فرده باعتبار دخوله تحت جنس
لیوضع واحد المشترک بینهما ولوازمه لقوله شیئه ما یاخذ به الوحدة
والجنس جمیعا لا یستغنی عن قوله من جنسه وقول لیدل اشارة
الی فایدة لحوق هذه الحروف لاسم المفرد والی انه لا یجوز تثنیة
الاسم باعتبار معنیین مختلفین فلا یقال قرآن ویراد بها الطهر والحیض
عن یراد بها طهران او حیضان علی الصحیح خلافا لبعضهم فان قلت
فهذا یشکل بالابوین للاب والام والقمرین للقمر والشمس فانه ثنی
الاب باعتبار معنیین مختلفین هما الاب والام وکذلک ثنی القمر باعتبار
معنیین مختلفین هما القمر والشمس قلنا جاز ان یجعل للام مسمی بالاسم
الاب وجاز لملاحظة التناسب بینهما ثم یؤول الاسم بمعنی

المسمی

بالمسمی بهذا الاسم فیکون
بالمسمی به لیجعل مفهوما شیئا واحدا یتناولهما فیثنی باعتبار فیکون
معنی الابوین المسمیین بالاب وکذا الحال فی الشمس بالنسبة الی القمر
فان قلت فلیجز مثل هذا التاویل فی القرء ایضا بلا احتیاج الی
ادعاء المسمیة للطهر والحیض فانه موضوع لکل واحد منهما حقیقة اولیا
ول بالمسمی به لیجعل مفهوما شیئا واحدا فیثنی باعتباره قلنا لا شبهة
فی صحة هذا الاعتبار لکن الکلام فی جواز تثنیة الحج واشتراکه اللفظی
بینهما وهو الذی اختلف فیه والمص اختار عدم جوازه وبهذا
اعتبار صح تثنیة الاعلام المشترکة حقیقة اوادعاء لا یکونا ول
بالمسمی بعلم ثم یثنی ویجمع ورد بعضهم وقال الاولی ان فی
الاعلام لکثرة استعمالها وکون الخفة مطلوبة فیها یکفی لتثنیتها
وجمعها مجرد الاشتراک فی الاسم بخلاف اسماء الاجناس
فهو قول هذا البعض ینبغی ان لا یذکر فی تعریف التثنیة قوله من جنسه

وجمعها ونفیه اذا کان علما
لکثرة تاول بالمسمی بزید
ثم ثنی وجمع وکذا اجرا اذا صار
علما ادعائیا

ولما كان اخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد

ما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف بيان حكم ما يتطرق اليه التغيير لان

حكم ما وراءه يعلم من تعريف التثنية فقال فالمقصور اي الاسم

وهو ما اخره الف مفردة لازمة وليس مقصورا لانه ضد الممدود و

لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كانت الفه منقلبة

عن واو حقيقة كعصوان وحكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل

كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور

ثلاثي اي غير ما فيه اربعة فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت

الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه

حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان

كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان

مجهول الاصل او عديه وقد امبل كمتيان في متى حيث جاز متى

عالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف

كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت ياء اي فالفه مقلوبة بالياء

اعتبارا للاصل فيما اصله ياء اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية

وزائدة وحذفت في الاشهر لا مالتها كقولهم القاف

والشعراء والجية الواو والمقيك من قرء اذا اشتكت وحكى

ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت

الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها

كان حمرى بالالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث

فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت

واوا نحو حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف

فينبغي ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب

الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو في مثل اقتت

الممدود وان كانت همزته اصلية

واجوه وربما صحت فقيل حمرائان وحكى المبرد عن المازني

قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم تكن

الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء

فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية

ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران

جايزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة

الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى

عن اصلية فشابهت همزة قرا فثبتت في الصورتين كما في

قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان الترجمة الثلاثة الترجيحية

ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال رداء

ان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور رديان

بالياء فكان ينبغي ان يقول المص والا فوجهان بغير لام

العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها في الاصل للاشارة

الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكن قد تصفحنا كتب

اللغات كالمفصل والمفتاح والعباب فما وجدنا فيها اثرا من هذا الحكم

باشتهاره وغيره وقع في شرح الرضي من انقلب المبدل منه اصل

باريد اعم من ان يكون في الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون

التثنية للاضافة اي لاجل اضافته او النون لقيامها مقام التنوين

توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج

فيتنافيان وحذفت تاء التانيث قياسا ان لا تحذف من اخر

المثنى كثيرتان وثمرتان وخصيان والياق على خلاف القياس

مع جواز اثباتها فيها على القياس مع جواز اثباتها اتفاقا ووجه

حذفها فيها ان كل واحد من الخصيين والاليتين لا ينفك

اتصالها بالاخرى بحيث الكل لا انقطاع بينها ودونها صار

مميز لة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خفي وان استعملا
دهما لغتان في حضية والية وان كانا اقل استعمالا منهما وان كان
حذف النون قاعدة مستمرة ان في جانبه بالفعل المضارع القيد
للاستمرار بخلاف حذف التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت
في خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا ان في جانبه بالفعل
الفعل الماضي اي اسم دل على جمع احاد مقصورة
اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي
بحروف هي مادة الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك
الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيير بحسب الصورة
اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله
مقصورة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله
بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل

بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس
فان المقصود بها وضعا نفس الجنس
لا الافراد فاذا قصد بها نفس الجنس افراده
فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد

بحروف مفردة وتحقق دخل في قوله بتغيير ما جمعا السلامة
لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت
الكلمة بهذه الزيادات عن صيغة اخرى وقوله دل على احاد جنس
ليشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم يكن عليها
وضعا فقد دل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض
اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة اذا قصد بها الافراد
استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة
خرج اسماء العدد ونحو اثم لما كان الفارق بينه وبين واحد والا
نحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم
جنس والثاني اسم جمع كالجاقة وقد علمت انهما جارجا
من حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد
والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على

الكلم والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب
انه لا يجوز التزام ان الكلم اسم جمع الغير واما قال على الاصح
قول الاخفش فان جميع اسماء الجموع التي احدها من تركيب
كجامل وباقر وراكب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظ
كخيل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك فالجمع والواحد فيه
متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغيير المذكور فيه
اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فقدر فلك اذا
كان مفردا كقفل واذا كان جمعا كاسد وهو اي المجموع نوعان
صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون مذكر وتارة يكون
مؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم
ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسورة ما قبلها في حالتي النصب

وياء مفتوح ما قبلها في حالة الجر او النصب على سبيل منع الخلو مفتوحة
ليدل على خفة الفتحة وثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او
اللاحق فقط او مع اللحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من
حيث الكثرة او ذكرة النسبة فان قيل اسم التفضيل يوجب
ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه والكثرة في الواحد قيل
ثبوت اصل الفعل اما ان يكون متحققا او على سبيل التوهم
كما في قال افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اي
اخر مفرده ياء مكسورة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة
حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا
للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتي
النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذف كسر

لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان

كان آخره اي آخر الاسم الذي يريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة

حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبله

اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير

ليدل الفتح على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين

في حالتي النصب والجر فاصلها مصطفيون ومصطفيين

ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف

لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط الاسم اريد جمعه جمع الصحيح

المذكر يعني شرط صحته ان كان ذلك الاسم اسما اي لا

صفة من غير صفة وصفة ان لم يكن مذكرا علما يعقل

من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما شرط

ذلك لكون هذا الجمع اشرف المجموع لتضمنه الواحد والمذكر

العلم

العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه العقل

... وشتان ... كما ... اعوج لفرس لم يجمع

هذا الجمع ... بالمذكر ... او مقدرة نحو

طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان

فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام ... وابن كيسان بفتحها ...

فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون

اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمتنع من الجمعية

بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا ... صورة

علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها

دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع

المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل

والمفعول فذكر يعقل اي له شرط فالشرط الاول كونه مذكرا

يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة

افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة لان ذلك

الاسم ابدا مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث

على صيغة فعلاء نحو احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل

كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل

... كامل للدلالة على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون

ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصفة

مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث

على صيغة فعلى والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران

سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان

فعلانة كندمان ولم يعكس لان فعلان فعلى اصل في

الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه التانيث وعدمها

والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة

مع المؤنث مثل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع

بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث

لم يكن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما فالمناسب ان يجمع جمعا

يستويان فيه مثل جرحى وصبرى والشرط الخامس ان لا يكون الاسم

المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغتي

المذكر وتاء التانيث او حذفت التاء لزم اللبس ... نون ...

جمع بالاتفاق ... في التثنية ... نحو سنين بكسر السين جمع سنة

بفتحها ... الراء ... اسكانها جمع ارض بسكونها ...

حكم التثنية ... لانتفاء التذكير ... من الشروط ...

والعقل وعدم كونها علما او صفة ... في بعض الغايات ...

هذه الاسماء ... فائدة ... من الشروط ...

سنين واشاله والتي بعضها على الشذوذ منها ارضين واشاله
فمن اراد تفصيل ذلك فرجع اليه المونث اي الجمع الصحيح للمونث ما لحق
آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح اي جمع
المونث ان كان مفرده صفة اي لذلك المفرد والا ذكر اي ان
يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي للمفرد مذكر جمع بالواو
والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعه ان يكون مجردا عن تاء
التانيث كحائض لانه لحق في جمع حائضة حائضات فلو قيل
فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف
على ان كان صفة اي وان لم يكن المونث صفة بل كان اسما
جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات
في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس

لتي

من الاسماء المونثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء
التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيما سمع
كسموات والحاليات وذلك لحقارة التانيث لانه ليس
بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده
من حيث نفسه والامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجميع الاسماء
تغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة والتغير المتبادر من
تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض اليه مصطفون فان
تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما تغير المذكور في مطلق
الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من
حيث الامور الخارجية الزائدة كما يدل عليه بالابانية المبنية للعموم
في معمول ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او
اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة

وابنيتها افعل اي جمع يكون على وزن افعل كاجمع فلس جمع فلس
وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وهي
في القياس بمعنى وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام
والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مونثا كمسلمات وفي شرح الرضي
ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة
فيصلحان لهما فما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة
يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر
مع وجود ذلك كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء
يعني الحدث معنى قائما بغيره سواء كان صدرت عنه كا
لضرب والمشي ولم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل
ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له وبيان لنوعه او عدده
مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة قيل الثلاثي والعالمية

ومثل

ومثل وبيانه وهو كان ما اشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان
الا يكون مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي
اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف
وغيره واي الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد
فيه قياسي اي قياسي كما تقول كلما ماضيه على افعل مصدره
على افعال وكلما ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل
اخرج اخراجا واستخرج استخراجا اي غير ذلك مما علم في علم
التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع على فعله المشتق منه حال كونه
ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس او حال كونه غيره اي غير ماض
مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الان
وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه
فلهذا لم يشترط فيه الزمان كان مفعولا مطلقا يقع على المصدر

ومع هذا بالتقطيع مشروطا بان لا يكون مفعولا مطلقا فيبقى حكمه
ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع
ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرو الا ضرب
زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف معمول ما لم يسم فاعله
فانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم
اجتماع التثنيين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان
تثنيه بالفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف
المصدر فانه لو ثني لقصد تثنية وجمع لاشبهه ان الاضمار فيه
يستلزم الاستتار عليحدة ليخرج مثل ضربا زيدا حاصل ولا يلزم
ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو لا اعجبني ضرب
زيدا لان المصدر اي فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف

تعقله

تعقله على ذكره بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله مستويا اولى
لانه اقوى مشابهة للفعل كونه منكرة نحو قولنا ... رفع الاكثار
وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا
او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد و
ضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر
متلبسا باللام اي لام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان
مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي
ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك ...
قد قرب من المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء من
المصادر المعرفة باللام عاملا في مفعول صريح بل قد جاء
عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي

المصدر مفعولا مطلقا ... فالعمل
للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر عمل اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا
زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا او ان كان اي المصدر مفعولا
مطلقا واقعا بدلا عنه اي من الفعل فلا صار وعمل المصدر
للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمل ... فيه قوله
فوجهان وجهان والافصح بين شيئي المصدر الذي لم يكن
مفعولا مطلقا وما كان نايبا بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام
عمل المصدر في القسم الاول اكثر لا واظهر فلذا ...
عن القسمين ... تعلقه بالقسمين على سواء **اسم الفاعل**
ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك
الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل

[illegible]

وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل ٤

ولان عمل المصدر ٤

وانما قدم الفصل لكان اولى بالجمل ... وقد يقصد
ببعض الحدوث يعني الحدوث تجدد وجوده وقيامه
بالغير باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يخرج
نحو الجمد ونحوه واسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله
لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام
به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان
المعنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في جميع الذي حكم
عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق
لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به تمام المعنى الموضوع له
مع الزيادة فنقول لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به مع زيادة على الفعل اصل وخالف اكثر الشارحين
المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث

كما اسنده واخراج الصفة المشبهة فظنّ بعضهم ان الاشتقاق لمن قام
به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق مستفيض
الوضع لما طلبت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به فعل
مع الزيادة ويحتمل ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من
التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك وجعل حكم صيغ اسم
الفاعل وفي الترجمة الزينية بمعناه ان صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وناصر وكل
المشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به فاعل والصيغة فليس
باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة وافعل التفضيل او صيغة
المبالغة نحو حسن واحسن ومضراب وصيغة اي صيغة اسم
الفاعل من المجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا
فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم

فيا حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل صح

اي بميم مضمومة موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة
مضمومة اولا مع كسر ما قبل الآخر ان لم يكن آخر المضارع كسر كما في
يتفعل نحو متحمل فيها وضع الميم موضع حرف المضارعة ومتفق
فيها وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم مقاتل
مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا
مذكورا فكما تكون لكل من قسمي الميم مثال تكون من قسمي الكسر
ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله اللازم وان كان
متعديا الى واحد يكون هو ايضا متعديا الى واحد يكون هو ايضا متعديا
الى مفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك متعدي
اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي عمل اسم الفاعل
عمل فعله مشروط بشرط اي شيء يشترط عمله من معنى هو من في
الحال والاستقبال فلا فقتان بيانيتان وانما اشترط احدهما

لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب
عمروا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون
تحقيقا او حكاية كما في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان
باسط معناه وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال او معناه
ان تقدير الكلام باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود
في ذلك الزمان او نقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن والشرط
الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء
الضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة
اي الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها
حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى
فاذا وجا شابه الفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم
زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي

بمعنى الماضي لا الاستقبال او في ضمن الاستمرار وارد ذكر
مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي
اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب
عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب الاضافة
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافة معنوية
لانه عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه
فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اليه الاسم
فينصب بمقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد
معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب بالفعل المقدر فانه قيل

معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما ...

اللام الموصولة على اسم الفاعل المستوي الجميع اي جميع ...

فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس فدرهما ...

باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما

اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل

بتغير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد الاسم الفاعل للمبالغة

في الفعل المشتق منه كضراب اي ضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب

وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي اسم الفاعل

في العمل والشرائط ما اشترط به عمله هذا على التقدير ان يكون صيغ

المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة

فيه فمعنى هذه العبارة ان يتبع هذا اسم الفاعل اذا كانت

للمبالغة

للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد

ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او مررت بزيد الضراب عمرا

الآن او غدا او امس فانه بمعنى المبالغة ناب مناب ذات

من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وقع منه المبالغة

وكذلك المجموع منهما مثل كان او كسرا مثله اي مثل اسم الفاعل

اذا كان مفردا في العمل والشرائط لعدم تفاوت حمل الى صيغة الاولى

من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان

ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او الزيدان

الضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او كما

ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل بعد معموله

منصوبا على المفعولية بخلاف اذا كان مضافا اليه فان

حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف قال

يجوز حذفهما بوجود قرينة الزمان لقصد والتخفيف لطول

الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة

على المفعولية واما على تقدير التكسير مثل قرئ لذا بقوا الالباب

بالنصب فحذفها ضعيف اي اسم الفاعل لم يقع بعده ...

والقراءة بها ... هذا

اسم المفعول ما اشتق من فعل

اي حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث

وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب

واعتذار ... من مقام ما قرن اسم الفاعل فقوله ما اشتق

من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله

لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة

واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او

لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف

بان يكون اسم التفضيل بمعنى اسم المفعول
نحو زيد اشهر الناس واعرفهم اي اكثرهم
مشهورية ومعروفية ... بزيادة

بزيادة وقع على الزيادة فانه الفعل واسم المفعول موضوع

لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة

مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل

بفتح ما قبل الآخر نحو مخرج ومستخرج بفتح الراء

وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط

اي اشتراط عمله بما ذكرنا من الاعتماد وغيره على صاحبه او الفرد

او ما كان اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله اذا كان

معرفة باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع المفعول مقام

الفاعل ولو كان هناك مفعول الآخر بقي على نصبه نحو

زيد معطي غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا

او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع

وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احترز عن اسم الفاعل

واسم المفعول المتعدي من لمن قام اي لما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قايم وذاهب مما اشتق من
فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة
مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او بعد الاشتقاق
كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها
فان رحم الاصل رحم بالضم اي صار الرحم طبيعة له
ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت
انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر الطالق
لانها بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لها الثبوت
بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع
اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة
الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي

المجرد

المجرد الذي هي صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع
اي كاينة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه
حال من ضمير المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة
كاينة على قدر السماع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع
انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم
الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه وفيها ذكر كحسن
وضعيف وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط
زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد
فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة
عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسايلها اي مسائلها قسما
قسما وبيان حكم كل قسم وتسمى كل قسم مسئلة لانه يسال
عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة

عنها اي كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد
عنهما اي من اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب
الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها
اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة
اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسايلها ثمانية عشر قسما حاصلة
من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب
في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول المعرفة وعلى التمييز
اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف
التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح
الرضي والاولى التفصيل مطلقا والجر في المعمول على الاضافة اي
اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام

في المعمول على الفاعلية اي فاعليته للصفة
والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول صح

فمن امثلة جزئيته قولك حسن وجهه بتنوين الصفة المشبهة ورفع
وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين
وجر وجهه بالاضافة الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي حسن وجها
التركيب في كونه امثلة ثلاثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة
ورفع وجهه على الفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره
بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه نوع
اي الحسن وجهه
في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة
المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه
الثلاثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الخالية باللام
في اول تقسيم المسايل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول
وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان
الاقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا مختلف فيه وسائر
الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين
منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان

حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلاثة صح

فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول صح

احدها ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه
غلامه لعدم افادة الاضافة فيه تخفيفا ان في الصفة المشبهة اما
بحذف التنوين او النون تحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير
الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره
في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا
تخفيف في واحد منها وثانيها ان تكون الصفة باللام مضافة الى
الخ في المثال المذكور حيث تلك الوجوه التي ذكرت لحصول الخفة في الصفة
معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة
الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في
الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت
لفظية مفيدة للتخفيف كما في الصورة عكس المعهود من
الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة مجردة عن اللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه

[illegible]

في الضرورة الشعرية فقط
سيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر
والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح اضمحلال
انه اعتبروا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى
ما يمكن منه وقبيح ان يقتصر على ادون التخفيفين اعني حذف
التنوين والتعويض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع
الاستتار عنه بالمستكن في الصفة والذي اجازها بلا قبيح نظر الى
حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي
من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة
وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من البواقي
اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول
والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن
وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن

وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والجميع تسعة احسن لان
الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران
منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه
بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن
لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة
والحسن وجه
اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه برفعه فيهما قبيح
لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير
ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة ليظهر
بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها
اي بالصفة فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها
ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل فهي اي
تلك الصفة حينئذ كالفعل في انها ان الفعل لا يثنى ولا يجمع
بل يفرد

فتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية
وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها
ضمير الموصوف لئلا يبقى فاعلا لها فتؤنث اي الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه
او حسنة وجها وتثنى
اي الصفة اذا صح
الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها
وتجمع اي الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا
وجه وحسنون وجها واسم الفاعل والمفعول غير المتعديين الى
اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي
ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي
الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك
المفعول مقام الفاعل فبقي غير المتعدي الى مفعول مثل الصفة
في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فرفعهما
الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله ونصبهما وجرهما
بها والتشبيه تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب
برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز

اضافتها اليها ولا نصبها لكلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا
قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه ولم يعلم ان
اباه فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعل ونصب
تشبيها بالمفعول والمثال الثانى انه مفعول ثانى لمعطى
او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول
والمفعول الى محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب
تقول زيد حسن الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل

ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف
قائم به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول ما سمى اسم
التفضيل ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول نزيادة وضع
تقرير اصل ذلك الفعل والبارع قوله ما اشتق من
فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج

اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات
مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل حيث
صيغة افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيه خلاف
فيه خير وشر كونه على الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة
الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم
التفضيل من حيث يبنى الطلاق على مجرد ثلاثى لم يزد فيه ليمكن بناء
افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه
مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع
الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه
فان هذه الحروف الملفوظة تحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثى

مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او يكون حروف
المزيد فيه اما من اصول او من زوائده او ممتزجا منها فلا يتبين ما
هو المشتق منه فلا يتعين المعنى وليس بلون اى من ثلاثى مجرد ليس
بلون ولا عيب ظاهرى لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم
التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس
ان المراد ذو حمرة وعور او زيادة الحمرة او العور وهذا التعليل انما
يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على بناء افعل
وهو كذلك لان ما يدل على مطلق الصفة مقدم بالطبع على
ما يدل على زيادة على الاخرى فى الصفة والاولى موافقة الوضع
الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل اشتق من فضل
مجرد وليس بلون وعيب وهو الفضل فان قصد غيره اى غير

فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل على ان
لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اى الى غير الثلاثى المجرد

...باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثل بناء
المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعمى مثال العيب وحيث قيدنا
العيب بالظاهرى لا يرد ونحو اجهل وابلد لكن يرد انه صح على
ذلك التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فلا فرق
بين البلادة والحمق وكلهم حكموا بشذوذه نحو احمق من
ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما بدا من اثر البلادة
فى الذات كما حكى ان هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط

مع خفة وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال او عرفت به
نفسي ولا اخي لعقد وات لحيته اخوه لعلا وته فلا يبح قال
يا اخي انت انا من انا فعيه شانية من كتب ابي حنيفة فانه لقيقه
جواز اشتقاق احمق من حمق لا لكون لا لظهور قياسا وان
يكون اشتقاق اجهل وابله حيث قال ينبغي ان يبني من الالوان
والعيوب الظاهرة عاقل شارح الرضي عبد الحق من قبيل
ابله حيث قال وينبغي ان يبني من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبني منها افعل التفضيل نحو فلان ابله من فلان واحمق
وقياسه اي قياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا
لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على
خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشغل

معذرية

معذرية واله هو لمن هو شغله مرتبة وعلى هذا القياس شغل
بالشغل والعوف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه
وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال
الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على
غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع
من ظاهر وفي الاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور لانه يشار
باللام الى معين هو المفضل عليه مذكور قبل لفظا او
حكما كما اذا طلبت شخصا افضل من زيد قلت عمرو الافضل
اي الشخص الذي قلنا انه افضل
من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد
فيجب ان يستعمل احدها فالاول نحو زيد افضل الناس او
مع من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو وانا

يكون ذكر اللام او من لغوا وانه قد ولت بالاكثر منهم
وانما هو له لكان زيد قيل فيه ليست لتفضيله بل للتبعيض
اي ليست من مع الاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا
لفوات الوقف نحو زيد افضل الناس الا ان يعلم المفضل عليه
مثل الله اكبر يجوز ان يقع في مثله اي الله اكبر من المضاف
اليه اي اكبر كل شيء او انه من حيث جرده اي اكبر من كل شيء فان
اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد
به الزيادة على ما اضيف اليه اي احدهما زيادة موصوفة على من اضيف
اليه اي على ما اضيف اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم ولا
يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر
لان وضع افعل التفضيل التي على غيره فالاولى ذكر المفضول
فيشترط ان يستعمل بهذا المعنى ان يكون موصوفة بعضا منهم

فيهم بحسب المفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب
الارادة لان المقصود من استعمال هذا التفضيل موصوفه على مشاركه
في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل مشاركه
في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى ذلك يوسف احسن اخوته لخروجه
عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة
مطلقة اي ان يقصد زيادة مقصورة مطلقة من غير تقييد
بان يكون على المضاف اليه وحده وانما يضاف اسم التفضيل الى
ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
كما يضاف سائر الصفات نحو حسن وجه مصارع مصر
القوم مجالا التفضيل فيه ولا يشترط كونه بعض المضاف
اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قوله
نبينا عليه السلام افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش لان

وان قصد به الاجادة من جنسهم ليس داخلا فيهم كقولك يوسف
احسن اخوته لان يوسف لا يدخل في جملة اخوته يوسف الى تفضيل
المذكور جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي علماء بغداد سواه وهو مختص
ببغداد او لا شهادة لسكنته ويجوز في النوع الاول من نوعي
اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من
من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل المضاف وان
كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه
مونثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات
افضل الناس وهو الا انه يشبه بافعل من الذي ليس فيه الا
الافراد والتذكير لكون المفضل صفة له نحو الزيدان افضل
الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان
فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف

واللام

فيه مشاكلة معه والمطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل الافراد وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم
التفضيل م

واللام اي كونه معرفا به والنوع الثاني من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف
باللام منهما تلزمهما المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها مع عدم المانع وهو اقترانه بمن التفضيلية لفظا
او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي
استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد والمذكر لكراهتهم
ادلة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو وسط
حكم الوسط باعتبار اقترانه بمن التفضيلية لكونها الفارقة
بينه وبين باب افعل فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم
التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء
والا في المضمر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في

في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلم يحتاج الى قوة العامل وانما
خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا
بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فالفعل دال على الفعل الناصب
له قال الرضي هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد
يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها المضمر والمظهر سبيله م
لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن
منك اليوم راكبا والتمييز ينبئ عن معنى الفعل التام نحو
رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان العمل بالاصالة
انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه
في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله
بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل
فلا يعمل بمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة

اي

اي وصفا لشيء هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا او خبرا
او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء
وغيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده
بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب
باعتبار الاول مفضل والثاني مفضل عليه منفيا خبر بعد خبر
لكان او حال من اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا
مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو
الشيء باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما
اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له
صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به لك الصاحب
حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن اسم
الفاعل فانه يعمل في مظهر بعين سواء كان من متعلقات

غيره اي باعتبار تقييده بغيره
اي غير ذلك الاول فيكون
باعتبار ٢

١٢ الذي يثبت له اسم التفضيل
١٤ اللفظ والكحل مسبب مشترك
بين عين الرجل وعين زيد مفضل ١٢

الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمروا وانما اشترط ان يكون
ذلك السبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه بعد اتحادهما
بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه
من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل المذكور
مطلق المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات
مختلف بالاعتبار ولكن يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل
وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه يسهل
اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فانه قد اعتبر
ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى
الفعل ويعمل عمله واما عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل
ويعمل عمله لان اي احسن في هذا المثال معنى حسن
وكذا الكحل اصل في المواد والا فرادا تسلط النفي على اسم التفضيل
الى آخره

في هذا المحقيق ... الشريف الزكية
يعني فعل هذه العبارة يحتمل احدهما ان يكون ... بعد النفي بمعنى حسن لانه ...

توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل
عين غير رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل رجل
منتسبا الى زيد اما بان يساويه او يكون دونه والمساواة تلائم
مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل واحد الكحل
دون احسنيه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن ولا يلائمه
ان يحمل احسن على تسليط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا
لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن فتوجه النفي
الى حسن رجل منتسبا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه
دونه والقياس كونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى
الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد
فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى بما اقتضاه
المقام ولا يبعد ان القصد به عرفا نفي التساوي مطلقا

الوفي ضمن الرابة فانتفى الزيادة فيحصل من مجموع ذلك ان
حسن كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كما
الترح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون
عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز
في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل
عليه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى
التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له
قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل
ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات

بالذات فلا ضعف في المثالين في معناه التفضيلي فقوة
ان يعود حكمه بعد الزوال وعدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو
رفعوا احسن بالجزئية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن ومعموله
اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية
وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ الكحل
ليس معمولا من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لانه
تعلقه بينه وبين معموله من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه
الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء الحاصل في المبتدا والخبر
اذ العامل ح معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا
عمل الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حاجة فانه من معمولاته
ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل بالفاعلية فانه لم
يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل

ولكن في معناه تعقيد ما كيف وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت
رجلا احسن من الكحل في عينه مواي الكحل في عين زيد لانه عن
ركاكة وتعقيد انه مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة
الواردة في امثال هذا المقصد والكلام عنها ولما قرر
مسئلة الكحل وبين شرايطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصد
بلا زيادة ونقصان اراد ان يشير الى ان التعبير عنها غير منحصر
فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب
غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه
واستشهد في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض
هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه
في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضميره وكلمة في ورفع
لفظ

لفظ العين من اسم التفضيل من زيد كان اخصر منه مع ظهور
المقصود على كل تقدير فالمعنى مع ما كان عليه قبل هذا
التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف
ولو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ نفيه
الكحل مع فان قلت من اسم التفضيل ذكر العين الى كان
الكحل فيها مستفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
كان افضله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد
فلا ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكر ثانيا وتقديره
ما رايت عينا كائنة كعين زيد في اسن الكحل احسن فيها
الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينه كعين
زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا
هي الرفع وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره

وانما جاءت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل لو رفعت
افعل بالابتداء لما فرع الاولى ولان من التعقيد مع حرف
مقدرة فيها اليه كما ذكر ما سيل ولا ارى منصوب على انه
صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كون زيد اي اخوه
ولاياتي قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدا
بما هو عين المسئلة الكاملة ذكره اذ هو في مقابل قوله واديا
وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور
اولا وتمام البيت مع ما قبله مررت على وادي السباع ولا ارى
كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية
واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به
ركب منهم وهو مخصوص بركب الابل في الكناية من ادمي
او اتي كالنحيه من حي او حي وهو الكثير والثاني وساريا من

في وادي السباع فقدم
وادي السباع واستغنى عن ذكره
ثانيا الركب اسم لجماعة الركبان

يا في السري وهو السير في الليل فقوله ارى ما روية البصر او من روية
القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه و
ما قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع
مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد
من الكاف والواو في ولا ارى لما اعتراضية او حالية واقل صفة
واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب
فاعل اقل جعل الواقع صفة له وتائية تميز من نسبة اقل الى ركب
او منصوب على المصدرية اي اتيان ما نه واخوف
عطف على اقل وهو مبني للمفعول اسند الى ضميره والمراد والمعنى
اقل به ركب منهم من وادي السباع واخوف منه وما في الا ما وقى
مصدرية وساريا اي ما ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى
مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت

مبحث الفعل

وقاية الرسجانة سارية تقول زرت حي وادي منسوب

الى السباع لكثرتها فيها والحال اني ما ادري شيء وادي السباع

حتى احاط به الظلام واو يكون توقف الركب به اقل

من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي احق في وادي

السباع في وقت الا وقاية الرسجانة ركبا سارية بالليل

بالليل فيه عن الآفات والمخافات وقد عبرت بالعبارة لا ادري فلما ولا ادري واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع

ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة وحيد علم من دليل

الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل قصد

مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث

الفعل سلك تلك الطريقة فصدرها بتعريفه فقال الفعل

ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس

دال يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها

عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلالها

بالمفهومية

بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكونه

المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية ثم جميع كون المعنى في نفسه

المرتبة في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية يكون

لمطابق لما ذكره ومع الحصر ارجاع الضمير الى الدال كما لا يخفى

ثم الفعل مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذي

هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ولا

شك ان النسبة الى فاعل معنى حرفي هو آلة لملاحظة

فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة

ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران تعين ان يكون المراد

به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم من المطابقي

لكن لا يتحقق الا في ضمن الغير فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية

مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة

مقترن وضعا باحد الازمنة مع

الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى

فخرج به الاسم عن حد الفعل ويقولنا وضعا اسماء الافعال

لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه

الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانها معنا

بحسب اصل الوضع ولصدق على المضارع انه اقترن باحد

الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين وانه مقترن بحسب

كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع

ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها تستعمل التقريب

الماضي الى الحال ولتقليل الفعل او لتحقيقه وشيء من ذلك

لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاولى

على الاستقبال القريب والثانية على الاستقبال البعيد ودخول

الجوازم لانها وضعت لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه

او طلبه كلام الامر ولا النهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالغير

كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل

ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد واختص به لحوق

تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يجوز الا بحاله

فاعل والصفات المستقة فيها بالمقيد من تاء التي تكون الدالة

على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال

من تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم

ولحوق تاء نحو فعلت واو ونحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة

المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا لان ضمير الفاعل

لا يلحق الا بالفاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحمل

فروعه عليه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع

زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء ٣

لان المستقبل اخف واخصر نحو بالتعميم الليق وابعد الماضي ما دل
اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل
الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون
بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فقد ره ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله
قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فيخرج
منه المبتدا مثل امس وبالدلالة على ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض
منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت وهو مبني على الفتح
خبر مبتدا محذوف اى هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو
ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون
الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارعة في وقوعه موقع الاسم
نحو زيد ضرب في موقع زيد ضارب وشرطا وجزاء او نقول

نقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح
فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه
مبني على السكون معه نحو ضربت اى ضربنا لكراهة اجتماع اربع حركات
على التوالي فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله
وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه مبني
على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا
او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت
الحروف التي مجموعها كلمة نايت ورمز والمشابهة انما تكون لوقوعه
اى وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمان الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه
بالحرف عطف على وقوعه اى وتخصيص المضارع بعد ما كان مشتركا بواحد من زماني الحال والاستقبال بحرف لا
كما يخصص الاسم بحرف التعريف ان الاسم مخصص باحد معانيه بواسطة القرائن

اى بالسين وسوف والمراد بوقوع الفعل اى كالسين وسوف في الاستقبال

والماضي وعدمه في الاخبار على قول ان الفعل مشترك بين الحال والاستقبال وهو الصحيح

وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا
الا لهذه او معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع
كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مونثا
مثل اضرب والنون له اى للمتكلم اذا كان مع غيره
واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا والمونث الواحدة
والمونثين غيبة اى حال كون المونث والمونثين غايبات او ذوي
غيبة والياء للغايب غيرهما اى غير القسمين المذكورين واما
وحدا واحد المونث وتثنيته وجمع غير القسمين المذكورين بالرفع على
البدلية من الغايب لانه وان لم يجر بالاضافة معرفة لكنه خرج
عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة
او بالنصب حالا وهي المدلول لو انضم السين من جروف المضارعة مضمومة

واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل تضرب وكانها ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا ٣

سفيان

في الرباعي اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كدحرج او لا كيخرج و
مفتوحة فيما سواه اى فيما سوا ما ماضيه على اربعة احرف مثل حقيقة
يدحرج ويستخرج ونحوهما والاعراب من الفعل فيه اى في غير
المضارع لعدم مقتضاه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما
يعرب المضارع مع ان يتعلق بقوله اذا لم يتصل به نون
تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مونث لانه اذا اتصل
به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة
جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها لزم دخوله في وسط الكلمة
او دخل بعدها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة لان نون جمع
المونث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهتها نون جمع المونث في الماضي فلا يقبل الاعراب
واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص

قال السيوطي في شرح الفية ... فيها ولا خلاف في الافعال البناء واما اعرب ... ما انه الاسم فالا ... اعراب الابواب والخلاف في البصريين ... الكوفيين ... على الاطلاق في الاصول ... الاعراب ... والكوفيين ... لانه الاصل فيه ... وهو مذهب البصريين ... ولا يقتضي الاعراب ... المضارع ... الاول وهو مذهب البصريين ... والكوفيين ... والمضارع معرب ... الاسم ... كثيرا

بكان الاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف آخره
حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان
او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب
المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد
الغائب المذكر واضرب في المتكلم الواحد موضعين في
الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب
مع المتكلم ونضرب بالضمة والفتحة حال الرفع والفتحة حال النصب
لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون
في حالة الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب
والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع
وذلك في سبعة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي
يحذف

اي يحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيها تابع
للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وليضربون و
تضربان وتضربون وتضربين ولم تضربا ولن يضربا الى آخر
والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع
لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة
لفظا في حال النصب لخفة الفتح تقول لن يدعو ولن يرمي والحذف
اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم
يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يدع ولم يرم و
والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان
الالف لا تقبل الحركة نحو لن يرضى ولن يرضى والحذف
اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض
ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد

زيد سواء كان العامل فيه الجزء وكما هو المبتدأ ورجل قام
وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه
موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت
برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه
موقع الاسم لانه اذا كان كالاسم فاعطي اسبق اعراب
الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد
عليه انه يقع في مواضع لا يقع فيها اسم كما في الصفة نحو الذي
يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد
زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب
ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي
ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه
وكذا قائمان الزيدان بكسر ما وقع موقع الاسم وان
كان

مكان الاسم مع تقديره اسمار الاعراب مع تقديره فعلا نحو
سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم
لا يقوم وحده والسين صار احد اجزاء الكلمة وسوف
في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاسم فيه الاصل
وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان
شاء الله تعالى وينصب اي المضارع بان مفتوحة ولن قال
الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان
فقصر كالنون في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه
واذن قيل اصله اذ ان فخفف وقيل اصله اذا والالف فيه نونا
عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو
سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها
لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام

الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم
لان هذه اللام تجوز فيمتنع دخولها على الفعل الا بتقدير
بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك
وبعد الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او
نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو لما كانتا
واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء
فيكون المعنى زرني فاكرمك ليكن زيارة منك
فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن
لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي
تنصب بالمضارع مثل زيد ان يحسن الي مثال النصب
بالفتح ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف
النون وكلمة ان التي تقع بعد افعال العلم لم يجز في الناصبة
فانها

فانها للاحتمال والعلم ينافيه وليست اي ان الواقعة بعد
العلم هذه اي الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم
وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق و
باعتبار عدم التعيين يلائم ان المصدرية فيصح وقوع
يجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح الارض
حتى ياذن لي اي ما تنص لان لن يقتضي التأبيد وحتى
ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا
اعتمد على ما قبلها انسلاخ كانه سقط حكما وكان عطف
على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها

مستقبلا لكونها جوابا وجزاء ولا يكونان الا في الاستقبال
فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن اكرمك كما ...
وجب الرفع مثل اذن اكرمك لمن قال اسلمت واذن ادخل
الجنة مثال لا يحتمل الا الاستقبال فتقول اذن مبتدا
وقيل اذا لم يعتمد ظرف لاستصحاب الملحوظ معها كما اشرنا
اليه فقوله مثل اذن تدخل الجنة جزاء المبتدا فيحمل اذن هذه
على طريقة مثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع
مشروطا بشرطين اشار اليها فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت
اي اذا بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء
على حذف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف
لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف
وكي التي تنصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة
ومعناها

ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب بها المضارع
بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى
ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا او
مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى
لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي
والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان
المتكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لها
لحتى بمعنى الى او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها و
واما بالنظر الى زمان المتكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا مستقبلا
او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والا
والاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اريد بالفعل الذي

١٧٧

بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بحسب
التحقيق بان يكون زمان التكلم بعينه ويسمى حالا او حكاية
اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل
البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت
في زمان الدخول حيث ذكرت العبارة مرفوعا فاضبط ما كان
عليه وحكيته ففي زمان الحكاية بعينه يكون مرفوعا وان لم يكن ح تقدير
ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة
حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء
اي ابتداء ان يبتدا بعدها الكلام
لا جارة ولا عاطفة [illegible] لان يقع بعده ابتداء
يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم
فيرتفع ما بعدها خبر لعدم الناصب والجازم ويجب السببية
اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي

الذي

[illegible] اذا فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال
ابتداء الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اي
من اجل هذا الامر اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع
ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول
كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة
لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عن ما قبلها فيبقى
الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها
لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك
اسرت حتى تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا مستانفا
منقطعا عما قبلها [illegible] ما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك
فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع السبب

١٧٨

مع الشك في وقوع السبب وهو غير جائز في وقت حصول
كان الناقصة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري
فانا داخل الآن ولا في [illegible] وجاز ايهم سار حتى يدخلها
بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في الفاعل الا
[illegible] كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة
اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة
كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز فيما كان
سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب
في وقت حصول كان التامة فيه وهذا قوله ايهم سار عطف
على كان سيري ولا فيه [illegible] ولام كي التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر
ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب المضارع

بعدها

هي لام تأكيد النفي بعد النفي لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم
او معنى لكان نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر
بعدها ان [illegible] اذا كان الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة
فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي
ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان مقدرة بعدها الانتصاب المضارع مشروط بشرطين
احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير
اللفظ على تغير المعنى واذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة
عليها بالنصب والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء
احد الاشياء الستة ليبعد بتقديم [illegible] معنا
معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم [illegible]

جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني اكرمك اي ليكن
منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك
اي لا يكن منك شتم فضرب مني فيندرج فيها الدعاء نحو اللهم
اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل
عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او تمن
نحو يا ليتنا نرد فنعمل عندكم ماء فاشربه اي ليس منك
اتيان فتحديث مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل
عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج
في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت
مال فانفاق ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو
لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب
على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا

اي الا

اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني فتلك جملة هذه
المواضع معنى السببية مقصود والفاء يدل عليها وما بعد
الفاء في تاويل المصدر المعطوف على مصدر اخر مفهوم
مما قبل الفاء وما نحو ما تركت منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا جزم ان تقدم احد الاشياء الستة محمول على ضرورة
الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها
مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها
والا فالواو للجمع وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو
مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء
الستة المذكورة واشتهار اشتراط الفاء بعينها بابدال
الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن عن هذا الكتاب
الرابع

اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس والواو التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان لشرط معنى الى ان او الا ان اي
بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلة على ان المقدر بعدها
لا اتى ان الفيه داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان
بعدها تكرار ان نحو لالزمنك او تعطيني حقي الا الى ان
تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير
مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره
يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بالى بمعنى اي لالزمنك الى
اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة المذكورة اولا
كثيرة واذا كانت منها فمن اشتراكها ذكر من الشروط لعدم تقدير
ان بعدها اي تنصب المضارع اراد بتقدير ان اذا كان الى
المعطوف عليه سواء كانت من الحروف العاطفة اسما

جزاي

صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من
الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط
المذكورة فيها فقوله بالعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف
على اول المصدر ودات الناصبة بتقدير انا على قوله حتى
اذا كان مستقبلا وعلى اخرها ومراده شرط معنى الى ان وقيل
هو مجرور معطوف على حتى اذا كان مستقبلا في قوله وبان
مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان اليه بحسب اللفظ
لكنه قرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان يجعل العاطفة
اسم ما ذكر ما يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال
وان خصت به يلزم تخصيص الحكم ليس في الواقع مخصوصا به
كما سبق من جرمه في ثم اليه يجوز اظهارها مع لام كي
نحو جئتك لان اكرمني ومع لا النافية جاء من اللام الزائدة نحو لئلا

ان لاتقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان
تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام
واعجبني ضرب زيد وعقبه وارادت لضربك فجاز ان يظهر
معها ما تقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما
لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا
حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل
على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب
التي بعد المضارع واما الفاء والواو واو فانها لما اقتضت نصب
ما بعدها الى التنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت
هي ال النصب فلم يظهر النصب بعدها ويجب اي اظهار ان
مع لا اذا اتفق المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام
بمعنى كي عليها اي على ان لا استثقالا لتوالي المثلين لام كي

ولام الامر نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة يضمر في غير المواضع
كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى وان
اشهد اللذات هل انت مخلدي بالنصب ولكن ليس بقياس
كما في تلك المواضع وذلك لم يذكره ويجزم اي المضارع بلم ولما
ولام الامر ولا المستعمل في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي
وبهذه الخمس يجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي ويجزم
المضارع بكلم المجازاة الكلم والجزم بها فعلان وهي اي كلم
المجازات ان ومهما واذ ما وحيثما وحيث يجزان المضارع
مع ما وانما وانما وان ومتى ومها يجزمان المضارع مطلقا
سواء كان مع ما او لا وما ومن اي وانى واما انجزام المضارع مع
كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد او انه مع كيفما

واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد واما مع كيفما فلان معناه
عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان معناه على اي حال كنت
انت تقرا انا ايضا اقرا عليها ومن الشعر استقرار قراءة
قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات
الشرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا
للامر المقطوع به وان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم
المضارع بان مقدرة وسيجي بيانه انشاء الله تعالى فلم اقلب
المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير
الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثله اي مثل لم في هذا
القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق
ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها
لا تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه

اي يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها وجواز حذف
الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل
عليه دليل نحو سارت المدينة ولما اي لما ادخلها وتختص ايضا
بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب
ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص
ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي ينفى بها فعل ترتب
متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل
في غير المتوقع نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر هي
اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو
ليقض علينا ربك وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو
والفاء وثم نحو ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا

معک وثم لیقضوا ولا النهی هی لا المطلوب بها الترکیب ای ترک
الفعل وفی بعض النسخ ولا النهی ضدها ای لا النهی التی هی ضد
لام الامر وهی التی یطلب بها ترک الفعل وهی تدخل علی
جمیع انواع المضارع المبنی للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا
او متکلما وکلم المجازاة المذکورة من قبیل تدخل علی الفعلین
لسببیة الفعل الاول ومسببیة الفعل الثانی ای لجعل الفعل
الاول سببا والثانی مسببا وفی شرح المتن وکلم المجازاة
لا لجعل الشیء سببا للشیء فالمراد بجعلها للشیء سببا ان المتکلم
اعتبر سببیة شیء لشیء بل مجرد شیء لشیء وجعل الکلم المجازاة
دالة علیها ولا یلزم ان یکون الفعل الاول سببا حقیقیا
للثانی لا خارجا ولا ذهنا بل ینبغی ان یعتبر المتکلم بینهما
نسبة یصح بها ولو فی صورة السبب والمسبب بل اللزوم واللازم
کقولک

القیامک ان تشتمنی اکرمک فالشتم لیس سببا حقیقیا للاکرام
والاکرام مسببا حقیقیا له لا ذهنا ولا خارجا لکن المتکلم
اعتبر هکذا السببیة بینهما اظهار الکلام الاخلاق یعنی انه منها
بمکان لیصیر الشتم الذی سبب الاهانة عند الناس سببا للاکرام
عنده ویسمیان ای هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط
الثانی وثانیهما جزاء من حیث انه مبنی علی الاول اعتبار الجزا
مع الفعل فان کانا ای الشرط والجزاء مضارعین نحو ان تزرنی
ازرک او الاول فقط نحو ان تزرنی فقد زرتک فالجزم فیهما
فی المضارع لدخول الجازم وهو ان ربما یمتنع مع صلاحیة
المحل وان کان الثانی فالوجهان ای فیجوز الوجهان
الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف
التعلق لحیلولة الماضی والفصل بغیر المعمول نحو ان

اتانی زید اتیه او اتیه واذا کان الجزاء ماضیا بغیر قد لفظا تقدیرا
للماضی نحو ان خرجت خرجت او معنی نحو ان خرجت لم اخرج
ویحتمل ان یکون تفصیلا لقوله ای لم یقترن لفظه سواء کان قد
ملفوظا کقوله تعالی ان یسرق فقد سرق اخ له من قبل او ملفوظا
مقدرا کقوله تعالی ان کان قمیصه قد من قبل فصدقت ای فقد
صدقت لم یجز الفاء فی الجزاء لتحقق تاثیر حرف الشرط فی قلب
معناه الی الاستقبال فاستغنی فیه عن الرابط کقولک
ان اکرمتنی اکرمتک وان اکرمتنی لم اکرمک وانما قال بغیر
قد لیخرج عنه الماضی المتحقق الذی لا یستقیم ان یکون الشرط
تاثیر فیه کقولک ان اکرمتنی الیوم فقد اکرمتک امس لوجوب
دخول الفاء فیه وان کان خفیه لم فانه مندرج فیما سبق
لکونه ماضیا معنی او من حیث یجب فیها الفاء لعدم
تاثیر اداة

تاثیر اداة الشرط فیه معنی فالوجهان الاتیان بالفاء وترکها لان اداة
الشرط لم تؤثر فی تغییر معناه کما تؤثر فی الماضی فیؤتی بالفاء واثرت
فی تغییر اللفظ حیث خلصت بمعنی الاستقبال فیترک الفاء لوجود
التاثیر من وجه وان لم یکن قریبا نحو قوله تعالی ان یکن منکم الف یغلبوا
الفین ومن عاد فینتقم الله منه والا ای وان لم یکن الجزاء الماضی
والمضارع المذکورین فالفاء لازمة فیه لان الجزاء ح اما ماضی لفظا
کما تقول ان اکرمتنی الیوم فاکرمتک امس بتقدیر فقد اکرمتک
وعلی کل تقدیر لا تاثیر لحرف الشرط فی الماضی فاحتاج الی رابطة
الفاء واما جملة اسمیة او امر او نهی او دعاء او استفهام او
مضارع منفی بما او لم او لن الی غیر ذلک کالتمنی والعرض
وفی جمیع المواضع لا تاثیر لحرف الشرط فی الجزاء فاحتاج
الی الفاء ویجیء اذا التی للمفاجاة مع الجملة الاسمیة

فيها كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
اى فهم يقنطون وان التى يجزم بها المضارع كلما مقدرة
اذا كانت بعد الافعال الخمسة الامر نحو زرنى اكرمك اى ان
تزرنى اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى لا ان
تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو عندكم دار اشتريه اى ان [illegible]
ان دار عندكم دارا اشتريه والتمنى نحو ليت لى مالا انفقه اى ان
ان يكن لى مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى تنزل
تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة
صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اى سببية
تقدم لما بعده ان مع مضارع يوافق ما تقدم وتحصيل المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وان اختصر تقدير ان
مع مضارع يوافق ما تقدم وتحصيل المضارع الواقع لانها
لا الخبر

على الطلب والطلب غالبا متعلق المطلوب يترتب عليه فايدة تكون تلك
المطلوب سببا لها ومن سببيته لها فاذا كان المضارع الواقع بعدها
تلك الفايدة وقصد سببية الفعل المطلوب لتلك الاشياء
لما قدر ان مع ذلك الفعل وتحصيل المضارع الواقع بعدها
جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام
وهو مطلوب لفايدة دخول الجنة فهو سبب لها وقصدوا ذلك
السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل
الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة
اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى
لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا
للكسائى فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور
لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظ

الفساد وهاهنا امتناع عند الكسائى فانه يقول معناه يجب
الوقف ان تكفر تدخل النار فالوقف فى هذه المواضع قرينة قوية
هذا اذا كان قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم
قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية
كقوله تعالى فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عامهين اى او بالاستيناف
كقولك ائت [illegible] وقال [illegible] فقل حسنت
امر اى يجرى مجرى الامر كذا فى بعض صحاح النسخ وفى بعضها
مثال الامر وكان المراد به صيغتها الا انهم مطلقا
ان مثل الماضى واشبه المضارع ويريدون صيغتها وفى
بعض النسخ الشروع انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر
فى هذا النوع من الافعال اشتهر فى معنى المصدر فى اشتقاقه
المشتق عنه المتقدم وهو فى اصطلاح النحويين والاصوليين
شفوى

مخصوص [illegible] اذا قرى بالصيغة كذا ذكره المصنف فى شرحه صيغة
يطلب بها الفعل يشمل لكل امر غايبا كان او مخاطبا او
متكلما او معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا
فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب
احتراز عن الغايب والمتكلم بحذف المضارعة احتراز عن
مثل قولك تعلم فيه لك فلتعلم نحو [illegible] صيغة الخطاب
ومن مثله [illegible] وحكم آخره اى آخر الامر الحقيقة عند
البصريين الوقف والبناء على السكون لافتقاره الى [illegible]
اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية
للاعراب انما هى بسببها فى الصورة حكم المجزوم اى مثل
حكم المضارع المجزوم فى السكون الصحيح وسقوط نون الاعراب
وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم منع

اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغزوا لم تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم ترم ولم تغز وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم باللام مقدر فان كان بعده اى بعد حرف المضارع او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وحمل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى ما يكون ماضيه اى اربعة احرف من المزيد فيه وانما باب الافعال لانه زيدت همزة وصل على ما بقى بعد حرف المضارع ليتوصل بها الى النطق بالساكن اى كون تلك الهمزة ان مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة وفتحا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا

قيل

قيل فى اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول و بالماضى المجهول من الرباعى اذا قيل اقتل بكسر التاء المكسورة فيما سواه كان اى سواء ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه كان لو ضم مثل اضرب التبس بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس الماضى ولو ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس الماضى الرباعى نحو اقتل مثال لما يكون حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا لمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل مقطوعة لذلك بعينها او على حذف مضاف اى فاصل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى بعيد لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية

وهو ما فصل فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى ما به حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ماضيا ضمت صيغة وقيل للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم وانما هذا النوع من التغير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان يدل على غرابة المعنى الخ لكن الوقف الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا يدور فى اختيار وبعد حصول الضم اخف منه وليضم التاء مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب وليضم الثانى مع التاء مثل تعلم وتجاهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت حرف المضارع وهذه العلة لقوله وليضم

الثالث

الثالث والثانى معتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا لا لامه ولا فاؤه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لما يعرض الى اجتماع اعلالين فى يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلب عن الف للاحتراز عنه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة عوض واختص فيه المبنى للفاعل منه كما ذكره وتبعيته ذكر المعتل العين الذكر لزيادة فى المبنى للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلها قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قيل وقول فابدلت واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاز الاشمام وهو فصيح فى نحو قيل وبيع فى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى

ما قبله لحركة ما قبلها جاز ابدال الياء واوا والواو ياء بالاشمام في هذا الموضع
وقال بعضهم الاشمام هنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين
فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند النحويين و
قال بعضهم هو ان تاتي بفتحة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا
غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم
في اوايل هذه الحروف وجاء الواو الخالصة على ضعف فقيل قول
وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها فهذا اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين مثل قال من الثلاثي
المجرد وباب الماضي المجهول من معتل العين من باب الانفعال
والافتعال نحو اختير وانقيد تجيء اللغات الثلاث فيه اذ يقرء
قيد فيه مثل قيل وبيع بلا فارق دون استخير واقيم اذ
ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة

فيهما

فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين
والقياس فيهما في الاصل اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه
وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم بلغة
واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة
نحو يضرب ويكرم ويحترم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره
لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول
تقلب العين فيه الفا اذا كانت واوا او ياء نحو يقال ويباع ويختار
وينقاد ويستجار وانقلابهما لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما
مبحث المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف
فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه
عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف عليه لكن

نسبة الفاعل الى الفعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فان
هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح
انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل والحاصل
ان فهم الفعل هو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل
المضروب لا كتعقل الابد تعقله كتوقف الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل ~~ان كان يتوقف~~
وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف
المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان
كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
لكن فهمه مع الغفلة عن هذه الكليات جائز وغير المتعدي يصير
متعديا بالهمزة نحو اذهب زيدا او بالتضعيف العين

نحو فرحت

نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال
نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا
الى مفعول واحد كضرب وهذا القسم كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول منها
كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما يستحق عليه نحو علم والى مفاعيل
ثلثة كاعلم الذي بمعنى اعلم واما الاصول في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال
الهمزة عليه ذو مفعول اخر يتعلق به المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي
انبا ونبا واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في تعديها الى ثلثة مفاعيل
بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال
المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز
الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت
عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي علمت في وجوب
ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا انفعال القلب

وتسمى افعال الشك واليقين وكلام المراد بالشك الظن والا
فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين
وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة وزعمت وهي تكون
تارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت هذه الثلثة للعلم تدخل
اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة
من حيث الاخبار بها ناشئة عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت
علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان بان اشارت هذه الجملة
عنه اي عن تلك بها او اخبرت بها عن قيام زيد او عن العلم واذا قلت
ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشاء الاخبار بهذه
الجملة هو الظن وكذلك وان الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين
اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها
ومن خصائصها ومن جميع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد

في غيره

في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما
ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما
في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا او الخبر فيجوز ان المفعولين
معا عبارة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة
فحذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول
الاول فكما ورد ذلك في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول
الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا
علي غيرك انا طالما قد وشي بنا الاعداء اي لا تخلنا جائين
مني فحذف جائين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب
اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال

فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من ذكر
المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسوا ويسقي
ومن حذفهما فيه فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت
فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقل علمت وظننت لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما قيام القرينة
فلا بأس بحذفهما كقولهم من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا وحذفهما
اي ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال
عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم وانما يجوز
الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان
يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء
وضعفها حينئذ مبتداء وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم

لكن

لكن الجمهور على انه لا يجوز في هذه الافعال على تقدير الالغاء في المعنى
المعروفة لمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي توجه الالغاء
اشارة الى جواز عدم الالغاء على تقدير التوسط والتاخر ووقع
في بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط لانهما متساويان
والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت
بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد قائم وبين اسم
الفاعل ومعموله نحو انت مكرم احسب زيدا وبين معموليها
ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف
احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه
نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الالغاء
في هذه الصور واجب فلهذا قيد بالاذة المعنى ومن جواز
الاعمال الغير لقوله اذا توسطت بين مفعوليها وتاخرت

يجيء عنها وانما خص هذه الافعال التي مر بالذكر مع ان مطلقه
الفهم من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص
افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها
لفظا دون معنى لسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة
كما يجي مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه
معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على
معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل
علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وترك
مثال نحوه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال
اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة
تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه
الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق بالعمل

احدها

احدها لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال و
التعليق مأخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج
لتجويزها وجوده فلا تقدر على الزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز
عطف الجملة المنصوبة جزئيها على الجملة المعلقة نحو علمت لزيد
قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب الثاني ان الالغاء
ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ
لا في المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان
يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب انه يجوز ومفعولها ضميرين

متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما
منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بالفعل وان اختص نحو اياك ظلمت
مثل ظلمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر
الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت
نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به
متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما
لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم
قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه
ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد
منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف
اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال

القلوب

القلوب فالمفعول فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل
مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا ولانها ليست في الحقيقة فاعلا ومفعولا
ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني
فلا عبرة حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري مجرى اي البصرية والحلمية
على راي القلبية فيجوز فيهما ما جاز فيه من كون فاعلها ومفعولها ضميرين
لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة
وامامي وكقوله ان اراني اعصر خمرا وليسهما اي ولبعض افعال
القلوب اعني حسبت وخلت ورأيت معنى اخر قريب من
معانيها الاول وهي اي العلم والظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى
ايضا متعد الى مفعولها وانما قيد بذلك لئلا يرد انه لا وجه للتخصيص
بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان ظننت جاء بمعنى اتهمت
وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت ورأيت بمعنى ابصرت

يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت
بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمت زيدا
اي اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بظنين اي متهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت
شخصه وهو العلم المتعلق بشيء من غير حكم عليه فالنظر ترى ووجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة بمعنى اصبتها وعلمها بالاشارة
ولما كان واو ان لها معان اخرى قريب من معنى العلم والظن
لم يتعرض لمعنى جار شغوف الشفة العليا ولوجدت جدة
ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت
وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة ما
سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما
وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة

فيما

فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان
هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان
ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة وكل من طرفيها خارج عنها
فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها
فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما
وضعت له لا التقرير وحده وان جعلنا التقرير المذكور عمدة فيها
في الافعال الناقصة لا التامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك
التقرير فيمن صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال
المبني الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي
تام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج
الافعال التامة منها ولا يبعد ان يحمل اللام في قوله لتقرير الفاعل
للعرض لا صلة الوضع وذلك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة

هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف افعال التامة فان الغرض
من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حد الفظها
بما ذكرنا انه المحتاج الى قيد زائدة لاخراج الافعال التامة اصلا
وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى و
ظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وزال وما انفك وما فتئ
بالهمزة وقيل الياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها
سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من
الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير
من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي يصير عشرة تامة ٣
وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت
حاجتك ناقصة خبرا بالسماع وحاجتك خبرا انما ان يكون
ما نافية وجاءت بمعنى كانت وقيها خبرا لما تقدم من الفرادة

فلا

اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت
يعود الى ما انثت باعتبار خبرها كما في قولهم من كانت امك ومعناه
اي حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف
شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير
قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد من الموضع الذي استعملتها العرب
فيه خلافا للفراء فتدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية
المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطاء الخبر حكم معناها
اي معنى هذه الافعال وما كان نحوهن فتدخل على الجملة الاسمية المركبة من
المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطاء الخبر حكم معناها اي معنى
هذه الافعال يعني اثر المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار
الانتقال وحكم معناه اي اثر المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه
فلا دخل على الجملة الاسمية المعنى زيد غني واقا ومعناها الذي

هو الانتقال فمعنى الجزء الذي هو خبر تلك الافعال هو كون الفعل
منتقلا اليه فرفع به والافعال الجزء الاول لكونه فاعلا ونصب
الجزء الثاني لشبهه بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل كان زيد
قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا
كائنا في الزمان الماضي وانما عين زيد قائما فقط وبمعنى صار عطف
على قوله لثبوت خبرها اي كان زيد قائما ~~ومنقطعا~~ لا يكون كانه ناقصة
بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الاخر بلا ملاحظة قسم منه
كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها اي صارت فراخا بل صارت فراخا ويكون
فيها ضمير الشان واليه عطف على قوله لثبوت اي كان يكون
ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها
خبرا لها مفسر لذلك الضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان

شامت

غير دالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان ٤

فراخ بيوضها لم يكن فراخا ٤

شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على
قوله يكون ناقصة اي يكون تامة بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله كن
فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال
كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما
ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد الى بلد كذا او من
بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال
الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل
مودة وقال فكذلك ... نحو ابوش واصبح وامسى واضحى
لاقتران مضمون الجملة باوقاتها الدالة عليها موادها لا تصير لاسم

عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا او تكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد ٤

مثل اصبح زيد ذاكرا وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال
الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الاخران وتكون بمعنى صار في الصباح
او المساء او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصبح
او المساء او الضحى بل في هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه
الدخول الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل
زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار
نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان
الفعلان تامين الضد نحو ظلت بمكان كذا وبت بيتا
طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعلهما في حكم
العدم ولذلك لم يذكرهما تامين وفصلهما عن الافعال المتقدمة

السابقة

السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا
كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره
اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الاربعة
من البين في مقام التفصيل مع ذكره في الاجمال كان الوجه
في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وغيره
الا قليلا ويحتمل انها من الملحقات وما زال من زال لا من زال
يزول فانها تامة وما برح معناه من برح اي زال ومنه ليلة البارحة
لليلة الماضية وما فتئ اي بمعناه وما انفك اي انفصل لا
لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي
اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من
المرفوعات من المنصوبات فيه اي قيل فاعلها جزء

اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا
استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة وما دام
على الاستمرار فلان النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا وعزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا
اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا
ومعنى او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي
لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم الا النفي
النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت
اي لتعيين مدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة
ظرف زمان ورد ذلك لان اللفظ مصدرية فهي مع ما
بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر
كثير واذا كان الزمان قيدا له نعته هناك من حصول
كلام

كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اي من اجل انه
لتوقيت او مدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام
مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف او ظرف مضاف
مصدر غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي
اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يستقل بما دام اجلس
ولم يحصل من المجموع كلام يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال
العبارة بحرف النفي فانها مع اسمها واخبارها كلام
مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها
وليس لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك مقيدا بزمان
الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة زمان الماضي
نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله
تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهو مذهب سيبويه

ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها
اذ ليس فيها الا تقدم المنصوب على المرفوع فيما فوقها ما لم
يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها
نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي القدرة على جانب
العدم فقط فيمتنع ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع التقديم
ومع يجوز ان يكون واجبا كافعال المذكور وهي اي الافعال الناقصة
في تقديمها اخبارها عليها اي على تلك الافعال واتقوها
ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان
الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب
على المرفوع الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها وهو
اي هذا القسم ما في اوله ما لا فيه كانه مصدرية واما
اذا كانت نافية فلا يمتنع تقديم ما في خبر النفي لانه يقتضي
المصدرية

المصدرية واما اذا كانت منصوبة فلا يمتنع تقديم معمول المصدر على
نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا لابن كيسان بان يكون هذا
الخلاف واقعا ظاهرا من غير ما دام ان ارادة النفي لما دخلت
على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا
يلزم تقديم ما في خبر النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع البعض كان الافعال منها ليس الفاعل
مشاركا لها في الاصل تركيبا وهو اي القسم المختلف فيه كلها ليس
المبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة
للنفي ويمنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي
والفارسي على انه يجوز به لانه فعل وجواز تقدم معمول النفي الفعل عليه
وبان المانعين في حكم هذا القسم معارضة ربما ورد وبهذا وقع فيما
كان من الواجب ان يجعل ما في اوله ما لا فيه من القسم

المختلف فيه لوقوع الخلاف من ابن كيسان **افعال المقاربة ما وضع**
اى فعل وضع لدنو الخبر اى لدلالة على قرب حصول الفاعل رجاء منصوب
على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو
بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا بالجزم به فعسى فى قولك
عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجوا
ذلك وتطمع لانك جازم به او وضع لدنو الخبر دنو حصول شروع فيه
للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو
لاشراف الخبر على حصول الفاعل فكاد فى كاد زيد على قرب حصول
الخروج لزيد لكنه يترتب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم
بشروع الفاعل فى الخبر بالمقتضى لما يقتضى اليه فطفق فى قولك
طفق زيد يخرج يدل على قرب الحصول بشروعه فيما يقتضى اليه
فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع

والشفاق

واشفاق فالطمع فى المحبوب الاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان
اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجى منه
مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الاشتقاق وانما لم يتصرف
عندهم عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات فى الاغلب
من معانى الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه
عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر
بان الاستقبال تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل
فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية
اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما فى جانب الاسم نحو
عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد والخروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا القياس عسى ناقصة
وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم

ﺻﺪﻗﻪ على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى
الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع
فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء
فهو مشبه المفعول الذى كان فى صورة الخبر فنصب لشبهه المفعول
وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يخرج فى محل الرفع بالبدلية
بدلا اشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام
الشى ثم تفسيره وقع عظم لذلك الشى فى النفس قال الشارح
الرضى فالذى ارى ان هذا وجه قريب وتقول على احد الاستعمالين
الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو كان
منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال
الاسم المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى حسبت
ان زيدا قائما عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما فهى فى هذا

استعمال

استعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته
مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة
وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى
وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر
عسى واخر وهو ان يحمل من باب التنازع بين عسى ويخرج
فى زيد فان اعمل الاول كان زيد مرفوعا اسم عسى وان يخرج
خبر المقدم عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى المستكن
فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهى على وزن الاعمال الذى
ناقصة اليه وتركه فى ان مع الفعل المضارع فى الاول
تشبيها لها بكاد وفيها ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك
عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذى امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فرج

ان دون الاستقبال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى زيد
لعقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع الدنو الخبر وحصوله
كاد وتقول كاد زيد يجي فتخبر عن دنو الخبر لعلك باشرافه
على الحصول من الحال باعتبار واحد معينه من عراقيل لدلالته
على الاستقبال المنافي للحال وقد مر من ان على خبر كاد تشبيها
له كما انه يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد
كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها
للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على
كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة
النفي نفي معنوية على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا
وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تع وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في

مع فلتخطئة المشهور قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولشدة تخطئتهم وتغيره
قوله لم يكد بقوله لم اجد فلو كان نفي كاد للاثبات لما خطأه
ولما غير لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء [illegible] والقرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها
قرينة تدل على ثبوت الذبح بعده ولا تناقض بين انتفاء الشيء
في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء
مخطئة وذو الرمة في تسليم تخطئته روي عن عنبسة انه قال
قد ذو الرمة الكوفة [illegible] وانشد ذو الرمة حتى
[illegible] كقوله تع لم يكد يراها [illegible] لم يرها [illegible] الداخل
فما اشتهر منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة النفي [illegible]

الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه [illegible]
والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النوى
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي
الداخل على يكاد انتفاء قرب [illegible] رسيس الهوى [illegible] اي
الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال
وهذا مسلم لكن لا يثبت [illegible] ذلك لم يثبت دعواه
الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي [illegible] عليها [illegible]
وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل [illegible] وشرع
في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا
وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب [illegible]
الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب
وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة

في الاستعمال مثل كاد في الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى
وحينئذ نحو اوشك زيد ان يجي واوشك ان يجي زيد وتارة
تستعمل استعمال كاد وبدون ان نحو اوشك زيد يجي فعل التعجب
في بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعل التعجب بصيغة
افراد الفعل بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس
وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته و
على كل التقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع [illegible]
فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في اقسام الافعال [illegible]
[illegible]
[illegible] عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب [illegible]
لذلك بعد الوضع والمراد بالوضع لانشاء التعجب بحيث
لا يستعمل في الدعاء [illegible] افعل التعجب [illegible] وضع لانشاء

التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله
اخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط كونهما في ضمن
التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع
ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ ومعا فعال التعجب غير متصرفة
مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما
يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما
للمبالغة والتاكيد وكذا الاشتقاق للافعل كافعل التفضيل
وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويوصل في الفعل
الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي وثلاثي مزيد فيه او ثلاثي
مجرد فاقد لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد
استخراجه اي يتوصل ببنائها من فعل لا يمتنع بناؤها منه
ويجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي

في

في صيغة التعجب بتقديم اي التقديم جائز فيما سوى صيغتي التعجب كتقديم المفعول
به والجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير
الفعل عنهما واما فيهما فالتقديم والتاخير ما فيهما ليكون عدم التصرف
بهما من خواص صيغة التعجب فان يقتضي بيان الاحكام الخاصة بها
فلو قال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانها بعد النقل الى التعجب اجريا
مجرى الامثال فلا تغيران كما لا تغير الامثال وقيل عدم التصرف
بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشي
يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم عدم التصرف بالتاخير والحكم
لان تقديم الشي يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره
فلو اكتفي باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد او
لا التباس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود
لكنه ينفصل عنه بالقصد لكون اعتبار القصد ولا يتصرف فيهما

با يتصل الفصل بين الفعل والمفعول نحو ما احسن في الدار زيدا
واكرم اليوم بزيد لاجرائها مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني
الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان
يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان نحو ما كان احسن زيدا
ومعناه انه كان لزيد الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان
المتكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتداء على ان يكون المصدر
بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ
وما ابتدائية ومعناه نكرة بمعنى شي لان النكارة تناسب
التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعده اي
ما بعده الجزء باب الثلاثي وقد يأتي موصولة اي ما موصولة
عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله حسنا
شي عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعده خبره فكان المعنى

اي

اي شي هو موجب من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين
واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار
ذا فعل كاغد اي صار ذا غدة اي مجرور فاعل لفعل عند سيبويه
فالفعل والباء زائدة فلا زيادة الا اذا كان المتعجب منه مع صيغتها
نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس فهو جبر عنده
سيبويه في فافعل لان الفاعل واحد ليس الا ويه اي مجرور مفعول
عند الاخفش احسن بمعنى امر واحسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة
والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيرة ذا احسن ويجوز
ان يكون همزة الفعل للسلب والباء زائدة على ان يكون احسن متعديا
بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كا خرج ففيه الحاق الفعل
ضميره فالمعنى اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا

به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان حسن ام لكل اسم بان تجعل زيداً
حسناً والا جعل كذلك بان الصيغة بالحسن وكانه قيل صيغة بالحسن كيف
شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فيه حقق
بمعنى افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب
او وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن شئ منه خبراً وحبذا
منها لانه لم يوضع لانشاء وفيها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد جاء في لغة بني تميم في كل فعل اذا كان فاؤه — لغة بني تميم
مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين
وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالث اسكان
العين مع كسر الفاء والرابعة كسر العين مع كسر الفاء اتباعا للعين
والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم
كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب

الفصحاء

الفصحاء من بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفاً
باللام للعهد الذهني ولو احداً في جميع المعنى ابتداء وتفسيره بما يذكر
بعده ليكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى
المعرف بها اي باللام اما بغيرها
نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل وقد جاء
او يكون مضمراً مميزاً بنكرة منصوبة موحدة او مضافة الى نكرة او
معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلاً او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه
انت مميزاً بما يعني شيء منصوب المحل على التمييز قيل فنعما هي اي نعم شيئاً
هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة يعني الذي فاعل نعم ويكون الصلة
محذوفاً في نعما هي محذوف وقوله هي مخصوصة اي نعم الذي فعله
الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة يعني في الكلام
وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته
بحسب الغالب لانه قد يقدم المخصوص نحو زيد نعم الرجل

نحو نعم ... او نحو ... غلام الرجل

— الشيء فنعم شيئاً هي نعم الشيء هي
فاسم الفاعل لكونه

مدح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة
قبله خبره ولم يحتج في الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام
لام التعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو مثل نعم الرجل
زيد قريبة في هذا المثال اما مبتدأ او نعم الرجل مقدما عليه خبره او
خبر مبتدأ محذوف لتقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل
من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة
وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص حتى يكون صحيحاً
مطابقته للفاعل اي مطابقة الفاعل اياه — او مطابقة الفاعل
في الجنس حقيقة او تأويلاً في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المرأة هند ونعمت
المرأتان الهندان ونعمت النساء الهندات وكم زان يقال

نعم

نعم الدار هند وبئس المرأة هند لانها لما كان فاعلها غير متصرف اشبهت
الحرف فلم يجب الحاق العلامة بها وقوله بئس مثل القوم الذين كذبوا
كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا مجامع
افراد الفاعل وهو مثل القوم ويشبه ما لا يطابق الفاعل المخصوص
متأول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة القوم وحذف
المخصوص متأول بتقدير اي بئس مثل القوم الذين كذبوا مثلهم
وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل فنعم نعم العبد اي ايوب
بقرينة ان ذلك في قصته وقوله فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل
بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي ومن افعال
المدح والذم حبذا في حبذا ذا فاعل اي فاعل في الفعل وذا لا
يتغير اي حبذا فاعله ذا على نية الافراد فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لانها جرى الامثال

وهو اي حبذا مركب من حب الشيء
اوحب اذ اصار بعبرانا ذا

التي لا يتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي
بعد حبذا المخصوص اي مخصوص حبذا او اعرابه اي الاعراب لمخصوص شئ
او اعرابها حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان
تقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييزا
وحال على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا
رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد او حبذا زيد راكبا وحبذا
رجلين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين وحبذا راكبين الزيدان وحبذا
امراة هند وحبذا امراة والعامل في التمييز او الحال اي حبذا معنى
الفعل وهو الحال نحو لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يقع ... مخصوص
الا بعد تمام المدح والركوب ... فالراكب حال من الفاعل ... لا عن المخصوص
مبحث الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى
حاصل في غيره اي لا يكون مستقلا بالمفهومية

بحيث يصح ان الحكم عليه او به بل لا بد في ذلك الكلام ا... اليه
ومن ثمه اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام
ركنا او غيره الى اسم يتقيد معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او
فعل كذلك نحو قد ضرب مبحث حروف الجر ما وضع لافضاء
الفعل اي ايصاله فان معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه
معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان ذلك
بتاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي
برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف
الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى
ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى
وفي وذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اعراب

مر ل
كان ...
... الافضاء الوصول ولا ... بالبا ... صار معناه الايصال والافضاء اى ... معنى ...
اسما ... نحو مررت بزيد ... ما مر بزيد او كان ...

خاصة بعضها وهي ... والباء واللام ذكرها باسمها لوجود ما ذكر كما
ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي
منها ورب وواو ربّ اي الواو التي يقدر بعدها رب في عدها من حروف الجر
تسامح وواو القسم وتاؤه والباء وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا
وعدا وحاشا فائدة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي قبلها تكون
حرفا واسما والثلثة البواقي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء
الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا
معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها
الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد
فائدتها في مقابلها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو ... من شيطان

... ربّ ...

الزم

الرجيم فان معنى اعوذ التجئ اليه والتبيين ... على ...
اي ويجئ من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر فيه علامته
صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام ... والتبعيض
اي يجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض في مكانه نحو اخذت
من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله ...
فانه مرفوع على الخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب
نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم
يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان
من مطر فاجاب عن مستندهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه
مما يتوهم منه زيادة في الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض
او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد
على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر والى للانتهاء

الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت
الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما
نحو قلبي اليك فان قلب الى طب منتهى اليه باعتبار الشوق
والميل ويعني مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم
اي مع اموالكم وحمل ذلك ان يكون الى في كونها للانتهاء ويعني مع كثيرا
ولم يكتف في كونها بمعنى مع لتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء
الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص الى
حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه
لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لانه
وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا
بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور
يحكمون بشذوذه فلا يجوز منه قياسا وفي للظرفية اي
لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز ومجازا نحو النجاة

في الصدق ويعني على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء كما
ترى في مررت بزيد فان المرور فيه يفيد لصوق مرورك بزيد
اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور
الفعل عنه بالمجرور نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت
الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع
الفرس في الاشتراء فلا يلزم ان يكون السرج حال شراء الفرس
متصلا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي
لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك و
التعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير وحال
الباء على هذا فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى
ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء

واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف
الجر وبحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون
حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة
في الخبر في الاستفهام بهل مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد
بقائم والنفي نحو ليس زيد براكب وما زيد براكب فهي زائدة في
الخبر في هذه الصورة قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي
سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد
والله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك زيد
واللام للاختصاص بالملكية نحو المال لزيد وجاء للجنة نحو الجل للفرس والتعليل اي بيان
علية الشيء ونحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك
وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي عنه وزائدة
نحو ردف لكم وبمعنى الواو للقسم للتعجب في مثل لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور
العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي للاثبات القليل
ولهذا اوجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام نحو

التكثير ومختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذي
هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف
وانما اكتفى بكونها موصوفة لانه هو مذهب الجامي ومن وافقه وقيل
لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكره من التقليل
اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج
الى القرينة وفعلها اي فعل رب ماض الذي يتعلق به رب رجل كريم
لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل محذوف
غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل
كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة
منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا
وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة
او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة الضمير في الافراد

الامع وعدم الوجوب

فعلها ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق ذلك الا في الماضي نحو …

والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ظاهرهم يقولون ربه رجلين وربهم
رجالا وربها امرأة وربها امرأتين وربهن نساء وتخفيفها اي رب
والالحاق ما الكافة اي التي تكفه عن العمل فيدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين
كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل
وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة وبلدة ليس
بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو
للعطف ظ وان كانت في اول فيقدر له معطوف عليه وعند
الكوفيين انها حرف العطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة
بنفسها للضمير وربما يحذف رب فلا يقدر واو لا معطوفا عليه الا ان
ذلك ضعيف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل
القسم فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي
اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء ولغير السؤال يعني لا يستعمل الواو

في ال

عند سيبويه والبيت بحاله فلان ... في اول الكلام فكون حرف العطف ظاهر

في السؤال فرقا بينهما ... عن رعاية ايضا
مختصة بالظاهر يعني الواو ومختصة بالظاهر يعني الواو ومختصة بالاسم الظاهر
سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن
مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص لانحطاط
رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها احد القسمين وهو الظاهر
لا محالة والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراط حذف الفعل
وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة لفرط
انحطاط رتبتها عن رتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر
وحصل تمام اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منها
اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل
وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله
خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله

كا

والقسم بالله ويكون لغير السؤال كون للسؤال اليه نحو بالله افعل
وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة
نحو بالرحمن لافعلن كذا فهاتان تختصان ببعض هذه الامور كما عرفت
فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا باختصاص فلا يرد
انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان الاختصاص
ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان في ما اي
في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا المنفية في الاسمية كانت
او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف
النفي لوجود القرينة كقوله تعالى بالله اخبرني ومالك هل قام زيد
ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم
بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم
ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله استغناء

عن الجواب

المضمر
وبالله اجلس وكانه خص بما ... على المظهر نحو بالله لافعلن

وحروف النفي ما ولا وانما اللام في الجملة الاسمية نحو والله لزيد قائم ... الفعلية نحو ... لافعلن كذا وان

تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وانما قسم السؤال ... فينبغي الا يفتقها معنى الطلب

عن الجواب في اثناء الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت
جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ الاسمي الا الدال على الجواب
لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي
لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء
الثاني ووصوله الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او اما
بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او اما بالزوال وحده نحو اديت
عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على
السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بعدم ذلك بجواز
من عليها كمن من يمين اي جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف
للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير
ليس مثله شيء في بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما
بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد

معادفة ويختص اى الكاف بالظاى بالاسم الظ عند الجمهور فلا يق
كذا استقا وعنه بنيل ونحوه وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو
ما انا كانت حقا فالخبر وفانه اجاز وذلك مطلقا نظرا الى ما جاء
في بعض اشعارهم معه ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء
في الزمان الماضي يعني ما اذا اريد بها الزمان الماضي فالمراد ان ابتداء

الفعل — زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الذي اريد بها كما اذا قلت ما سافرت من البلدة منذ كذا وما رايت فلانا منذ
سنة كذا ويشترط ان يكون هذه السنة ماضية فلا يكون فيها اما معناه
ح ان ابتداء ما سافرت او عدم رويتي كان هذه السنة ثم استمر الى الان
والظرفية محضة في الثانية اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار

اى الذي اريد بهما الظرف معنى الابتداء في الزمان الحاضر حاضرا فالمراد ان جميع زمان انتفاء — وان على معظمه يعني اذا اريد بهما الزمان الحاضر
م زمن رويتها هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لا انها لم تنقضيا بعد ولم — الغرض من ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اى جميع زمانها

بمنزلة

منه زمان الفعل الى ما وراءها فكيف يصح اعتبارها مبدأ الزمان الفعل
فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء
كما يتوهم بحسب الظ لكن بتقدير مضاف اى ما رايته مذ دخول شهرنا
وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها
فاذا جررت بها ما بعدها لكون حرف الجارة وبهذا الاعتبار ذكرت
ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد [illegible]
بها كون افعالا الوجه المشبهة بالفعل ووجه شبهها به انها لفظ
فلانقسمها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبناؤها على الفتح
مثله ومعنى كون معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت
واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها
بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عدوا
عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا لصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا

تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة
في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها
ولغاتها تتجاوز عن جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل
اخرها لكونها للاعداد تنحلف الاربعة السابقة لها اى لهذه الوجوه

وجوبا بالبعض من اول الامر لانه ابتدا قسم من اقسام الكلام — صدر الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل
على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
فهي بعكسها اى بعكس ما قبلها في حذف المضاف بان تقتضي عدم
الصدارة لا مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا لها من العقد
لشئ اخر حتى يتم كلاما مع لو وقعت في الصدر اشتبهت بان
المكسورة في صورة الكتابة وانما قلنا العكس في اقتضاء عدم
الصدارة لا في عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء

ولمعلق — يكفي في ذلك وتمحيها اى هذه الوجوه ما الكافة فتبقى اى

تدل

تدل هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة على الافصح اى على افصح
اللغات نحو انما زيد قايم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم
ويدخل كل هذه الحروف حينئذ اى حين اذ تلحقها ما على الافعال لان
ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان
المكسورة لا تغير المعنى ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قايم
افدت ما افدت بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة
مع جملتها اى مع اسمها وخبرها اسما لها مجرد اعتبار ما كانت عليه قبل
دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمة اى من اجل الفرق المذكور وجب
الكسر في موضع الجمل اى في موضع تقتضي الجملة وجب الفتح في موضع المفرد اى في موضع يقتضي المفرد — فلم مثاله ان ابتدا اى لا ابتدا الكلام لكونه موضع الجملة
موضعها الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ان بعد القول والمشتق
منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمروا قايم
وكسرت انها بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون

لايكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها
مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا
او حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب
كون المتعلق الفعل مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدا نحو
عندي انك فاضل او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو عجبني
اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا او قال لوا
لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا
الامتناعية مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك
منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها
وخبرها بعد معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا انى معا ولكن زعمت اي لولا زعمت انى معاونك
الولا انك مرتجى صدر ريك وكذلك قالوا لولا انك بفتح الهمزة

لانه اي ما بعد

لوجوب كون المبتدا مفردا اه

لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا
نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان
على تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح
على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها
مع ما بعدها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان
كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في محل
الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه اي اكرامي ثابت له
وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد ولانها اما مبتدا او خبر مبتدا
محذوف ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم نحو وقعت
بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على ان مع اسمها وخبرها جملة ووقعت بعد اذا المفاجاة
والفتح على انها مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته القفا واللهازم
ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله

قوله سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم وقوله اذا انه ... [illegible]

الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يضرب
قفاه ولهازمه اي لهازمه جمع لهزمة ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان
عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بما حوله ما فوق الواحد
او بارادتها مع حواليها تغليبا وشبهه بالحر معطوف على انه عبد القفا الاول
اي مثل اذا انه عبد القفا واللهازم ومثل شبهه وما وجد ذلك كثير
من التنزيل فمن جملة شبهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت
ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان
اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى الحمد
المحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما
مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو
المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لانه من جنس
القول ولذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها

المنصوب

المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز
العطف على اسم ان المكسورة من حيث انه في محل الرفع سواء كانت
المكسورة مكسورة لفظا او وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو
وعلمت ان زيدا قائم وعمرو
فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث
يكون مع معمولها في تاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسمها
حملا على محل اسمها دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع
فانها لما غيرت معنى الجملة لا يبقى فرق بينها ويشترط في العطف على
اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا
مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان
زيدا قائم وعمرو كذلك قائم لانه لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان
ان وذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف

لفظا او حكما بالرفع بان تكون ان المفتوحة في حكم المكسورة

على المعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فيه رفعه ان
ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم
اجتماع عاملين على معمول واحد باعتبار جهة واحدة هذا فالكوفيون فانهم
لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم
والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد وانما ذكره اي كون الاسم ان مبنيا في جواز العطف
على محل الاسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان
كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المبرد والمذكور مشترك
بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان
العطف على محل اسم ان جاء مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها
بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز
العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغيير معنى الجملة كما كانت

جملة

عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه
لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شي عليه بالرفع مثل ان المكسورة
كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف
المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها
فلا يعتبر محل اسمها والية لذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
معناها او تاكيده معنى الجملة الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع
لا تغير معنى الجملة اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم
اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان
في الدار لزيدا او دخلت على ما بينهما اي ما بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا
لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور ان في ماعدا
يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا
ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل

الجملة المفتوحة غيره دخلت اللام
التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة
التي هي ايضا لتاكيد دونها
او دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد

ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان
لم تغير المعنى لكنها لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء
مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة
لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وتجوز
الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها
مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل
وانما لزم ذكره صريحا واللام على كل التقديرين لازم اما في الغائها فللفرق
بينها وبين المخففة وان نافية ان زيد لقائم وان زيد قائم واما في اعمالها
فطردا للباب وان كثيرا من الاستعمال لا يظهر فيه الاعراب لقوله كون
الاعراب تقديريا او لكونه مبنيا وهذا اختلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة
فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اي دخول المخففة على افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل فعل

المبتدا

المبتدا والخبر مثل كان واخواتها لان الاصل دخولها عليها فلا اثباتها
ذلك الشرط ان الغرض دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية
للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول اللام
بعد تخفيفها حتى الحبتدا والخبر فلا اصل الدخول على الفعل فانه يتفق
عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غيرها ومتمسكين
بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
ولا ولي عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة لثقل حينئذ التخفيف
على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدرة والسبب في تقديره
ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق
واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان
كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام

ولزم من تركيب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جايز
فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما المفتوحة بعد تخفيفها والجملة
المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت
في الاصل حتى لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة
وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح لكن دوام العمل في المقدر م
الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل اي الجملة لانها
مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية
ودواخلها على المبتدا والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي
اعمال ان المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض
اهل اللغة اعمالها في المظهر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم
واحسبانه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة

وان في

غير معروفة واما في الشعر فجاء في المظهر فقط قال الشاعر
اي ضرورة الشعر
فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها اي ان المفتوحة المخففة حال كونها مع ما دخلت عليه الفعل اي
الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس ... ان الا
السين وان عسى ان يكون قد قرب اي السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى
او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل
ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الاشياء الفرق
بين ان المخففة والمصدرية الناصبة ويكون كالعوض من النون المحذوفة المخففة م
او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف
النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده
الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق
بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي

المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي
المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف
براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وذهب
الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر
وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن
حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة
وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال
الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتح الاخر كقول الشاعر
ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملت فقيل كان ثدييه
لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا الغيت فالحق انه ليس فيها فيعملها
ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقع غير مقدار

ولكن

بعدها الغير لعدم المانع اليها كما كان في ان المخففة ولكن وهي حرف ايضا
مفردة قال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة والكاف الزائدة المشددة م
واصلها لا كان نقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة
لا للنفي ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان
لتحقيق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا
جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمروا
لم يجئ فتوسطها اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا
معنويا والتغاير هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد لا يكون
نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب
وتخفف فلا تكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة ولانها تشبه
العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان والمحققين

فلا يلبس لها جوابا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكان شاذة
الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها فيات على توهما
المخففة وقال الشارح الرضي الاظهر وليت للتمني اي لانشاء
التمني تدخل على الكل نحو ليت زيدا قائم وعلى المستقبل نحو ليت الشباب يعود
واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزئين بناء على ان ليت للتمني
فكانه قيل تمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالفراء منصوبان
على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني
بتقدير كان وتمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبي كانت رواجعا
والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن
في خبرها المعطوف اي ليت ايام الصبي لنا كائنة حال كونها راجعة
ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستقبل ومعناه توقع
امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تتقون ولعل الساعة قريب

ولا اعرف له شاهدا ويجوز
معها مشددة او مخففة
الواو وهي اما العطف
الجملة على الجملة واما العطف
وجعل الشارح الرضي

موءود وشد الجر بها اي بلعل كما جاء في لغة العقيلية وانشد
السيرافي في ذلك وداع دعا من يجيب الى الندى فلم يستجيبه
ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي
المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية
كذا قال الشارح في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع اخر فقال الشاعر حكاه على
كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل الى المغوار بالياء فيجب ان يحكى الا
حال النصب بالياء ولعل مراد الشارح مما ذكر من التأويل ان هذا البيت
يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التأويل
بعد الجزم بوجود الجر وحكم بشذوذه مبحث الحروف العاطفة
العاطفة هي المعنية الا انها والاكانت هذه الحروف تميل المعطوف
الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما
بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي الشرط منها وعند الاكثر

ان ما بعدها تحقيق بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر اي ان بل
التي ما بعدها مقصود نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست
منها لان ما بعدها تحقيق لما قبلها ومن المعطوف وهذا غير فصيح وانه
معها الفصيح سعدو في كلامهم انها مرضوعة لكن مثل ما فصده
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب والمراد
بالجمع ها هنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء وكما كانت او
واما وليس المراد باجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل
في زمان او مكان فالواو نحو جاءني زيد وعمرو او عمرو وزيد
اي حصل الفعل من كليهما من ترتيب بين احدهما دون الاخر فان الواو
للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها
اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم
منها الترتيب مثلها عندنا وردهما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب
بلا مهلة

بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في تعلق الترتيب بمهلة وحتى مثلها
في ترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقصر منها في ثم وهي يتوسط بين الفاء وثم
بين ثم المفيد للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب ان يكون جزءا من متبوعه اقوى
او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي سبيل معطوفها
بما قوة في المعطوف او ضعف فيه ليدل عليها حتى تميز الجزء بالقوة او الضعف عن الكل
فصار كانه غيره فصح ان يكون مقابلا وثمه المغيرة المتعلق بالكل ووصل ثم الفعل اليه
جميع اجزاء الكل كمات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين
ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى
جزءا من متبوعه وعدم اشتراط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج
باعتبار زمان الحصول وفي حتى بحسب الذهن فان الترتيب بحسب الذهن ان يتعلق الموت بالانبياء
وان يتعلق بهم تعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج قبل
سائر الناس وكذا الترتيب في الذهن بعد عدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم وان كان
في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا مع ان تقابل قدوم الحاج حتى المشاة والاعلام
وشبهها بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الا انها
في الجزء الاخير يفيد ذلك العموم نحو اكلت السمكة حتى راسها فانه يفيد شمول
الشوم لجميع اجزاء القبيل ولذلك في الاتمة حتى تعين جميعا الا انه لم ينسب الحر
مانع في الجزء الاخير قبل الشهر حتى تعين ان يكون ثانيا لكن بعد جعلها فيكون العاطفة محمولة

بالمجازة ولذلك كانت محمولة عليهما اي مسلطة في معنيهما جميعا بخلاف ... في الاستفهام
واما استعمالها في طلب معنيهما فهو كثير ... الا انه لا يجوز في ... حكم
العطف في المعطوف ... وحينئذ ... بعض الشروح ... هذا القيد جبرا
معطوفا لكونه جزء من ... وعدم ... اللهم الا ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقيا
او حكما ... في بعض الحواشي واما ... الامرين ... النفي
لاحد الامرين ... على احد الامرين ... كثير ذلك ... احدهما
عند المتكلم ... انها في شيء ... الامرين ... مستعمل
لاحد الامرين ... فيهما ... مستفاد من ... النفي
لان ... ام المتصلة لازمة للهمزة الاستفهام ... مستعمل ... بعد
بان ... احد المستويين عند المتكلم والمستوي الاخر في الهمزة ... الاستفهام بعد
ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ...
بعد ان ام المتصل ... احد المستويين ... الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ...
تركيب ارايت زيدا ام عمرا ... المستويين ... او احدهما وان ... الاخر
لم يلي الهمزة ... المنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح ...
ام عمرا احسن ... لكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا ...
احسن ... في الترجمة ... في بعض نسخ الكافية ... العطف ...
بكذا ... احد المستويين ... الاخر الهمزة ... ضعيف ارايت زيدا ...

اذا في امرنا جهين

... فصيحة الا ... غير مناسب ... كان ... ضعيفا
وبالجملة كلام المصنف هنا لا يخلو عن اضطراب ... عن سيبويه ... ثم
... ذكر ... كان ... جوابها ... ام المتصلة بالتعيين ... احد الامرين ... السؤال
... النعيين ... ثم ... قلت
... زيدا او عمرا ... ازيد ... ام عمرو ... جوابها ... المقصود
بالسؤال ان ... على التعيين ... جواب ... الخطاب ...
الخطاب ... والتكلم ... في الموضعين ... لكان ...
... ام المتصلة ... عليه ... اخر ... اشارة ...
... الكلام ... قوله ... ان
جوابها بالتعيين ... طريق اللف والنشر ...
وام المنقطعة ... الاضراب عن الاول ... والواقع ...
... القطعية ... خبرية ...
... اخر ...
واما الاستفهام كالقول ازيد عندك ام عمرو ... الاضراب عن ... الاستفهام ...
... المعطوف عليه ... مستعمل ... الاخر ...
... المعطوف ... عليه ... المعطوف ... العلم
من اول الامر ان الكلام ... على الشك ... واخرى ...

عليه بالماء ... جاءني ... زيد ... عمرو ولكن ... جاءني زيد ... وذهب بعض النحاة
الى انها ليست من الحروف العاطفة ... المعطوف عليه ... العاطفة ... الواو
فلو كانت حروف العطف ...
الاول ان ... المعطوف عليه ... الشك في اول الكلام ...
ومن ... الواو ... الثانية ... الاول ... الثانية ...
... فائدة اخرى ... ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدها ...
... الحكم لاحد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين ... لتعيين الحكم الثابت
للمعطوف عليه من المعطوف ... المعطوف عليه ... المعطوف ...
... الاثبات ... الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف ...
زيد بل عمرو ... المعطوف دون المعطوف عليه ...
المعطوف في حكم المسكوت عنه ...
لم يكن بطريق القصد ... زيد بل عمرو ...
... المعطوف عليه الى المعطوف ...
عليه في حكم المسكوت عنه ... الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه ... زيد بل عمرو ...
وزيد ... في حكم المسكوت عنه ... مستعمل ...
كانت ... المفرد ... الاول فيكون ...

من الاول

... زيد لكن عمرو ... قام عمرو وان كانت في عطف الجملة ...
... بعد النفي ... الاثبات ... النفي بعدها ... الاثبات ...
زيد لكن عمرو ... زيد لكن عمرو ... تقدير ...
حروف التنبيه الا واما ... الجملة كلها ... المخاطب ... الحكم
اليه ولهذا ... حروف التنبيه ... الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم ...
من المفردات ... اسماء الاشارة ... المخاطب من الاشارة ...
... حروف النداء يا ...
والبعيد ... الهمزة ... الهمزة ...
... البعيد ... القريب ... القريب ... القريب
... القرب ... القرب والهمزة ... البعيد
... القريب ... البعيد ...
حروف الايجاب نعم وبلى واي ... الهمزة وسكون الياء ...
... هذه الحروف ... حروف الايجاب
نعم مقررة لما سبقها ... اقام زيد ...
... لم يقم زيد ... زيد ...
الست بربكم ...
... الاثبات ... النفي ...

حروف التنبيه

حروف النداء

حروف الايجاب

اعلم بان بعد ... زيد ثم كون قرارا او يقوم مقام ... التقرير

بعد النفي ... مخففة ... باب النفي ... بالنفي المتقدم وجعلها ... يكون ... النفي

مجرد عن الاستفهام كقولك في جواب ... ما قام زيد ... قد قام ...

النفي الذي بعد همزة الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا ...

... التصديق ... لا يقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد ...

بعد الاستفهام ... بالاستفهام وذكر بعضهم ...

لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان ... نعم ...

[illegible] القسم [illegible]

يكون القسم [illegible]

تصديق الخبر وفي بعض النسخ تصديق الخبر كقولك ... وان الخبر ...

... وان لتصديق الدعاء ايضا كقول ابن الزبير ...

... الاستفهام ايضا ...

... هل المحبة شفاء من جوى حبهن ...

[illegible]

[illegible]

ان الكذب [illegible] يصدق [illegible] مجرد ان النفي [illegible] وحينئذ يجوز الفصل
بين الفعل والقسم [illegible] حرف الاستفهام الهمزة وهي لها صدر الكلام
[illegible] انواع الكلام [illegible] الاسمية والفعلية تقول ا
زيد قام [illegible] تقول [illegible] زيدا ان الهمزة
[illegible] الاسمية سواء كان [illegible] الا آية [illegible]
زيد قام [illegible] ذلك لان [illegible] ان يكون [illegible] قد [illegible]
[illegible] فان [illegible]
[illegible] وان لم [illegible]
وهي الهمزة [illegible] الهمزة [illegible]
تقول [illegible] الهمزة على [illegible] مع [illegible] الفعل بخلاف [illegible]
[illegible] الهمزة [illegible] الانكار [illegible]
[illegible] المستفهم [illegible]
[illegible] المستفهم [illegible] الهمزة [illegible]
[illegible] الهمزة [illegible] المتصل [illegible]
على [illegible] المستفهم [illegible] الهمزة [illegible] المتصل [illegible] التقديم [illegible]
[illegible] المنقطع لان المستفهم [illegible] المنقطع [illegible]
[illegible] السؤال الاول [illegible] السؤال [illegible] المقدرة [illegible] الهمزة فان [illegible]

[illegible]

[illegible] تقدير [illegible] ونقول ثم اذا [illegible] وان كان [illegible]
العقوبة [illegible] ثم والفاء والواو [illegible] العاطفة [illegible]
حروف الشرط [illegible] صدر الكلام [illegible] الاستقبال [illegible]
[illegible] المستقبل [illegible] الماضي [illegible]
[illegible]
[illegible] وقع [illegible]
[illegible] ضربت [illegible]
[illegible] فقد وقع [illegible]
[illegible] واعلم ان [illegible]
[illegible] حصول [illegible]
[illegible] انتفاء [illegible]
[illegible] حصول الاكرام [illegible]
انتفاء الاكرام [illegible]
[illegible] انتفاء اللازم [illegible] انتفاء الملزوم [illegible]
[illegible] لزوم [illegible]
[illegible] انتفاء [illegible]
[illegible] انتفاء اللازم

[illegible]

العلوم [illegible] لزوم [illegible] ان [illegible] انتفاء [illegible]
[illegible] الاكرام [illegible] انتفاء
[illegible] انتفاء الاكرام [illegible] الاكرام [illegible] انتفاء الاكرام [illegible]
الا انتفاء [illegible]
[illegible] الاكرام [illegible]
[illegible] الاكرام [illegible] الاكرام [illegible]
[illegible] احد من المشركين استجارك [illegible]
[illegible]
[illegible] الفعل [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible] العوض من الفعل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
المقدر [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الفعل المقدر [illegible] انتفاء الفعل [illegible]

[illegible]

وان كان [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
واذا تقدم القسم اول الكلام [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] القسم [illegible] الشرط [illegible] القسم [illegible]
[illegible] الشرط [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] جواب القسم [illegible]
[illegible] جواب القسم [illegible]
[illegible] بالشرط [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] الشرط [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] القسم [illegible] الشرط [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] القسم [illegible]
[illegible] لتقديم [illegible] الشرط [illegible] القسم [illegible] باعتبار التقديم [illegible]
[illegible] الشرط [illegible]
[illegible] باعتبار التقديم [illegible] الشرط [illegible]
[illegible] الشرط [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] القسم [illegible] التقديم [illegible]
[illegible] التقديم [illegible] القسم [illegible]

وعلى المذهب الثاني مناسب لتقديم الشرط وجملة الفاء فالمقسم باعتبار الاول على تقدير
وباعتبار الثاني على تقدير فعلى تقدير الثاني يقع من حيث المعنى الشرط في اختلاف
بخلاف المعنى الاول فالحكم عليه اولا وعلى تقدير الحكم عليه وان كان رعاية كون الشرط على ترتيب
اللفظ يقتضي تقديم الثاني الثالث على القول الاول لدا دار تصحيحه المثال المشهور بقيد
على تقدير تقديم المعنى على الشرط اي حيث شاهد هنا وتقدير المقسم على كل المفظ ان ذا لفظ
او مقدره لفظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المعنى فكان كجواب المقسم كقوله
لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب المقسم فان
جواب الشرط لكان الكلام يحذف النون ولا يه اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون والشرط ماض وانكم لمشركون جواب المقسم فانه لو كان جزاء
الشرط لزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي
تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر كقولك جاءني اخوتك فاما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر
فاعرضت عنه او ما يجمل في الذهن فيكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد يجيء
لاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال كما الواقعة في اوائل الكتب ويلزمها التفصيل
المجمل حيث تكرار ا وقد يقتصر بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضدا لغير المذكور ... احد
احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابله
اما المذكور ههنا غير مذكور لكنه يقدر بعضها اما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
ويردون اليه المتشابه واما كم بان كلها اما الشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول

المنفر

للثاني ولزم حذف فعلها اي فعل الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها
جزء مما في حيزها اي جزء من جزئها اي من اجزاء ما بعد الفاء ايضا جزء سواء كان ذلك الجزء مبتدأ
نحو اما زيد فمنطلق وما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي
مطلقا غير مقيد بحال يجوز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب
سيبويه الا فاصلة جملة التقديم الممتنع تقديره مطلقا وقيل العامل المبرد ولا
ما وقع بينها وبين الفاء فانها معمول الشرط المحذوف على اطلاقه اي مطلقا في تقييد
تجويز التقديم وعدمه نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق فان تقديره فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي
هو يكن من شيء واقيم اما مقامه وتوسط يوم الجمعة بين اما وفائها ... حرف
في الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما تقرر واما على المذهب الثاني
فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل
الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل الا فاصلة جملة التقديم
اصلا وقيل القائل الاول ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع
النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء
الجزاء قدم على الفاء والا وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء
مانع اخر نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في خبر ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل
القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل يجمع بين
ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون فيجعل لاما فوقه رفع حكم الامتناع
عن الاول لا عن الثاني وهذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان

وانا اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد
منطلق اقيم اما مقامه وحذف فعل الشرط وتوسط زيد بين اما والفاء لما ذكرنا
اما زيد فمنطلق في ارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولى وعلى المذهب الثاني مهما يكن
زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقامه وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق
فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع فيما ذكر زيد فهو منطلق
الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب فيما ذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون
يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به الفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز
اما زيدا فمنطلق في النصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم
الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير تذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازه
بلا خلاف واما مثل المتن ما يجيء الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور ...
كونها مرفوعة لكثرتها حروف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص
فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لكن الرئيس لك بهذا القول كما يقول ...
الامر كلا تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك
افعل كذا كلا اي لا اجاب الى ذلك وقد جاء كلا بمعنى حقا والمقصود تحقيق
مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى وان كان بمعنى حقا جاز ان
اسم ... يكون لفظ كلا الذي هو حرف ... لمناسبة معناه لمعناه ...
المخاطب عما يقول لتحقيق الضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كان بمعنى المهم

مبحث تاء التأنيث

لما هو ان المقصود تحقيق مضمون الجملة بالقصد بان فهم تخرجه ذلك عن الحرفية وتاء التأنيث
الساكنة والمتحركة انها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتسكون من اول الامر على
تانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء
بخلاف الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء في اول الامر ساكنة
هذه على بنائها كالحقة ويحرك تلك على الاعراب ما دليله انها كالحروف الاخر كالمعاني
فان كان الى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي تخير اي فانت مخير بين الحاق
التأنيث وبين عدمه او نحو الحاق التأنيث مخير فيه على الحذف والا ...
هذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام تاء التأنيث
واما الحاق التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقمن النساء فضعيف لتقدم ... ما ... الى هذه الحروف ... الا ... المسند
اليه ... علامة التأنيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية
والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور ولذا اكتفت على ضعفها فليست بظاهرة
يلزم اضمار قبل الذكر من غير فائدة ... حروف ... بها الدلالة من اول الامر
على احوال الفاعل كتاء التأنيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا مانع من جعل
هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال ظاهر في بدل الكل
من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر معا ... التنوين نون ساكنة
حصدر ... وتنه ... ادخلت نونا فيه اي ... ليخرج الشيء عن السكون ... ... شعار ...

مبحث التنوين

وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وفي

الاصطلاح نون ساكنة اريد اتها فلا يغرنك الحركة العارضة شيء عادة للاعراب وفي

نون ابن ولدن ولم يكن داخلا لهما فاخرجهما بقوله تتبع حركة الاخر الاخر الكلمة فان

نيه او اخر تلك الكلمات لا التوابع حركات داخرها اعلم انه لم تتبع حركة الاخر ولم يقل

تتبع الاخر لان المتبادر من سابعها الاخر نحو قمتا به من غير تكلف شيء وههنا الحركة تحللة

بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا وجه لذكر الحركة قلت

المتبادر من الاخر الحروف الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل والتأكيد

الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد تتبعها

حركة الاخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض المعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة

الوصل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه

الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف ومع لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير

وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت

سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين

في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي رحمه الله انا لا نمنع

تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل بعيد التنكير ايضا فاذا جعلته

علما لشخص تمحض للتمكن والعوض وهو اللاحق الاسم عوضا عن المضاف اليه تعالى نحو حينئذ الاخر

الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى

جملة

جملة التي بعدها فلما حذفت الجملة تخفيفا الحق بها التنوين عوضا عن الجملة التي بعدها

نقصه وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم درجات

بعضك قالوا اي بعد واحد امثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كما

فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل

النون في ذلك فزيد التنوين في اخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ

لانه لو سميت بمسلمات امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية

والتانيث وظاهره ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين

العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين

ان يكون للمقابلة لانه معنى مناسب يحمل التنوين عليه والترنم وهو ما الحق اخر الابيات

والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك ترديد

من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما الحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف الواقعة

الواقعة في اثنائها جائز او واقعا كما يثبت به من محل الغناء لان محل التغني انما هو الاخر

لئلا يختل سلك النظم فخلا من كلمة الابيات والمصاريع وكيف يفهم المعنى وهو ما يلحق القافية

المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء

وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين

بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر أقلي اللوم

عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت الباء حيث بالياء

ابحث

مبحث نون التوكيد

من اللفظ والغابن من الخط لكثرة الاستعمال وعلم من قوله هي موصوفا انه لو كان

او لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد فحكمه الا

حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف تنوينها فانها لا يحذف حيثما كانت للالتقاء

في شرح هذه هذا ابنة حاتم نون التاكيد قسمان ساكنة ولذا سميت خفيفة والاصل في البناء

السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية

نحو اضربان والف الجمع اي الف الفاصلة بين نون الجمع المؤنث والنون المشددة نحو

اضربنان فانها تكسر معها لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل

الكائن في الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي لا يضربن والاستفهام

نحو هل يضربن والتمني نحو ليتك يضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم والله

لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات

الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت ادخل

التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لحصوله من معنى الطلب وانما جاز قليلا

تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم

محل التاكيد فكرهوا ان يؤكد والفعل الذي هو مقصود عنه وهو القسم من غير ان يؤكد والفعل

الذي هو مقصود عنه وهو القسم من غيران يؤكد بما يقصد به وهو النون بعد صلاحيته له وفي

قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائزة

وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي في فعل المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف

فمنها الالف وعوض عن الالف عند التغني تنوين التاكيد وما يلحق القافية المقيدة وهي

ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بسبب

عدم اشباع الامتداد لانه ليس ساكن حركة يحصل من اشباعها حروف الاطلاق

ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر قاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام

لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها

فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها التنوين فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم

من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين

عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان

تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم الا ان معناه

الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين

الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها في الوضع لشبهه بها

واما التنوينات الاخر فعلى اعتبار الوضع في بعضها ايضا نادر ويحذف اي التنوين

وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو

وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف

اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك

كذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ولعلمية اذا كان صفة غير

العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين

من اللفظ

قصد وتاكيد الفعل ايضا السابقين ينتقض المقصود من غيره وما قبلها الى ما قبل نون التاكيد خفيفة
كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل الضمة على الواو المحذوفة لالتقاء
الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان
النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء
الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو اليا مكسورة ليدل على اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين
او لثقل اليا بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين
وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا والمؤنث الغايبة مفتوح طلبا للخفة
وطلبا ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية والجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول في
التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في التثنية اضربان
باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد
نون الجمع قبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا بد منهما قبلها
اي في التثنية والجمع المؤنث النون الخفيفة لعدم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس
فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند
الاكثرين وحال النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية والجمع المؤنث مع الضمير
البارز اي واو جمع المذكر ويا المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة بحيث يجري على
اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو واليا وتحريكهما
ضما وكسرا والغرض من هذا الكلام بيان الاختلاف المتعلق بالاخر عند الحاق النون بهما

تعرف الكلمة

وعلى هذا اي النون حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث قد ذكر ومع غيرهما على ضربين اما ضمير بارز
وهو ضمير جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنث اغزي وارمي واخشي
واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في اغزوا القوم وارموا الغرض
وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف اليا كما حذفت في اغزي وارمي الجيش واخشي الغرض وضم
الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمها مع المنفصل نحو اخشوا الرجل وكسر اليا المفتوح
ما قبلها كما كسرها مع المنفصل فتقول اخشين كما اخشي الرجل وان لم يكن اي الضمير البارز
وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصل بغيرها كما في
التثنية تقول نحو اغزون وارمين واخشين بردّ اللامات وفتحها كما فتحت في اغزوا
وارميا واخشيا ونحو ان الاخر الثاني مع الضمير البارز كالمنفصل ومع الغير كالمنفصل
قيل ومن ترين في من ترى كما يقال ترى ان هذا نشأ الضمير الغير البارز الذي حركت
لانه بالفتح كالفتح مع المتصل وهو ترون في من ترون بسقوط نون الجمع والحاق نون
التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا اشكال لانه بارز بلا حرف لاجل النون
وهو ترين في لست ترين باثبات اليا وكسرها كما يقال لم ترى هذا اشكال لانه
بارز بكسر لاجل النون وترون عطف على ترين لا على ترين اي ومن ثم وقيل ترون
برد الواو المحذوفة كما برد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزون في اغزوا لحذف الواو المضموم

ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف اليا المكسور ما قبلها كما في
اغزي القوم وهذه الاشياء وضعت على ترتيب تعريفها الواقع في كتب التعريف بعضها
لما هو الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا
اليه والنون مخففة تحذف لساكن اي لالتقاء الساكنين المذكور بعدها
وفي بعض النسخ لساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون لالتقاء الساكنين اللام التي بعدها
وبقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يفتح لا تهين الفقير
ولم يحرك كما تحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لرتبة ما يدخل الفعل
عن رتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا الخفيفة
في حال الوقف على الكلمة التي هي فيها اذا انضم او انكسر ما قبلها كما يحذف التنوين
لذلك فيرد ما حذف لاجل الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة باغزوا واغزي اذا وقفت عليهما
ويقال ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لازم في الوصل والخفيفة ليست بلازمة فيعتد اللازم مزية بابقاء اثره
على ما ليس بلازم والخفيفة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها
بالتنوين فان التنوين اذ انفتح ما قبلها يقلب الفا فان انضم او انكسر يحذف نحو
صبت جبرا واما من جبرا ختم بالخير اللهم احسن خاتمتنا اسوه ما جبرا ولا تخزنا يوم يبعثون

جزا

خيرا واحسن نوبات تقالتها خفيفة كانت او ثقيلة في موقف السلامة بتقبله
بالف آداب جود بنك على نصيح الاستقامة وصلى على من كلمة شفاعته في يوم
الصلاة كافية ومن معرض سقام الجهات شافية وعلى اله واصحابه وعلى من تبعهم من
زمرة احبائه فقد استراح من كتبه الاشهاش لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض ابعد
الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في رضائه بعبوديته للاعراض من مطالب
الاعراض والاغراض فقد تم تسويد هذه الورقة بعون الله الملك الوهاب على يد اضعف
الله تراب اقدام العلماء
غلام سعيد
شهر ... ١٢٣٣

قال ابن مالك

... محمد ... ١٣٧٧